مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الخامس والستون (يوليو ٢٠٢١)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الخامس والستون - يوليو ٢٠٢١

تصدر شهريًّا

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير
أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبير عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهى نوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانداً نوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر
شيماء بكر وحدة النشر

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
هند علي حسن وحدة الدعم الفني
رانيا محمد صلاح وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة الى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com
• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٦٥

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
١- **صلاح الدين الأيوبي (١١٣٨-١١٩٣م) في كتابات المؤرخات الإماراتيات «نماذج مختارة»** ..... أ.د. محمد مؤنس عوض	١ – ٢٤
٢- **طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣** ..... م.د. أحمد شحاذه محمد	٢٥ – ٦٤
٣- **أسس التحليل السياسي وأبعاده في النظم السياسية «دراسة في إسهامات الأنثروبولوجيا السياسية»** ..... أ.م. عمر جمعة عمران	٦٥ – ١٠٦
٤- **صورة المظلوم** ..... الباحثة/ نادية علي محمد	١٠٧ – ١٢٦
٥- **أثر دلالة اللفظ القائمة على الدليل المنطقي عند القاضي عبد الجبار المعتزلي في إثبات صحة الأصول الخمسة** ..... أ.م. ليلى عباس خميس	١٢٧ – ١٧٢
٦- **جدلية العلاقة بين تزامنية المؤثرات السمعية والبصرية في مسرح الطفل مسرحية ابن آوي المتطور أنموذجًا** ..... م.م. ناجد جباري علي	١٧٣ – ٢٠٨
٧- **حل النزاعات اليومية بين الأطفال وعلاقته بالكفاءة الذاتية لمعلمة الروضة** ..... أ.م. هند لؤي عبد الحميد	٢٠٩ – ٢٤٤

تابع محتويات العدد ٦٥

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
٨- **قراءة النص الكرافيكي وفق تصورات البنيوية والتفكيك** ..... م.م. زيد حيدر خالد فرمان	٢٤٥ – ٢٧٦
٩- **تقدير بعض المركبات الفلافونويدية المستخلصة من بعض أنواع الجنس Euphorbia من العائلة Euphorbiaceae النامية في العراق باستعمال جهاز التحليل الضوئي للسوائل ذي الكفاءة العالية HPLC** ..... م.م. أزهار طاهر صليبي	٢٧٧ – ٢٩٢
١٠- **الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وصراع السيادة على القارة القطبية الجنوبية (١٩٤٧-١٩٥٩م)** ..... د. إسحق عزيز فريج	٢٩٣ – ٤٥٢

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وصراع السيادة على القارة القطبية الجنوبية (١٩٤٧-١٩٥٩م)

د. إسحق عزيز فريج

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة عين شمس

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

على الرغم من الطبيعة القاسية والمناخ الصعب اللذين تتصف بهما القارة القطبية الجنوبية، فإن هذه المنطقة القصوى من الأرض جنوبًا، تحولت خلال النصف الأول من القرن العشرين الميلادي إلى حلبة صراع بارد – وساخن في بعض الأحيان– بين القوى الكبرى التي تدّعي أحقيتها بحيازة جزء منها. ولم يعد الصراع مقصورًا على الدول القريبة من القطب الجنوبي، بل دخلت فيه دول أخرى، تبحث عن مصالح لها في هذه المنطقة ذات الطبيعة الإستراتيجية المهمة. وقدمت الموارد المعدنية غير المستثمرة في أنتاركتيكا حافزًا قويًّا للاستكشاف بعد الحرب العالمية الثانية بصورة أجبرت الولايات المتحدة على البحث عن حلول دبلوماسية لحسم قضية السيادة على أنتاركتيكا بلغت ذروتها في معاهدة القطب الجنوبي في ديسمبر ١٩٥٩، والتي شكلت انحرافًا طفيفًا في صراع الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكرست القارة الأخيرة في العالم للتعاون العلمي الدولي السلمي، وجعلت منها "قارة العلوم والسلام". وتبدأ الدراسة بعام ١٩٤٧ الذي شهد أول محاولة أمريكية لحل قضية صراع السيادة على القارة القطبية الجنوبية عبر اقتراح إخضاعها لوصاية الأمم المتحدة، وتنتهي بعام ١٩٥٩ الذي شهد توقيع معاهدة نظام أنتاركتيكا التي أزالت هذه القضية من حلبة الصراع الدولي.

Abstract:

Despite the cruel nature and the hard Climate that characterize Antarctica, this distant area of the earth in the South has become a cold conflict arena –sometimes heat- between the super powers, which claim their respective rights to a portion of Antarctica. This conflict is not only restricted to the countries adjacent to the South Pole, but other countries have also joined this in search for interests in this area which has an important strategic nature. The uninvested mineral resources in Antarctica have provided a strong incentive for mining after World War II. This has forced the United States to find diplomatic solution to determine the sovereignty issue on Antarctica Treaty in December 1959. This treaty was a mild deviation the Cold War conflict between USA and USSR. This last world continent has given way to peaceful and scientific international cooperation and turned it to a "peace and science continent". This research starts with the year 1947 that witnessed the earliest American attempt to resolve the issue of the sovereignty conflicts over Antarctica through subjecting it to the United States Trusteeship, and concluded with the year 1959 which witnessed the signing of Antarctica Treaty System that has removed this case from the arena on international conflict.

على الرغم من الطبيعة القاسية والمناخ الصعب اللذين تتصف بهما القارة القطبية الجنوبية، فإن هذه المنطقة القصوى من الأرض جنوبًا، تحولت خلال النصف الأول من القرن العشرين الميلادي إلى حلبة صراع بارد – وساخن في بعض الأحيان– بين القوى الكبرى التي تدّعي أحقيتها بحيازة جزء منها. ولم يعد الصراع مقصورًا على الدول القريبة من القطب الجنوبي، بل دخلت فيه دول أخرى، تبحث عن مصالح لها في هذه المنطقة ذات الطبيعة الإستراتيجية المهمة. وقدمت الموارد المعدنية غير المستثمرة في أنتاركتيكا حافزًا قويًّا للاستكشاف بعد الحرب العالمية الثانية بصورة أجبرت الولايات المتحدة على البحث عن حلول دبلوماسية لحسم قضية السيادة على أنتاركتيكا بلغت ذروتها في معاهدة القطب الجنوبي في ديسمبر ١٩٥٩م، والتي شكلت انحرافًا طفيفًا في صراع الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكرست القارة الأخيرة في العالم للتعاون العلمي الدولي السلمي، وجعلت منها "قارة العلوم والسلام".

وتبدأ الدراسة بعام ١٩٤٧ الذي شهد أول محاولة أمريكية لحل قضية صراع السيادة على القارة القطبية الجنوبية عبر اقتراح إخضاعها لوصاية الأمم المتحدة، وتنتهي بعام ١٩٥٩ الذي شهد توقيع معاهدة نظام أنتاركتيكا التي أزالت هذه القضية من حلبة الصراع الدولي.

وتأتي هذه الدراسة للإجابة عن:

ما قيمة القارة القطبية الجنوبية، وأهميتها؟ هل اختلفت السياسة الأمريكية في المناطق القطبية – لا سيما أنتاركتيكا– عن غيرها من بقاع العالم؟ لماذا أصدرت الولايات المتحدة مبدأ هيوز بدلًا من إعلان ادعائها على جزء من أنتاركتيكا؟ ولماذا ترددت دائما في إعلان ادعاءاتها؟ لماذا سعت الولايات المتحدة دائمًا إلى استبعاد أي منبر دولي مثل الأمم المتحدة، أو محكمة العدل الدولية، أو حتى منظمة الدول

الأمريكية، من أي دور فعال يتعلق بالقارة القطبية الجنوبية؟ ما الحلول المختلفة التي طرحتها الولايات المتحدة لحل قضية السيادة والادعاءات المتعارضة في أنتاركتيكا؟ لماذا غيرت الولايات المتحدة من سياستها وقبلت بالاتحاد السوفيتي عضوًا في نظام أنتاركتيكا؟ لماذا أبدى الاتحاد السوفيتي مرونة غير معهودة في المفاوضات التي أفضت إلى معاهدة أنتاركتيكا على الرغم من ظلال الحرب الباردة؟ هل كانت الولايات المتحدة تقصد من سياستها تجاه القارة القطبية الجنوبية خدمة التقدم العلمي والبشرية، أم كانت تحاول تطويع العلم لتحقيق سياستها وهيمنتها عبر "دبلوماسية المعرفة"؟ هل حققت معاهدة أنتاركتيكا الغرض منها وحلت مشكلات الادعاءات المتعارضة، أم كانت مجرد بداية لتنافس جديد على موارد القارة؟

القارة القطبية الجنوبية و"مبدأ هيوز" ١٩٢٤:

يعود تاريخ القارة القطبية الجنوبية أو "أنتاركتيكا Antarctica"[١]، إلى القرن السادس عشر الميلادي، يوم أن نُشرت في باريس خارطة تبين شكل القارة القطبية. غير أن هذه القارة لم تدخل فعلًا في التاريخ إلا في شهر يناير ١٧٧٣، بعد أن اجتاز البحار البريطاني الكابتن "جيمس كوك James Cook" الدائرة القطبية الجنوبية لأول مرة في تاريخ الإنسان[٢].

ولم توثق المشاهدات الأولى للقارة القطبية حتى العقدِ الثالثِ من القرن التاسع عشر. وهناك اختلاف حول أول من نال هذا الشرف؛ فمن وجهة النظر البريطانية الرسمية، كان إدوارد **برانسفيلد** Edward Bransfield أول من رأى القارة عندما اكتشف أقصى الطرف الشمالي لشبه جزيرة أنتاركتيكا في ٢٠ من يناير ١٨٢٠ [٣]. كما يُسجل البحار الأمريكي ناثانيل بالمر Nathaniel Palmer بوصفه أول من رأى شبه الجزيرة في ١٧ من نوفمبر ١٨٢٠، بينما يقال إن الأدميرال جوتليب فون **بيلينجشهاوزن** Gottlieb von Bellingshausen الذي قاد بعثة روسية دارت حول القارة بين ١٨١٩

و١٨٢١، قد شاهد البر الرئيس عدة مرات خلال يناير وفبراير ١٨٢٠[٤]. وتوالت بعد ذلك البعثات التي تمكنت من اكتشاف مناطق أخرى من القارة، حتى تمكن المستكشف النرويجي "رولد أموندسين Roald Amundsen" مع أربعة من زملائه من الوصول إلى القطب الجنوبي نفسه في ديسمبر ١٩١١، ورفعوا رايتهم عليه[٥].

بيد أن استكشاف القارة القطبية الجنوبية لم يكن المظهر الوحيدَ للاهتمام بالمنطقة. فقد بدأ العديد من العوامل السياسية والاقتصادية –التي ارتبطت بشكل كبير بتقسيم القارة– يلعب دورًا كبيرًا في تشكيل شؤونها. فقد بدأت بريطانيا – أكثر من أي دولة أخرى– تنظر إلى القطب الجنوبي من خلال عدسة طموحاتها الإمبراطورية؛ ولذلك أعلنت في ٢١ من يولية ١٩٠٨ أن مجموعة الجزر الواقعة في شبه جزيرة أنتاركتيكا تُشَكل تبعيات المستعمرة البريطانية في جزر الفوكلاند Falkland وتديرها حكومتها [٦]؛ لتشعل بذلك فتيلة صراع السيادة على القارة.

وارتبط هذا التحرك البريطاني بمجموعة من التطورات المتعلقة بصيد الحيتان في مياه أنتاركتيكا. فقد أصبحت تبعيات جزر الفوكلاند ذات أهمية متزايدة بوصفها مصدرًا رئيسًا لزيت الحوت، ورغبة بريطانيا في السيطرة على الصناعات القائمة عليها[٧]. وكانت هناك مكاسب مالية مباشرة لبريطانيا في فرض رقابة تنظيمية على صيد الحيتان في أنتاركتيكا من خلال إصدار التراخيص؛ لاستخدام إيراداتها في تحمل عبء تكاليف حكومة جزر الفوكلاند[٨]. كما كانت شبه جزيرة أنتاركتيكا تطل على طريق بحري إستراتيجي وتجارى رئيس، وهو ممر دراك Drake، الذي يقع عند ملتقى جنوب المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي والمحيط القطبي الجنوبي[٩]. ومن ثم كان ضم بريطانيا لأجزاء من أنتاركتيكا آنذاك مدفوعًا برغبتها في استبعاد دول أخرى من منطقة تعتبرها ذات أهمية إستراتيجية واقتصادية.

وفي ٢٨ من مارس ١٩١٧، قامت بريطانيا بإعادة تعيين حدود تبعيات جزر

الفوكلاند؛ لجعل ادعائها أكثر دقة؛ وحتى يتماشى مع مبدأ القطاع الذي استندت إليه روسيا بشأن ادعاءاتها في القطب الشمالي(١٠). ولعل الدافع وراء ذلك كان خوف بريطانيا من مزاحمة الدول الأخرى في صيد الحيان في المنطقة بعد أن زادت الحرب من قيمتها الإستراتيجية والاقتصادية(١١)، وربما نتيجة خوف بريطانيا من استخدام أنتاركتيكا قاعدة عمليات حربية للإغارة على الأجزاء الجنوبية لإمبراطوريتها في أستراليا ونيوزيلنده وجنوب إفريقيا والفوكلاند. ومن ثم كانت أنتاركتيكا تشكل آنذاك جزءًا مهمًّا من الأمن الإمبراطوري البريطاني.

وفي يولية ١٩٢٣ أقامت بريطانيا تبعية روس Ross ووضعها تحت إدارة نيوزيلنده لتوفير الأساس القانوني لعملها(١٢)، مما دفع فرنسا في مارس ١٩٢٤ إلى إعلان ادعائها رسميًّا بسيادتها على منطقة "أديلي لاند Adélie Land"، مستندة في ذلك إلى أن المستكشف الفرنسي "دو أورفيل d'Urville" كان أول من استكشف الجزء الساحلي للمنطقة في عام١٨٤٠. وجاء هذا الإجراء نتيجة اهتمام فرنسا المتزايد بصيد الحيتان والثروة السمكية في أقصى جنوب المحيط الهندي(١٣)، وفي محاولة لحماية مصالحها المستقبلية في أنتاركتيكا وعدم استبعادها منها.

وفي شهري إبريل ومايو ١٩٢٤، أصدر وزير الخارجية الأمريكي، "تشارلز هيوز Charles Hughes"، بيانين حول وضع الادعاءات بالسيادة في أنتاركتيكا. وجاء البيان الأول ردًّا على خطاب الحكومة النرويجية حول حيازة الأراضي التي قد تكتشفها بعثة أموندسن في القطب الشمالي؛ حيث أعلن هيوز أنه في المناطق القطبية حيث يكون الاستيطان مستحيلًا، فإن الاكتشاف المقترن بحيازة رسمية فقط "يوفر دعمًا ضعيفًا لادعاء شرعي بالسيادة"(١٤). وأعلن هيوز في بيان آخر أن اكتشاف أراضٍ غير معروفة للحضارة، حتى عندما يقترن بحيازة رسمية، لا يقدم الأساس لادعاء شرعي بالسيادة ما لم يتبعه استيطان فعلي للبلد المُكتَشَف. وتمشيًا مع هذا الموقف، رفضت الحكومة الأمريكية

الادعاء بسيادتها على أرض ويلكس، على الرغم من اكتشافها عن طريق بعثة تشارلز ويلكس Charles Wilkes الأمريكية في عام ١٨٣٩ [١٥].

ومن رحم هذه البيانات؛ خرج مبدأ هيوز الذي أصبح حجر الأساس للسياسة القطبية الأمريكية. وبموجب هذا المبدأ، فإن الإعلانات الرسمية والزيارات العرضية والمعسكرات المؤقتة وشبه السيطرة لا تسمح لبلد ما باكتساب السيادة على الأراضي القطبية. وأكد موقف الولايات المتحدة بضرورة أن تستقر الدول وتستعمر الأراضي القطبية قبل أن تتمكن من المطالبة بها، كما هو الحال في المناطق الأكثر اعتدالًا، وهو ما عرف بنظرية الاحتلال الفعال Effective Occupation[١٦]. وبناءً على هذا، رفض المسئولون الأمريكيون الاعتراف بأي ادعاء قطبي لا يفي بتفسيره الصارم لمتطلبات السيادة. ولكن إذا كان المبدأ يَحْمي الحقوقَ الإقليمية الأمريكية المحتملة في المنطقة، فإنه ترك الباب مفتوحًا أمام إمكان عقد معاهدات إقليمية والتدويل الذي ظل خيارًا سياسيًّا متكررًا في المناقشات الداخلية لوزارة الخارجية حول المناطق القطبية[١٧].

وقد وجد البعض أن مبدأ هيوز زعزعَ كُلّ الادّعاءات دون أن يعود بالنفع على الولايات المتّحدة، وعمل فيما بعد ضد المصالح الأمريكية من خلال اشتراط معيار أعلى للسيادة من ذلك الذي تبناه المدعون الفعليون[١٨]، بينما وجده البعض الآخر مجرد تفسير من الخارجية الأمريكية للقانون الدولي المعاصر بدلًا من صياغة سياسة أمريكية أكثر ملاءمة للمناطق القطبية، والاختفاء وراء حجة قانونية أنقذتها من تقديم مطالبات إقليمية لم تكن مستعدة لتقديمها[١٩]. وتأتي هذه الانتقادات الموجهة لمبدأ هيوز ضمن نقد أوسع للسياسة الخارجية للإدارات الجمهورية فيما بين الحربين باعتبارها مضطربة ويشوبها سوء التنفيذ، واتهام وزير الخارجية هيوز بأنه غير مبدع واعتماده على القانون والعقل، بدلًا من القوة، في سياسته الخارجية[٢٠].

لكن الضعف الذي وجده الباحثون في الشؤون الخارجية للإدارات الجمهورية بين

الحربين يمثل في الواقع سياسة ثابتة من عدم التورط الحذر سعى من خلاله صانعو القرار إلى اتخاذ إجراءات تضمن إطلاق أيديهم في "حرية العمل"(٢١). وربما كانت المشاركة في الشؤون الدولية دون التزام جدي هى أفضل طريقة لتلخيص نهج السياسة الأمريكية خلال تلك الفترة. فقد عززت الولايات المتحدة مصالحها بقوة، وحرصت في الوقت ذاته على عدم التورط الخارجي. وكانت معارضة الكونجرس القوية بشأن عصبة الأمم قد جعلت "هيوز" يدرك الحاجة إلى تبنى سياسات حذرة في الشؤون الخارجية (٢٢). ومن ثم كان مبدأ هيوز إستراتيجية دفاعية حذرة صاغتها الولايات الأمريكية لضمان حقوقها المحتملة في القطب الشمالي وأنتاركتيكا دون أي تورط معقد.

وقد وجد "أدريان هاوكنز Adrian Howkins" في مبدأ هيوز تحديثًا لمبدأ مونرو الذي استدعى إحساسًا مشابهًا للمصير الواضح في "تحفظه الضمني" على الحقوق الأمريكية في المناطق القطبية(٢٣). ورأى "روبرت هول Robert Hall" أوجه شبه بين المبدأ و"إمبريالية التجارة" وسياسة الباب المفتوح في الصين التي أتاحت للأمريكيين الوصول إلى الأسواق الصينية ودرجة من السيطرة السياسية لمنع أي ضم من قوى أخرى. واستخدم هيوز، خلال فترة توليه منصبه، أفكارًا مماثلة لحماية المصالح الأمريكية في الشرقين الأقصى والأوسط(٢٤). ومن ثم كان مبدأ هيوز جزءًا واضحًا من النزعة الإمبريالية الأمريكية في أوائل القرن العشرين، ولم يكن بمعزل عن السياسات العالمية والتغييرات الهيكلية الأساسية، مثل الإمبريالية الجديدة، التي شكلت وجه العالم الحديث.

وتتوافق وجهة نظر "هول" مع نهج علمي يسلط الضوء على القوة غير الرسمية والخوف من الالتزامات الإقليمية باعتبارها السمات الرئيسة للإمبريالية الأمريكية(٢٥). فقد كانت الولايات المتحدة جزءًا من الإمبريالية الجديدة في أواخر القرن التاسع عشر، واستحوذت على مناطق في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ومع ذلك رأى بعض رجال الدولة الأمريكيين ضرورة دمج الأراضي المكتسبة في الاتحاد الأمريكي أو التخلي عنها.

وعلى ذلك فضلت الحكومة –بشكل عام– نموذج قناة بنما؛ حيث ضمنت الولايات المتحدة مصالحها الوطنية مع تجنب التورط في الاستحواذ الإقليمي والمادي الفعلي[٢٦]. ومن ثم لم تكن وزارة الخارجية على استعداد لتقديم ادعاءات إقليمية في القطب الجنوبي دون تفويض من الكونجرس قد تلاقي المصير نفسه.

وعكس مبدأ هيوز أيضًا تقليدًا قانونيًّا راسخًا. فقد سيطر المحامون على العلاقات الدولية الأمريكية خلال العقود الأولى من القرن العشرين. وكان أغلب من تولى وزارة الخارجية بين عامي ١٨٨٩و١٩٤٥، محامين. وأثرت العلاقة التي نشأت بين القانون والسياسة الخارجية بشكل مباشر على الدبلوماسية الأمريكية[٢٧]. فقد دعم العديد من هؤلاء الرجال الإيديولوجية القانونية الكلاسيكية والإطار القانوني الذي عملت فيه نخبة من المحامين في الولايات المتحدة. وهذا النظام الفكري المجرد للغاية، الذي يتميز بإيمان راسخ بالقانون والمبادئ العالمية التي يمكن أن تشكل أساسًا لعالم منظم قانونًا، ركَّز على خلق الاستقرار والنظام من خلال معايير وأنظمة قانونية واضحة. وسعت الإيديولوجية إلى نظام قانوني ثابت ومغلق نسبيًّا يمكن أن تتطور فيه هذه القواعد[٢٨].

وأثرت هذه الأيديولوجية القانونية الكلاسيكية بشكل قوي على اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية. فقد قام "إليهو روت Elihu Root"، وهو أحد المحامين البارزين ورجل دولة في الولايات المتحدة بين عامي١٨٩٠ و١٩٢٠، بتطوير الأيديولوجية القانونية الكلاسيكية في الدبلوماسية الأمريكية[٢٩]. وكان لقيم روت تأثير قوي على تلاميذه، بما في ذلك وزير الخارجية هيوز الذي كان "مؤمنًا حقيقيًّا برؤية خيالية للقانون الدولي"[٣٠].

ومن ثم عكس المبدأ تيارات أوسع في صنع السياسة الأمريكية التي حاولت وضع العلاقات الخارجية للبلاد في ظل نظام قانون قوي، مع مبادئ توجيهية وقواعد عمل واضحة. وخلص هيوز ووزارة الخارجية إلى أنه حتى المناطق القطبية يجب أن تُدرج ضمن نظام قانوني عالمي قوي قائم على العقل والنظام. علاوة على ذلك، يمثل

تفسير وثيقة هيوز الدقيق للقانون الدولي المعاصر بشأن الاستحواذ على الأراضي، محاولة لضمان تمسك الولايات المتحدة بصحيح القانون في أي خلافات مستقبلية تتعلق بالمناطق القطبية.

بيد أن هذا البيان لم يكن رادعًا للنرويج عن إعلانها في ديسمبر ١٩٢٧– بالاتفاق مع بريطانيا– الاستحواذ على جزيرة بوفيت Bouvet. وكان الدافع وراء ذلك هو رغبة النرويج في الحيلولة دون تأثر مصالحها في صيد الحيتان بادعاءات بلدان أخرى(٣١). كما أعلن مرسوم بريطاني في فبراير ١٩٣٣ إقامة القطاع الأسترالي على أرض فيكتوريا Victoria land، وأرض ويلكس التي اكتشفتها من قبل بعثة أمريكية، ورفضت واشنطن إعلان سيادتها عليها(٣٢).

ولم تنجح هذا التطورات في إقناع واشنطن بالتخلي عن مبدأ هيوز الذي تهاوى أمام قرار دولي اتخذته محكمة العدل الدولية في عام ١٩٣٣ حول جرينلاند الشرقية Eastern Greenland قضى بأن "الغاية والرغبة في ممارسة السيادة وإظهار نشاط الدولة بمثابة العنصرين الضروريين" لإقامة حق شرعي بالسيادة، بدلًا من معيار الاستيطان الفعلي كما جاء في مبدأ هيوز(33). وظلت واشنطن تؤكد في جميع مراسلاتها الدبلوماسية منذ عام ١٩٣٤ على حقها في حفظ حقوقها في المنطقة وتمسكها بهذا المبدأ (٣٤)؛ مما يُسَهِّل أي اعتراضات أمريكية على ادعاءات دول أخرى تبنت جميعها تعريفًا للاحتلال الفعال أقل صرامة من ذلك المنصوص عليه في المبدأ، أو ما يعرف بنظرية السيطرة الأدنى Minimal Control Theory(٣٥).

نخرج من هذا بأن الولايات المتحدة كانت تعتزم، من خلال موقفها هذا، الالتفاف على الإمبريالية الأوربية الجديدة أكثر من التصدي لها، من خلال السماح لنفسها بالمرونة لتغيير موقفها إذا تهيأت ظروف أفضل في المستقبل. وأصبح مفهوم الاحتلال الفعال باعتباره شرطًا ضروريًّا لإثبات السيادة يعرف بـ "مبدأ هيوز". وكان

المبدأ، وفقًا لذلك، يحفظ حق الولايات المتحدة في الوصول إلى جميع أنحاء أنتاركتيكا من خلال رفض الاعتراف بادعاءات الدول الأخرى، ولا يحصر حق الولايات المتحدة في الوصول إلى أجزاء محددة فقط من المنطقة استنادًا إلى الاكتشاف الأول لأرض ويلكس وشبه جزيرة أنتاركتيكا، أي أنه امتداد لسياسة الباب المفتوح في أنتاركتيكا. وكانت الفائدة من هذا، كما في حالة الشرقين الأقصى والأوسط، هى تأمين الموارد من جميع أنحاء المنطقة إذا اكتشفت وأصبحت ذات قيمة، وفي الوقت ذاته عدم الانخراط في سباق مع الدول الأوربية الأخرى نحو أنتاركتيكا ينذر بوقوع أزمات دولية.

محاولة تطبيق مبدأ مونرو على أنتاركتيكا (١٩٣٩-١٩٤٥)

على الرغم من استمرار تمسك الولايات المتحدة بمبدأ هيوز، فإن الخلافات بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية بدأت في الظهور. فقد اعتبر الرئيس فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt مبدأ مونرو – وهو مقدمة لسياسة حسن الجوار– ينطبق على أنتاركتيكا، وبدأ ينظر إلى الاستكشاف الأمريكي هناك بوصفه ضمانًا لحقوق جميع الجمهوريات الأمريكية ضد ادعاءات القوى من خارج نصف الكرة الغربي. ولكن حاولت الخارجية الأمريكية تقليص رؤيته لشكل جديد من السيادة تتقاسمه جميع الدول الأمريكية إلى اقتراح بإقامة سيادة مشتركة ثلاثية مع تشيلي والأرجنتين. فقد اعتقد الدبلوماسيون أن اكتشاف الولايات المتحدة واستكشافها يثبتان حقوقها كما فعلت الجغرافيا بالنسبة إلى دول المخروط الجنوبي(٣٦).

ولعل موقف الخارجية الأمريكية هذا يأتي من إدراكها بأنَّ الادعاءات المتعارضة سيكون من الصعب حلها؛ لأن القانون الدولي لا يعرف سوابق استعمار قارة غير مأهولة بالسكان. وحاولت تجنب هذه المسألة من خلال التمسك بمبدأ هيوز سواء بعدم تقديم ادعاءاتها الخاصة أو الاعتراف بادعاءات القوى الأخرى(٣٧). إلا أن المستشار القانوني للخارجية، صامويل وايتمور بوجز Samuel Whittemore

Boggs، أعرب عن شكوكه حول حكمة هذا النهج؛ لأنه يمثل أساسًا ضعيفًا للسياسة الأمريكية(٣٨). فقد كان من الصعب التوفيق بين أهدافه المزدوجة المتمثلة في عدم تقديم ادعاءات أمريكية وتجنب الإضرار بادعاءاتِها المستقبلية، كما لم تتقدم التكنولوجيا آنذاك بشكل كبير بحيث يمكنها حسم قيمة القارة وأهميتها.

بيد إن النصف الثاني من عام ١٩٣٩ قد شهد موجة حماسة أمريكية غير مسبوقة تجاه أنتاركتيكا؛ حيث أوفدت واشنطن أول بعثة حكومية إلى هناك بقيادة الأدميرال ريتشارد بيرد Richard Byrd لدراسة الموارد الطبيعية الموجودة في القطب الجنوبي، وإقامة ثلاث قواعد دائمة هناك. وكان مبعث هذه البعثة هو انزعاج المسئولين الأمريكيين من وصول بعثة ألمانية إلى أنتاركتيكا، وما رافق هذا من دلائل على سعى اليابان أيضًا لاستغلال موارد القارة(٣٩).

وقد بدا واضحًا أمام الدول المدعية الأخرى أن نية الإدارة الأمريكية كانت أقل نقاءً من ثلوج أنتاركتيكا، وتحمل في طياتها طموحات إقليمية هناك؛ حيث أعلنت الخارجية الأمريكية في هذا الوقت تحفظها على جميع حقوق السيادة على القارة القطبية الجنوبية(٤٠). ولم تكتفِ بذلك، بل أقامت "قسم شؤون أنتاركتيكا الأمريكية U.S. Antarctic Service"، الذي سمح للأدميرال "بيرد" بتنسيق جهوده مع الخارجية والخزانة والبحرية والداخلية. كما ساعد روزفلت على إقناع مجلس النواب الأمريكي بتوفير التمويل اللازم لبعثة "بيرد" بصورة أقنعت الدول المدعية بوجود مصالح أمريكية طويلة الأمد في أنتاركتيكا(٤١). وصورت الصحافة الأمريكية بأنها تسعى لقيادة السباق على اليورانيوم الذي كان وجوده، على الرغم من عدم وجود أدلة عليه، أحد العوامل العسكرية المهمة التي من شأنها دفع عملية الاستكشاف(٤٢).

وفي واقع الأمر أن المسئولين الأمريكيين أرادوا منع اختراق المحور لنصف الكرة الغربي عبر أنتاركتيكا والسيطرة على ممر دراك الإستراتيجي، خاصة بعد

التقارير التي أشارت إلى أن الرايخ الثالث أقام قواعد بحرية هناك، أو انتوى القيام بذلك(٤٣). ورغبة المسئولين الأمريكيين في تعزيز الادعاءات الأمريكية وفق مبدأ الاحتلال الفعال – بوجود قواعد أمريكية دائمة– لمنح الولايات المتحدة أفضل حقوق قانونية في جميع أنحاء أنتاركتيكا في حالة أي مفاوضات بشأنها(٤٤). فضلًا عما تمنحه أنتاركتيكا من فرص للتدريب في الطقس البارد، والرغبة في إقامة وسيلة بديلة للمرور بين المحيطين الأطلنطي والهادئ في حالة تخريب قناة بنما(٤٥). ومن ثم بدأ المسئولون الأمريكيون ينظرون إلى المنطقة القطبية الجنوبية للمرة الأولى من خلال عدسة الأمن القومي الأمريكي.

وعندما استعدَّ "بيرد" للمغادرة بهذه البعثة في نوفمبر عام ١٩٣٩، أمرَ روزفلت أعضاء البعثة بإسقاط الادعاءات غير الرسمية من الطائرات وتسجيلها للاستشهاد بها في حالة التخلى عن مبدأ هيوز، لكن دون الإدلاء بأي بيان يتعارض مع سياسة عدم الإدعاء (٤٦).

وكانت هذه كلها مؤشرات على احتمال تخلى واشنطن عن مبدأ هيوز، أو على الأقل ترك الباب مفتوحًا أمام تقديم ادعاء أمريكي في المستقبل. وكان الاستناد إلى مبدأ مونرو بمثابة الخطوة الأولى في هذا السبيل لحين توفير الأسانيد التي تدعم أي ادعاء أمريكي بالسيادة على أنتاركتيكا؛ وحتى يكون سلاحًا آخر تحارب به واشنطن الادعاءات الأوربية هناك وإبعادها، مثلما فعلت من قبل إزاء التدخلات الأوربية في الأمريكتين؛ تمهيدًا لانفرادها بأنتاركتيكا.

وفي محاولة من صنّاع السياسة الأمريكية لتجنب إعطاء انطباع بأنهم ينخرطون فى سباق مع ألمانيا فى أنتاركتيكا، وربما الحيلولة دون إعلان المزيد من الدول عن ادعاءات بالسيادة هناك، وفي الوقت ذاته تهدئة مخاوف دول أمريكا اللاتينية، والخروج من نطاق المواجهة الفردية لطموحات ألمانيا واليابان إلى نطاق

سياسة أمريكية جماعية موحدة، أعادوا التأكيد على مبدأ مونرو – الذى يمنع الدول من خارج نصف الكرة الغربي من الحصول على أراضٍ هناك– وما تحمله البعثة الأمريكية من أهداف علمية بحتة، وحماية حقوق الدول الأمريكية الجماعية ضد الادعاءات الأوربية أو الآسيوية(٤٧).

وبدأت الحكومة الأمريكية كذلك تطرح فكرة إمكان إدارة أنتاركتيكا –إذا ثبتت قيمتها– وفق شكل جديد للسيادة المشتركة عن طريق منظمة الدول الأمريكية(٤٨). لكن الجمع بين تأكيد روزفلت على مبدأ مونرو، وهو تصريح عسكري أحادي الجانب، وأهداف البعثة العلمية البحتة ربما أثار بالفعل الانطباع بوجود سباق ضد قوى أخرى لتأمين موارد أنتاركتيكا لصالح الولايات المتحدة وحدها، وأثار الشكوك في نواياها.

وخوفًا من أن يبدأ السباق نحو أنتاركتيكا من دونهما، ونتيجة لموقف إدارة روزفلت السابق، أعلنت تشيلي والأرجنتين تنسيق جهودهما لتجنب ما اعتبراه اختلافات محتملة في وجهات النظر مع واشنطن حول أنتاركتيكا(٤٩). وكانت أهم اختلافاتهما مع واشنطن هو تفسير مبدأ مونرو: فمن وجهة نظرهما، التي يتشاطرها معظم الأمريكيين اللاتينيين، أن المبدأ لا يأتي فحسب من جانب واحد؛ ومن ثم فهو غير قانوني؛ لكنه يتناقض أيضًا مع تغاضي واشنطن عن وجود بريطانيا في جزر الفوكلاند التي تقع تبعياتها في أرخبيل أنتاركتيكا. كما أكدت الأرجنتين على أن الجغرافيا معيار أكثر شرعية للحقوق، وأن شبه جزيرة أنتاركتيكا تشكل امتدادًا لقارة أمريكا الجنوبية، وأي شكل من أشكال التعاون الدولي يتطلب أولًا معالجة قضايا السيادة(٥٠).

وكان المسئولون التشيليون يخشون من تفسير قبولهم اقتراح روزفلت على أنه قبول بالقيادة الأمريكية في تحديد مصير القارة. وانتظرت تشيلي حتى نوفمبر ١٩٤٠ لتصدر مرسومًا بسيادتها على القطاع الواقع بين خطي طول ٥٣ و٩٠ درجة غربًا،

والواقع أسفل أمريكا الجنوبية فى المنطقة التى تتداخل فيها ادعاءات بريطانيا والأرجنتين. وأبلغت واشنطن بأن المرسوم ليس مجرد ادعاء وإنما هو تعيين للحدود(٥١). وكان أساس هذا الإجراء هو الصلة الجيولوجية لشبه جزيرة أنتاركتيكا بتشيلي، ووراثة الأخيرة للحقوق التي زعمت إسبانيا أنها تمتلكها على الجزر قبل استقلال تشيلي، وحقوق الأخيرة في أنتاركتيكا باعتبارها أقرب الدول إليها(٥٢).

وقد أنكر المسئولون الأمريكيون شرعية ادّعاء تشيلي، لكنهم استمعوا إلى مشورة السفير الأمريكي في القيام بذلك بشكل معتدل قدر الإمكان لتَجَنُّب إلهاب الشعور المعادي لواشنطن في تشيلي والأرجنتين؛ بسبب تأثير المتعاطفين مع المحور(٥٣). وبالفعل أحجمت الخارجية الأمريكية عن التدقيق في الأسس الجغرافية والتاريخية لادّعاء تشيلي، لكنها أوعزت إلى السفير الأمريكي أن يكرر تمسك الولايات المتحدة بموقف عدم الادعاء، وعدم الاعتراف وفق مبدأ هيوز (٥٤).

وقد أدى عدم اكتشاف رواسب معدنية مهمة وتوقف نشاط قسم أنتاركتيكا الأمريكي نتيجة اندلاع الحرب وتخصيص الموارد الأمريكية للتسليح، وعدم اعتماد الكونجرس المال اللازم لمواصلة برنامج القطب الجنوبي، إلى عودة بعثة بيرد في مارس ١٩٤١ وتأجيل الفكرة الرامية إلى إقامة محطات دائمة أو شبه دائمة في أنتاركتيكا إلى وقت آخر(٥٥)، بينما استغلت الأرجنتين ظروف الحرب وأعلنت في فبراير ١٩٤٣ عن حيازتها لجميع الأراضي الواقعة جنوب خط عرض ٦٠ جنوبًا بين خطي طول ٢٥ و٦٨ درجة غربًا(٥٦).

وقد تسبب هذا في انزعاج بريطانيا التي أرسلت بعثة سرية في أوائل عام ١٩٤٤ باسم "عملية تابارين Operation Tabarin" نجحت في إقامة قاعدة في جزيرة الخداع Deception Island وأخرى في ميناء لوكروي Lockroy(٥٧). فقد كانت بريطانيا تخشى فقدان سيطرتها على أراضي أقصى جنوب الأطلنطي، ورغبتها في

إحباط أي تغيير أرجنتيني للأوضاع في أنتاركتيكا، والحيلولة دون سيطرة حكومة أرجنتينية موالية للمحور – خاصة بعد الانقلاب العسكري في يونية ١٩٤٣– على جانبي ممر دراك الإستراتيجي الذي يربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهادئ، وضمان بقائه آمنًا لعمليات الشحن للحلفاء خلال الحرب(٥٨).

وكانت بريطانيا تشارك الولايات المتحدة الرغبة في إيقاف تقدم قوى المحور في المنطقة، لاسيما في ضوء إحجام تشيلي والأرجنتين عن دخول الحرب، وما سببه ذلك من هزائم مبكرة في المحيط الهادئ، فضلًا عن إحباط أي محاولة للبحرية الألمانية واليابانية لاستخدام المنطقة نقطة انطلاق لعملياتهم العسكرية في جنوب الأطلنطي(٥٩). كما علّقت بريطانيا آمالها على أن ترسي "عملية تابارين" الأساس القانونى لاحتلال بريطانيا فى حالة قبول الدول الأخرى بنظرية الاحتلال الفعال مبررًا للادعاء، أو في حالة عرض النزاع على التحكيم الدولي. ومن ثم أكدت البعثة البريطانية على أن أنتاركتيكا كانت وستظل تحتل درجة كبيرة من الأهمية الإستراتيجية لبريطانيا حتى في ظل الصراع مع ألمانيا النازية(٦٠).

وكان النزاع بين الأرجنتين وبريطانيا بشأن الادعاءات في أنتاركتيكا مرتبطًا بنزاع أقدم بين الدولتين حول جزر الفوكلاند التي تقع تبعياتها في أرخبيل أنتاركتيكا. وكانت الأرجنتين قد احتجت على الادعاءات البريطانية بعد رفع العلم البريطاني على الجزر في عام ١٨٣٣، وأكدت ادعاءاتها في الجزر على أساس القرب الجغرافي والإرث من إسبانيا. وزادت احتجاجات الأرجنتين على الاحتلال البريطاني للجزر بعد إعلان بريطانيا سيادتها على أرخبيل أنتاركتيكا؛ لأنها كانت تعتبر جزر الفوكلاند جزءًا لا يتجزأ من أراضيها. وبسبب عدم الاعتراف بالحكم البريطاني في جزر الفوكلاند، لم تقبل الأرجنتين بالسيادة البريطانية على تبعيات جزر الفوكلاند الواقعة في أنتاركتيكا(٦١).

وكانت هذه القضية تقضّ مضاجع واشنطن؛ لأن العناصر النازية في تشيلي والأرجنتين كانت تستغلها ضد الولايات المتحدة. وحتى عندما استندت الدولتان إلى مبدأ مونرو، لم يكن ذلك بدافع احترامهما القوة الأمريكية فى نصف الكرة الغربى بقدر ما كان وسيلة لدفع الانسحاب البريطانى. وكان معظم الأمريكيين اللاتينيين ينظرون إلى واشنطن باعتبارها داعية وحامية للاستعمار البريطاني في المنطقة(٦٢).

وإجمالًا كان للحرب العالمية الثانية أبلغ الأثر على التطورات في القطب الجنوبي؛ بحيث غيرت طبيعة ومتطلبات السيادة القطبية نتيجة تدافع عدد كبير من الدول المطالبة على القارة وسعيهم إلى تعزيز مطالباتهم. ومع دخول المناطق القطبية حقبة جديدة، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيس في تطوراتها القانونية والسياسية؛ بحيث لم تعد المناقشات تدور حول نوع الاحتلال الذي يمنح الدولة السيادة على الأقاليم التي تطالب بها، وإنما ما نوع الاحتلال الذي سيحصل على اعتراف أمريكي في إقرار واضح بأن الولايات المتحدة أصبحت المهندس الرئيس للمشهد القانوني لتحديد مصير القارة القطبية الجنوبية؟

عملية القفز العالي للبحرية الأمريكية في أنتاركتيكا(نوفمبر١٩٤٦– فبراير ١٩٤٧):

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، اعتبر الإستراتيجيون والعسكريون الأمريكيون أن هناك حاجة ملحة لتدريب القوات العسكرية في البيئة القطبية. ونتجت هذه الحاجة عن الاعتراف بأن الاتحاد السوفيتي يشكل دولة معادية محتملة متاخمة للولايات المتحدة عبر المنطقة القطبية الشمالية. وبناء على ذلك، جرت عملية بحرية للأسطول الأمريكي في عام ١٩٤٦ باسم "عملية نانوك Nanook" في مياه القطب الشمالي. وكان من المقرر أن يجري تدريب آخر للأسطول في المنطقة نفسها في عام ١٩٤٧. إلا إن المخاوف من أن يثير هذا التدريب عداء الاتحاد السوفيتي أدى إلى تحول أنظار البحرية

الأمريكية إلى القطب الجنوبي؛ حيث جرى توسيع هذا التدريب الذي أطلق عليه عملية "القفز العالي High jump" (٦٣).

وتعتبر هذه أكبر بعثة توجهت إلى القطب الجنوبي؛ حيث اشتركت فيها اثنتا عشرة سفينة بحرية وحاملة طائرات و ٤٧٠٠ رجل و٣٣ طائرة(٦٤). وأرجعت الصحف الأمريكية الحجم الضخم للعملية إلى أن أنتاركتيكا أصبحت جزءًا إستراتيجيًّا من العالم، وتم اختيار الفنيين والبحارة والعلماء التابعين للبعثة بعناية لجمع الأدلة على وجود اليورانيوم، واختبار الأسلحة في البيئة القطبية. وزاد هذا الاقتناع مع تأكيد المتحدثين باسم البحرية أن البعثة ذات توجه عسكري، وتستهدف تعزيز الادعاءات الأمريكية في جميع أنحاء القطب الجنوبي. ولم يقلل تأكيد "الادميرال بيرد" على أنهم لا يسعون لتوسيع الهيمنة الأمريكية من قلق أصحاب الادعاءات الآخرين(٦٥).

وساهم التناقض بين مواقف المسئولين الأمريكيين وتصريحاتهم في زيادة الشكوك حول النوايا الأمريكية. فقد رفضت الحكومة الأمريكية أن يرافق البعثة أي مراقبين أجانب، وعندما طلب قنصل تشيلي "ماريو رودريجيث Mario Rodríguez" مزيدًا من التوضيح حول العملية، أجاب مساعد وزير الخارجية "سبرويل برادين Spruille Braden" بأنه لا يعرف عنها سوى القليل(٦٦). وكان هذا الموقف يحمل تناقضًا غريبًا؛ لأن الصحفيين في جميع أنحاء العالم أكدوا على أن واشنطن تسعى إلى العثور على اليورانيوم لتدعيم احتكارها النووي. وفشلت محاولات واشنطن إنكار هذا التفسير من خلال التأكيد على الأهداف العلمية للبعثة؛ لأن الادميرال "بيرد" كان صريحًا مع الصحفيين حول تقديره للقيمة الإستراتيجية للقارة(٦٧).

وبدأت الخارجية، في ضوء عدم وجود سياسة أمريكية واضحة بعد الحرب، تتشكك في رؤية "بيرد" بأن عدم حسم الوضع القائم يصب في صالح واشنطن؛ على أساس أن عملية القفز العالي ستجعلها في أفضل وضع لتأكيد ادعاءات وطنية على

أساس الاكتشاف والاستكشاف. فقد توقعت الخارجية، أن حجم البعثة الكبير، والطبيعة العسكرية غير المقنعة والدعاية السيئة لعملية القفز العالي، قد تؤدي إلى آفاق قاتمة في إمكان التوصل إلى اتفاق دولي حول أنتاركتيكا(٦٨).

وزاد الأمر سوءًا انتشار شائعات في واشنطن حول قرب إعلان ادعاء أمريكي بشأن القطب الجنوبي وخطط لطرح القضية أمام محكمة العدل الدولية(٦٩). وكانت كل من تشيلي والأرجنتين وبريطانيا قد أعربت عن اهتمامها بهذا البديل في أوقات مختلفة، لكنها لم تتفق جميعًا عليه. ولكن تبخرت هذه الاحتمالية عندما أدلى وزير الخارجية "جيمس بيرنز James Byrnes" ببيان أمام الصحافة في يناير ١٩٤٧ أكد فيه أنه لن يكون هناك أي مؤتمر أو مناقشة قانونية بشأن أنتاركتيكا لوجود قضايا أخرى أكثر إلحاحًا على جدول الأعمال الدولي(٧٠). ولعل بيان وزير الخارجية هذا قد منح واشنطن المزيد من الوقت للتفكير في معايير أخرى بشأن ادعاءاتها في أنتاركتيكا، إلا إنه ربما أدى إلى زيادة المخاوف حول نوايا واشنطن في ظل الاختلاف بين تصريحات الحكومة الأمريكية وتصرفاتها.

وفي فبراير ١٩٤٧ عادت عملية القفز العالي بسبب ظروف الطقس السيىء دون الحصول على أدلة على وجود اليورانيوم من بين المعادن الموجودة أسفل الغطاء الجليدي مباشرة (٧١). كل هذه التطورات جعلت وزارة الخارجية تقر بأن مسألة الإعلان عن ادعاءات أمريكية في أنتاركتيكا، أو على الأقل الاتفاق على أسسها، كان متأخرًا للغاية. وحال تدهور العلاقات مع تشيلي والأرجنتين دون إقامة سيادة مشتركة معهما. وعلى ذلك تبنت الخارجية موقف مستشارها الجغرافي صامويل بوجز بأن مبدأ مونرو لم يعد قابلًا للتطبيق على أنتاركتيكا(٧٢).

ومن ثم، كانت السياسة الأمريكية في أعقاب الحرب ذات مسارين مختلفين يعكسان حالة الخلاف الداخلي بين الخارجية التي كانت تحاول إيجاد توافق ما حول

أنتاركتيكا يحافظ على المصالح الأمريكية، ويراعي مصالح حلفائها ومخاوفها في الحرب الباردة بصورة لا تصل بها إلى حالة صراع يفيد منها الاتحاد السوفيتي، وبين البنتاجون الذي كان يحاول تنفيذ ذلك دون اعتبار لمصالح الآخرين. إلا إن المسارين فشلا في تحقيق أهدافهما؛ فلا استطاعت واشنطن إعلان ادعاءاتها في أنتاركتيكا، ولا حافظت على ثقة حلفائها في ظل غياب أي دور واضح لرأس السلطة التنفيذية. ومن ثم كان لابد أن تخرج واشنطن من شرنقة سياستها القائمة ومحاولة البحث عن وسيلة أخرى تحقق مصالحها وتحظى بقبول الدول المدعية الأخرى.

أنتاركتيكا ما بين التدويل والإبقاء على الوضع القائم (١٩٤٧-١٩٥٣):

إذا كان وزير الخارجية "بيرنز" لم ينظر إلى الوضع في أنتاركتيكا في أوائل عام ١٩٤٧ باعتبارها مسألة ملحة، فقد أصبح كذلك مع نهاية العام. وكان تطور مشكلة أنتاركتيكا، لا سيما الطبيعة العدائية للعلاقات بين بريطانيا من ناحية والأرجنتين وتشيلي من ناحية أخرى فيما يتعلق بادعاءاتهم المتداخلة في أنتاركتيكا خلال النصف الثاني من عام ١٩٤٧، نقطة تحول رئيسة وحافزًا على إعادة تقييم السياسة الأمريكية للبحث عن خيارات ومحاولة التوصل إلى اتفاق عام.

وكانت تشيلي قد أقامت في أوائل ١٩٤٧ قاعدة بحرية في جزيرة جرينتش Greenwich إحدى جزر شتلاندز الجنوبية South Shetlands التي تشكل تبعات جرز الفوكلاند، وأقامت الأرجنتين قاعدة بحرية أخرى في جزيرة جاما Gamma إحدى جزر الملكيور Melchior التي تقع قبالة شبه جزيرة أنتاركتيكا. وأصدر وزيرا خارجية البلدين في يولية ١٩٤٧، بيانًا مشتركًا أكدا فيه على حقوق دولتيهما في قطاع أمريكا الجنوبية في أنتاركتيكا، مع رغبتهما في إبرام معاهدة بشأن ترسيم الحدود في هذا القطاع(٧٣).

وبدأت تشيلي والأرجنتين كذلك في محاولة تفسير بعض بنود ميثاق ريو Rio

Pact بصورة تصب في صالح الاعتراف باعاءاتهما في أنتاركتيكا، فضلًا عن محاولة إدخال القطاع بين خطي الطول ٢٤ و٩٠ درجة غربا، الذي يشمل كلًّا من ادعاءات السيادة الأرجنتينية والتشيلية في أنتاركتيكا، ضمن المنطقة الأمنية التي ستنفذ المعاهدة في إطارها، واحتمال مطالبة واشنطن باتخاذ تدابير تجاه طرد حليفتها بريطانيا من أنتاركتيكا باعتبارها دولة معتدية من خارج نصف الكرة الغربي(٧٤).

وإذا كانت واشنطن قد خرجت من هذا المأزق بالقول إنه لا يوجد أي طرف ملزم بموجب ميثاق ريو باستخدام القوة المسلحة ضد المعتدي، وإن التدابير الأقل تتطلب موافقة ثلثي الأطراف المتعاقدة حتى تكون ملزمة للجميع، إلا إنها شعرت بقلق متزايد إزاء تصاعد التوتر بين تشيلي والأرجنتين من جهة وبين بريطانيا من جهة أخرى حول ادعاءاتهم المتداخلة في أنتاركتيكا. فقد كانت الولايات المتحدة ترغب في الحفاظ على علاقات تعاونية مع جميع المطالبين الثلاث؛ ولذلك أبلغت بريطانيا بأنها ستتجنب أي موقف يمكن تفسيره بأنه مشجع لطرف ضد الآخر(٧٥).

وقد أبلغت الخارجية البريطانية نظيرتها الأمريكية في سبتمبر ١٩٤٧ بخطتها لدعوة تشيلي والأرجنتين من أجل تقديم ادعاءاتهما على الأراضي البريطانية في أنتاركتيكا لتفصل فيها محكمة العدل الدولية. إلا إن الخارجية الأمريكية طلبت منها إرجاء هذا الإجراء(٧٦) ؛ ولعل هذا بسبب رغبة واشنطن في التوصل إلى تسوية شاملة للمسألة؛ وربما لمخاوفها من أن تختار تشيلي والأرجنتين إشراك الجمعية العامة للأمم المتحدة في القضية بدلًا من محكمة العدل الدولية، وهناك يمكنها الحصول على دعمَ أغلبيةِ الأعضاء ضدّ مظاهر الإمبريالية.

وبدأت الخارجية الأمريكية تُشرك بريطانيا فيما يدور داخلها من مناقشات بشأن التوصل إلى بعض الترتيبات، ربما في شكل وصاية للأمم المتحدة، من شأنها أن تزيل مشكلة أنتاركتيكا ككل من نطاق النزاع الدولي، وتُشجع التطور العلمي

الدولي، وفي الوقت ذاته حماية المصالح الخاصة لبعض البلدان من خلال منحهم سيطرة دائمة على إدارة الوصاية(٧٧).

كان تزايد التوتر بين الأرجنتين وتشيلي وبريطانيا بشأن مشكلة أنتاركتيكا، ورغبة واشنطن في تجنب تفضيل علني لأي من المدعين المتنافسين، وفي الوقت ذاته تأمين مصالحها الخاصة في المنطقة، بمثابة نقطة تحول بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بدأت بعدها في إعادة تقييم سياستها والبحث عن خيارات فيما يتعلق بأنتاركتيكا. وهذا لم يمنع الولايات المتحدة – في ظل شعورها التقليدي بالميل نحو حليفتها الرئيسة بريطانيا أكثر من تشيلي والأرجنتين الأمريكيتين– من تنسيق سياستيهما أولًا لحل القضايا ذات الاهتمام المشترك زمن الحرب الباردة.

ولكن لماذا اختارت الولايات المتحدة وصاية الأمم المتحدة بدلًا من إعلان ادعاءاتها في أنتاركتيكا؟ لعل هذا جاء نتيجة إدراك واشنطن بأن أي تحرك منها لضم أراضٍ في أنتاركتيكا سيتطلب خطوات عدوانية لتعزيز أساس الادعاءات الأمريكي؛ مما يؤدي إلى سباق لا مبرر له في القطب الجنوبي. وأن عدم الاستقرار الناتج عن ذلك لن يتماشى مع التقاليد الأمريكية للتسوية السلمية للمنازعات. ومن ثم خلص بعض مسئولي الخارجية الأمريكية إلى أن التسوية القانونية للمطالبات المتضاربة في القطب الجنوبي مستحيلة؛ مما يشير إلى أن أنتاركتيكا يجب أن تحكم بموجب اتفاق دولي، ويفضل أن يكون ذلك من خلال الأمم المتحدة(٧٨). فمن خلال سيادة مشتركة على أنتاركتيكا في إطار الأمم المتحدة، يمكن للولايات المتحدة توسيع نطاق التعاون الدولي وتعزيز المنظمة الجديدة. ويمكن أن تستفيد البشرية بشكل عام من الأبحاث العلمية التي يتم إجراؤها في القطب الجنوبي في ظل إدارة الأمم المتحدة، وستنخفض المنافسة وفق هذا السيناريو مما يسمح بالتعاون من أجل تحقيق أهداف مشتركة في أنتاركتيكا(٧٩).

وربما كانت الخارجية الأمريكية تنظر باستمرار إلى الوضع في القطب

الجنوبي باعتباره فرصة لتعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة من خلال تعزيز تسوية متناغمة للمطالبات. ولتحقيق هذه الأهداف، عملت الولايات المتحدة على إدارة التطلعات القطبية المتضاربة لحلفائها بينما تحاول في الوقت ذاته منع التعدي من قبل أعداء محتملين، ولا سيما الاتحاد السوفيتي. ويعكس الاقتراح بتحويل المنطقة القطبية الجنوبية إلى وصاية تابعة للأمم المتحدة النهج الجديد والمعقد فيما بعد الحرب في الولايات المتحدة الذي كان يرى أن المؤسسات الدولية أصبحت أداة حيوية لواشنطن في سعيها نحو القوة العالمية(٨٠).

وفي ضوء التوتر المتصاعد بين البريطانيين والأرجنتينيين والتشيليين، طلبت الخارجية الأمريكية في أوائل ديسمبر ١٩٤٧ من سفارتها في لندن إبلاغ الخارجية البريطانية بأن التغيير في السياسة الأمريكية قد بات ضروريًا، وأن الحكومة الأمريكية قد بدأت في دراسة الوضع، وستشهد الأشهر القليلة المقبلة تغييرًا في الموقف، ربما على غرار وصاية الأمم المتحدة التي اقترحتها من قبل في سبتمبر (٨١).

وبحلول منتصف ديسمبر ١٩٤٧ أعدت الخارجية مذكرة بشأن السياسة الأمريكية في أنتاركتيكا وبعثت بها إلى الإدارات المعنية للتعليق على التوصيات الواردة بها. وأكدت الخارجية أن الولايات المتحدة أمامها أحد مسارين: إما ادعاءات حالية مقترنة بمقترح للتسوية القضائية للمطالبات المتعارضة، وإما اقتراح إنشاء إدارة دولية. وكانت الخارجية تميل إلى فرض وصاية دولية تحت إشراف الأمم المتحدة، ربما مع الدول ذات المصلحة المباشرة في أنتاركتيكا؛ على اعتبار أن الولايات المتحدة لن تجني إلا القليل من السيادة على مناطق واسعة من أنتاركتيكا؛ نظرًا إلى تضاؤل قيمة القارة الاقتصادية والإستراتيجية، وأن تنميتها يعد مجالًا ملائمًا للتعاون الدولي؛ على أساس استفادة كل الشعوب من نتائج برنامج الدراسات العلمية والأرصاد الجوية في المنطقة(٨٢). ولعل واشنطن بدأت تطرق ما يمكن تسميته "دبلوماسية العلوم" بوصفه أحد سبل حل القضية.

وكانت بريطانيا آنذاك قد أرسلت احتجاجات رسمية إلى الأرجنتين وتشيلي لإنشائهما قواعد في جزر جاما وجرينتش المتنازع عليهما، واقترحت عرض نزاعاتهم بشأن مطالبهم في أنتاركتيكا أمام محكمة العدل الدولية. كما أعربت بريطانيا عن تحفظها على مفهوم ترتيبات وصاية الأمم المتحدة في أنتاركتيكا؛ نظرًا إلى صعوبة استبعاد الاتحاد السوفيتي من عملية الوصاية متعددة الأطراف. وأبدت لندن رغبتها في معرفة أي أفكار أمريكية لتسوية أنتاركتيكا والتعاون فيما بينهما في هذا الشأن، وهو ما لاقى ترحيبًا من الخارجية الأمريكية؛ لأن القبول البريطاني لأي اقتراح نهائي تقدمه الولايات المتحدة سيكون عاملًا رئيسًا في قابليته للتطبيق(٨٣).

وبحلول فبراير ١٩٤٨، أدت المناقشات داخل الإدارة الأمريكية إلى وضع مشروع تسوية "سيادة مشتركة"، يشار إليه باسم "نظام خاص". وقد دعا المشروع إلى التشاور مع الأمم المتحدة بشأن جميع المسائل ذات الصلة، مع قصر اختصاصها على الأراضي التي يوجد فيها اليورانيوم؛ حيث تتولى لجنة الأمم المتحدة الذرية السيطرة على مثل هذه المناطق لضمان بقاء القارة منزوعة السلاح(٨٤).

ومع اعتراف واشنطن بأهمية تبادل وجهات النظر مع بريطانيا، أكد وزير الخارجية جورج مارشال George Marshall على أن تفكير واشنطن القائم بشأن أنتاركتيكا يدور حول شكل من أشكال الرقابة الدولية مثل الوصاية تحت إشراف الأمم المتحدة أو سيادة مشتركة. وأشار مارشال أيضًا إلى أن واشنطن تعتزم الاقتراب من البلدان المهتمة الأخرى بشأن الاقتراح مع إجراء مناقشات مفصلة مع البريطانيين(٨٥).

وقبل أن تتقاسم وزارة الخارجية الخطة مع أصحاب الادعاءات الأخرى، تصاعدت حدة التوترات بين بريطانيا وتشيلي والأرجنتين. ففي فبراير ١٩٤٨ رافق رئيس تشيلي، جونثاليث بيديلا González Videla، بعثة لإقامة قاعدة بلاده العسكرية الثانية في أرض أوهيجنز Tierra O'Higgins في شبه جزيرة بالمر

المتنازع عليها، والتي اعتبرتها بريطانيا جزءًا من إمبراطوريتها، وكانت تطلق عليها أرض جراهام Graham Land[٨٦].

واستجابت بريطانيا لهذا التحدي لسيادتها بإرسال الطراد نيجيريا Nigeria؛ لمنع تتشيلى والأرجنتين من تأكيد ادعاءاتهما فى أنتاركتيكا[٨٧]. إلا أن إرسال نيجيريا هدّد بتحويل المياه القطبية الهادئة إلى معركة بحرية؛ حيث واجهت فرقاطة بريطانية ثماني سفن حربية أرجنتينية، لكنها تجنبت الاشتباك معها. وكانت هناك أيضا سفن تشيلية وأمريكية جاهزة للقتال فى المياه الواقعة بين تييرا ديل فويجو Tierra del Fuego وخليج مارجريت Marguerite[٨٨].

وعلّقت تشيلي والأرجنتين آمالهما على تدخل الولايات المتحدة والاستناد إلى معاهدة ريو للدفاع عن نصف الكرة الغربي ضد بريطانيا[٨٩]. إلا إن وزير الخارجية مارشال – الذي وافق على إرسال الطراد نيجيريا بشكل ضمني– أحبط دول أمريكا اللاتينية عندما أعلن أن واشنطن تنأى بنفسها عن التورط في النزاع. وبدا إنكاره بأن المناورة البريطانية انتهكت معاهدة ريو باعتبارها شكلًا من أشكال التدخل السلبي. فقد امتد المحيط الدفاعي الذي يبلغ طوله ٢٠٠ ميل، والذي وضعته المعاهدة حول نصف الكرة الغربي من الناحية النظرية، إلى القطب الجنوبي. ومع ذلك، أنكرت الولايات المتحدة انطباقه على نزاع السيادة في القطب الجنوبي[٩٠].

وعلى الرغم مما بذلته واشنطن من جهود للتظاهر بوقوفها على الحياد، فقد اعترفت، ردًّا على اتهامات أرجنتينية، بأنها تعتبر بريطانيا الحصن البارز للمثل العليا الأمريكية[٩١]. كما كانت بريطانيا الدولة الوحيدة التي طلبت منها الخارجية الأمريكية المشورة بشأن كيفية التعامل مع قضية أنتاركتيكا، ورحبت بأي مقترحات بريطانية بشأنها[٩٢].

وتأكيدًا للشكوك حول التواطؤ الأنجلو–أمريكي، رفض الوفد الأمريكي إلى مؤتمر الدول الأمريكية المنعقد في بوجوتا Bogota في مارس ١٩٤٨ المشاركة في

مناقشات حول المستعمرات الأوروبية في نصف الكرة الغربي؛ على اعتبار أنها ستكون متحيزة ضد أطراف غير موجودة، واقترحت بدلًا من ذلك تشكيل لجنة للنظر في المسألة في وقت لاحق(٩٣). وخرجت واشنطن بهذا من موقف آخر كان يتعين عليها، إما دعم جيرانها في أمريكا اللاتينية على حساب حلفائها الأوروبيين، وإما العكس. ودفعت واشنطن ثمن هذا الموقف بإعلان دونوسو –لا روزا La–Donoso Rosa الرسمي الذي أكد التزام كل من تشيلي والأرجنتين بالدفاع عن مصالحهما المشتركة في أنتاركتيكا ضد بريطانيا(٩٤).

ولعل الانشغال الأمريكي بالتنافس بين واشنطن وموسكو آنذاك جعلها لا تقترب من الدول الأخرى بشأن الاقتراح قبل مؤتمر بوجوتا، والحيلولة دون مناقشة ادعاءات أنتاركتيكا، ففي فبراير ١٩٤٨ أطاح انقلاب شيوعي يدعمه الاتحاد السوفيتي بحكومة تشيكوسلوفاكيا، إلى جانب القلق الأمريكي حول السلوك السوفيتي في ألمانيا بشأن مشكلة برلين(٩٥).

وفي ضوء هذا، وإلى جانب وضع سياسة أمريكية تسعى إلى مواجهة التهديد السوفيتي بـ "صبر طويل المدى ولكن باحتواء قوي ومتيقظ"(٩٦)، فإنه قد لا يبدو من المستغرب أن القلق بشأن الطموحات المحتملة للاتحاد السوفيتي في قارة أنتاركتيكا قد بدأ. وفي رد هيئة الأركان المشتركة في إبريل ١٩٤٨ على طلب الخارجية حول رأيها بشأن اقتراح تدويل أنتاركتيكا، أشارت إلى أنه في ضوء القيمة الإستراتيجية التي قد تفرضها أنتاركتيكا على الاتحاد السوفيتي، سيحدث نزاع كبير، خاصة في حالة منع الولايات المتحدة من استخدام قناة بنما؛ الأمر الذي يجعل المرور حول كيب هورن أقصر طريق بحري بين المحيط الهادئ وجنوب المحيط الأطلسي؛ ومن ثم لابد من حرمان موسكو من السيادة أو المشاركة في السيطرة الدولية على أنتاركتيكا(٩٧).

وأعربت هيئة الأركان المشتركة عن قلقها حول صعوبة استبعاد الاتحاد

السوفيتي من المشاركة في ترتيبات الوصاية أو السيادة المشتركة. وكان أفضل مسار :"التأكيد على مطالب الولايات المتحدة في مناطق أنتاركتيكا، واقتراح تقديم المشكلة برمتها للفصل القضائي"[٩٨]. وأدى هذا الرد، إلى جانب التحفظات التي أبدتها بريطانيا من قبل، إلى اتخاذ الخارجية الأمريكية قرارًا بإرجاء أي اقتراب من الدول المعنية الأخرى لحين دراسة المسألة بشكل أفضل[٩٩].

واستمرت المناقشات داخل الحكومة الأمريكية بشأن مشكلة أنتاركتيكا طوال ربيع وصيف عام ١٩٤٨، وبحلول يونية ١٩٤٨، أعد موظفو تخطيط السياسات ورقة سياسات، وأعدت الخارجية أيضًا مشروع اتفاق؛ حيث أوصت ورقة السياسات بأن تؤيد الولايات المتحدة من حيث المبدأ إقامة وضع دولي لأنتاركتيكا، في شكل وصاية للأمم المتحدة أو أي شكل مناسب آخر، تتفق على تفاصيله الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، وأستراليا، ونيوزيلنده، والأرجنتين، وتشيلي، وفرنسا، والنرويج قبل تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليه[١٠٠].

واقترحت الورقة أن يتم التوصل إلى اتفاق جوهري مع هذه الدول عن طريق المحادثات الدبلوماسية، ثم عقد مؤتمر لوضع الاتفاق في شكله النهائي وإضفاء الطابع الرسمي عليه. ومن أجل وضع الولايات المتحدة على قدم المساواة القانونية مع الادعاءات السبعة الأخرى، أوصت الورقة أيضا بأنه بعد الوصول إلى اتفاق على التفاوض بشأن تسوية دولية لمشكلة أنتاركتيكا مع هذه الدول، ينبغي على الولايات المتحدة أن تقدم "مطالبة رسمية" بمناطق في القارة القطبية الجنوبية تتمتع فيها بحقوق أفضل بحكم اكتشاف واستكشاف مواطنيها لهذه المناطق[١٠١].

وأوضحت ورقة السياسات أن الاتحاد السوفيتي ربما لن يقدم ادعاءات في أنتاركتيكا على أساس الاكتشافات التي قام بها بيلينجشهاوزن؛ لأن هذا سيجعله في مواجهة ادعاءات مماثلة على جزر في القطب الشمالي الذي يعتبره امتدادًا لأراضيه، كما

إن المشاركة في شكل ما من أشكال السيطرة الدولية سيجعله في مواجهة مطالب لنظام مماثل في القطب الشمالي يتعارض مع مبدأ القطاع الذي يستند إليه هناك. وفي ضوء عدم وجود ما يمنع الاتحاد السوفيتي من إرسال رحلة استكشافية إلى قطاع المحيط الهادئ غير المطالب به في أنتاركتيكا، وإنشاء قاعدة هناك ومن ثم تقديم ادعاء على الأراضي على أساس هذه الأنشطة، فإنه على الولايات المتحدة أن تطالب بهذا القطاع بالذات على أساس اكتشاف واستكشاف المواطنين الأمريكيين له؛ مما يحبط أي محاولة سوفيتية لتصبح إحدى الدول الإقليمية المدعية على أساس نشاطه في هذا القطاع؛ ومنع الاتحاد السوفيتي ودول أخرى غير مطالبة من تأكيد حق المشاركة في المناقشات بشأن نظام دولي على أساس أن الولايات المتحدة لم تكن دولة مطالبة[١٠٢].

وقد حدد مشروع الاتفاق شروط الوصاية وحدد نطاقها الإقليمي في نطاق قارة أنتاركتيكا وجميع الجزر جنوب خط العرض ٦٠ جنوبًا باستثناء مجموعة شتلاند الجنوبية South Shetland وأوركني الجنوبية South Orkney. وينص أيضًا على إنشاء سلطة إدارية فيما يتعلق بمجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، وتشكيل لجنة تتألف من ممثل عن كل دولة مشاركة لممارسة الصلاحيات والاضطلاع بمسئوليات الاتفاق، وقواعد الالتزام بأطراف إضافية، ونص بشأن تشكيل نظام خاص عند إبرام الاتفاق يقتضي من الأطراف أن تدمج مطالباتها ومصالحها في أنتاركتيكا[١٠٣]. وأقرت وزارة الخارجية وثيقة السياسة العامة ونالت أيضًا موافقة وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة بصورة أدت إلى تطبيق التدابير الواردة فيها[١٠٤].

وفي يونية ١٩٤٨ تسلمت بريطانيا اقتراح التدويل، وفق ما اتفقت عليه مع واشنطن بشأن تنسيق جهودهما مبكرًا حول أنتاركتيكا؛ على أمل أن يوفر هذا أساسًا للمناقشات. وفي أوائل يولية، أشارت بريطانيا إلى أنها – وإن كانت ترحب بالاقتراح الأمريكي– فإنها تفضل إقامة سيادة مشتركة من ثماني قوى على أساس أن الوصاية التي تقوم بها الأمم المتحدة ستمنح الاتحاد السوفيتي الفرصة للتدخل في الشؤون

أنتاركتيكا. وأدى هذا إلى تنقيح الخارجية الأمريكية مشروع الاتفاق إلى إقامة سيادة مشتركة في شكل نظام دولي مع دمج وتوحيد ادعاءات الأطراف، وإنشاء لجنة أنتاركتيكا التي تتألف من ممثل عن كل دولة مشاركة(١٠٥).

رفضت الدول المدعية هذه الخطة التي تقدمت بها الخارجية الأمريكية(١٠٦). ولأن تشيلي والأرجنتين كانتا أكثر الدول صرامة في الرفض، فقد أرسلت الخارجية الأمريكية في منتصف يولية ١٩٤٨ كاسبار جرين Caspar Green –المتخصص في شؤون شمال أوربا في الخارجية وكان يحظى بثقة الدبلوماسيين التشيليين– لإقناعهما بإعادة النظر. إلا إن رد فعل تشيلي في المحادثات بين المبعوث الأمريكي والمستشار غير الرسمي للخارجية التشيلية لشؤون أنتاركتيكا، البروفيسور خوليو إسكوديرو Julio Escudero، كانت سلبية للغاية؛ حيث رفض المسئولون التشيليون التنازل عن أراضيهم في أنتاركتيكا سواء لوصاية الأمم المتحدة أو لترتيب سيادة مشتركة(١٠٧). وتقدم إسكوديرو باقتراح مضاد يدعو إلى تجميد نزاعات السيادة لفترة من خمس إلى عشر سنوات يمكن خلالها للقوى المعنية أن تقيّم مصالحها على نحو أفضل، وأن تحدد الوسائل المناسبة لقرار نهائي(١٠٨). وربما كان الدافع وراء هذا هو مصالح تشيلي الذاتية؛ لأنها أدركت أنه لا يمكنها منافسة بريطانيا أو الأرجنتين في أنتاركتيكا.

ولم يكن جرين أوفر حظًا في الأرجنتين؛ حيث رفض مسئولوها حتى قبول الاقتراح الأمريكي كأساس للمناقشات، وحمّلوا واشنطن مسئولية احتلال بريطانيا لجزر فوكلاند(١٠٩).

بيد أن رحلة جرين لم تكن كلها فاشلة. فقد عجّلَت رحلة جرين بنهاية ما كان بمثابة شهر عسل بين دولتي المخروط الجنوبي. فقد اعتبرت الأرجنتين خطة إسكوديرو بمثابة تقويض لمحاولات التعاون مع تشيلي بشأن أنتاركتيكا. وساهم الاقتراح الأمريكي بتدويل أنتاركتيكا في إضعاف جهود الجارتين في الوقوف بثبات

دفاعًا عن قطاعِهما المشتركِ من ٢٥° إلى ٩٠° غربًا، وجعل سياستهما مطابقة لإعلان دونوسو–لاروزا السابق الإشارة إليه(١١٠).

ونفت الخارجية التشيلية آنذاك ما جاء في صحيفة النيويورك تايمز بأنها مستعدة فقط للتعاون مع الأرجنتين، وأكدت للسفير الأمريكي في سانتياجو رغبتها في التفاوض مباشرة مع الولايات المتحدة، وأكدت أنها لا تحمل أي نية في جعل النزاع على جزر الفوكلاند يؤثر على علاقاتها مع واشنطن أو بريطانيا(١١١). كما عارضَ قائدَ القوّات المُسَلَّحة التشيلية، الجنرال رامون كانياسRamón Cañas، أيّ شكل من أشكال التحالفِ مَع الأرجنتين يتجاوز معارضة الوجود البريطاني في أنتاركتيكا؛ لأنه يخشى عدم تخلي الأرجنتين عن مسعاها التاريخي لاغتصاب الأراضي التشيلية(١١٢). وبذلك حالت المخاوف والنزاعات الإقليمية بين تشيلي والأرجنتين دون تعاونهما المشترك حيال أنتاركتيكا بصورة بدا معها إعلان دونوسو–لاروزا حبرًا على ورق. ومن ثم ساهم الاقتراح الأمريكي، ودون تخطيط أمريكي مسبق، في تفتيت جبهة تشيلي والأرجنتين الموحدة، وتجنبت واشنطن ظهور كتلة معادية لمصالحها سواء في أمريكا اللاتينية أو أنتاركتيكا.

وقد أنجزت الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت العمل المتعلق بتحديد المنطقة المقترحة لإعلان مطالبة الولايات المتحدة، والتي تمت الموافقة عليها في ورقة يونية(١١٣). إلا إن الخارجية الأمريكية، بناءً على نصيحة السفير الأمريكي في تشيلي، أرجأت الإعلان عن مطالبتها غير القطاعية التفصيلية؛ لأن آخر مشروع قائم على الاستكشاف تتداخل مع قطاع دول المخروط الجنوبي. وكان من شأن تقديم ادعاء في مثل هذه الظروف أن يعّرض واشنطن لانتقادات، ويطلق العنان لمد جديد من الرأي العام المعادي لواشنطن في أمريكا اللاتينية؛ لأنها أصرت منذ عقود على أن الاستكشاف والاكتشاف لا يوفران أساسًا شرعيًّا للسيادة، ولم يتم الاتفاق على معايير أخرى(١١٤). وربما يُجدّدُ الإعلان عنه شكلًا من أشكال التعاون بين تشيلي والأرجنتين.

كما يشير تصريح "الادميرال بيرد"، الذي يطري على حقوق البلدان الصغيرة الأقرب إلى أنتاركتيكا، إلى أن المستكشف الأمريكي يؤيد نظرية الجوار الجغرافي الذي كانت تتبناه تشيلي والأرجنتين منذ عقود. وربما خشى المسئولون الأمريكيون أيضًا من أن تقديمه قد يدفع الاتحاد السوفيتي لإضفاء الطابع الرسمي على ادعائه بالسيادة على جزء من أنتاركتيكا(١١٥).

كل هذه التطورات جعلت وزير الخارجية مارشال يعرب عن أسفه في أغسطس ١٩٤٨ من أن المحاولات الأمريكية لحل الادعاءات المتعارضة عن طريق التعاون الدولي أخفقت في أحسن الأحوال، أو عقدت المسألة في أسوأ الأحوال أكثر مما قد يفعل التحكيم(١١٦).

وبحلول أكتوبر ١٩٤٨، تعثر الاقتراح الأمريكي لإقامة سيادة مشتركة. وحدث ما كانت تخشاه واشنطن؛ حيث بدأت دائرة الادعاءات الإقليمية على أنتاركتيكا تتسع بصورة تعقد المسألة أكثر، وبشكل يجعل مهمة الولايات المتحدة في الوصول إلى حل ومواجهة الاتحاد السوفيتي إذا أراد الادعاء على جزء من أنتاركتيكا تزداد صعوبة. فقد أعربت جنوب إفريقيا عن أملها في أن تتاح لها الفرصة للتعليق بالتفصيل على أي اقتراحات بشأن تدويل أنتاركتيكا، كما لفتت بلجيكا أيضًا انتباه الخارجية الأمريكية إلى أنشطة الاستكشاف البلجيكي في أنتاركتيكا، وحقها في المشاركة في تسوية مسألة أنتاركتيكا(١١٧). وكان من الصعب على واشنطن أن تحرمهما ما تبيحه لنفسها وللآخرين من حلفائها.

وبدأت تخبو آمال واشنطن في التوصل إلى اتفاق للتفاوض مع جميع أصحاب المطالبات السبعة. فإذا كانت بريطانيا ونيوزلنده قد أبدتا اهتمامًا إيجابيًّا بمقترح التدويل، إلا إنهما رفضتا اقتراح السيادة المشتركة، كما رفضته تشيلي والأرجنتين بشكل رسمي. بينما رأت النرويج أن التدويل غير ضروري، وطلبت فرنسا

مزيدًا من المعلومات حول الاقتراح قبل التوصل إلى قرار. وتشككت أستراليا أيضًا حول ضرورة التدويل؛ نظرًا إلى رغبتها في عدم التخلي عن حق السيطرة على المعادن والموارد الأخرى في إقليم أنتاركتيكا الأسترالي الذي سيتم التنازل عنه إذا قام "نظام خاص" في أنتاركتيكا(١١٨).

وعندما بدا واضحًا أن ردود الأفعال على الاقتراح الأمريكي سلبية إلى حد كبير، توصلت بريطانيا وتشيلي والأرجنتين إلى اتفاق في يناير ١٩٤٩ بعدم إرسال سفن حربية جنوب خط عرض ٦٠° جنوبًا خلال موسم أنتاركتيكا ١٩٤٨–١٩٤٩ (١١٩). وربما تكون واشنطن قد ساهمت في التوصل إلى هذا الاتفاق حتى لا تقع في فخ الانحياز بين أحد طرفي حلفائها في الحرب الباردة، أو يستغل السوفييت هذا الصراع لينفذوا من خلاله إلى أنتاركتيكا، وفي الوقت ذاته لم تدخل طرفًا في الاتفاق ليمنحها حرية التصرف؛ لأنها توقعت أن تقوم البحرية الأمريكية بتنظيم بعثات أخرى إلى أنتاركتيكا.

وقد امتنعت الولايات المتحدة عن ممارسة أي ضغوط مباشرة أو غير مباشرة على الدول المطالبة بقبول الاقتراح الأمريكي بالتدويل؛ لأنها ستؤدي حتما إلى إغضاب أصحاب المطالبات بعد ما أثارته عملية الوثب العالي وتصريحات المسئولين الأمريكيين من انطباعات سيئة حول النوايا الأمريكية في أنتاركتيكا. وبحلول مارس ١٩٤٩، وفي انتصار كبير للتشيليين، قررت الخارجية الأمريكية التخلي عن اقتراحها بالتدويل، وبدأت في إعادة صياغة موقفها وفق خطة إسكوديرو؛ نظرًا إلى استمرار معارضة الدول المطالبة لمسألة التدويل. ولم يستبعد الاتفاق بين تشيلي والأرجنتين وبريطانيا حول التراجع عن المزيد من العروض البحرية إمكان حدوث انتكاسة والعودة إلى حافة الهاوية مرة أخرى(١٢٠).

وفي ضوء هذه المحاذير وعدم وجود مبادرات جديدة، استنتج وزير الخارجية

أتشسون Dean Acheson في أغسطس ١٩٤٩ أن خطة إسكوديرو تقدم أفضل أمل في الحفاظ على المصالح الأمريكية وتشجيع التوصل إلى حل نهائي مرضٍ(١٢١). وقبلت بريطانيا تغيير واشنطن لسياستها ووافقت على خطة إسكوديرو بعد تأكيدات بأنها ستشارك في تنقيح الخطة قبل عرضها على الدول المدعية الأخرى(١٢٢). ثم سعت واشنطن في يناير ١٩٥٠ إلى الحصول على موافقة تشيلي على تعديلاتها قبل عرض هذا الاقتراح الأخير على المطالبين الآخرين. وبعد شهر أبلغت أستراليا ونيوزلنده بالتطورات الجديدة(١٢٣).

وبعد ضمان موافقة بريطانيا على المبادرة التشيلية، لم تكن الدول الأخرى في حاجة إلى الكثير من الإقناع لقبول ما يصل إلى تأجيل رسمي للادعاءات لمواجهة الخطط السوفيتية التي أثارت المخاوف الأمريكية بشأن أنتاركتيكا، كما فعلت الطموحات اليابانية والألمانية من قبل. وكان المسئولون التشيليون أكثر تصميمًا من المسئولين الأمريكيين على استبعاد السوفييت نظرًا إلى اقتراب بلدهم من أنتاركتيكا، وكانت لديهم تجربة مباشرة مع التحريض الشيوعي. وبما أن الأرجنتين قد اكتسبت سمعة سيئة أيضًا حول مكافحة الشيوعية، فقد أصبحت هذه الإيديولوجية نقطة يمكن أن يتحد فيها الأنجلو–أمريكيون واللاتينيون الجنوبيون بوصفهم اللاعبين الرئيسيين في أنتاركتيكا. وحتى في ظل استمرار الخلافات بينهم، لا يمكن إهمال خطر عدو مشترك.

ومن ثم كان الدافع الأساسي لواشنطن هو منع التقدم السوفيتي المحتمل. صحيح أن صناع السياسة كانوا ينظرون في البداية إلى ترتيب سيادة مشتركة من ثماني قوى بوصفه أفضل وسيلة لاستبعاد الاتحاد السوفيتي. ومع ذلك، أصبح عدم رغبتهم في الإعلان عن مطالبة الولايات المتحدة عقبة فرضت نفسها. وأتاحت خطة إسكوديرو إمكان وضع ترتيب له نفس الهدف. ولذلك، قبلت واشنطن اقتراح تشيلي حول الوضع القائم الذي كان بمثابة مسكن مؤقت للمشكلة. وعلى الرغم من فشل مسعاها للتعاون الدولي، فقد أدركت واشنطن أن المفاوضات المباشرة بين المطالبين

تمثل خيارًا أفضل من عقد مؤتمرات رسمية من أي نوع، واختارت تبنى مقترح الوضع القائم في مرحلة ما للحصول على الدعم، حتى لو لم تكن من بنات أفكارها ولا تحسم المسألة بشكل نهائي. ويسدل بذلك الستار على المحاولة الأولى لحل مشكلة صراع السيادة على أنتاركتيكا عبر التدويل.

وتجسدت المخاوف الأمريكية من التطلعات السوفيتية في أنتاركتيكا عندما أصدر الاتحاد السوفيتي أول تصريح رسمى له حول مشكلة القارة القطبية فى يونية عام ١٩٥٠ فى مذكرة موجهة إلى الولايات المتحدة والأرجنتين وأستراليا وبريطانيا وفرنسا ونيوزيلنده والنرويج. ولم ترسل المذكرة إلى تشيلي؛ لأن الاتحاد السوفيتي لم يُقِم معها علاقات رسمية آنذاك. وأكدت المذكرة على حق الاتحاد السوفيتي في المشاركة في أي مناقشات دولية حول أنتاركتيكا، وحذّر من أنه لن يعترف بشرعية أي قرار يتعلق بنظام أنتاركتيكا دون مشاركته؛ استنادًا إلى استكشافات المستكشف الروسي بيلينجشهاوزن خلال رحلته بين عامي ١٨١٩ و ١٨٢١[١٢٤].

وردت الأرجنتين وتشيلي على الفور، وأنكرتا حق الاتحاد السوفيتي في المطالبة بأراضٍ في أنتاركتيكا، ورفضتا طلبه المشاركة في مناقشة مشاكل أنتاركتيكا[١٢٥]. وأعرب مستشار السفارة التشيلية في واشنطن عن أمله في أن يساهم "الانتهاك السوفيتي" في حث الدول أصحاب المُطالِبات والولايات المتحدة على التوصل إلى اتفاق، كما شجعت النرويج الولايات المتحدة لاتخاذ التدابير كافة لمواجهة السياسة السوفيتية لتقسيم القوى الغربية[١٢٦].

لكن الصراع حول المصالح في القارة فاق مؤشرات الحرب الباردة، وأصبح الخطر المباشر الداهم الوحيد يتعلق بعجز العالم الحر عن حل قضية الصراع حول السيادة. كما أن المذكرة السوفيتية كانت تضع واشنطن في موقف محرج آخر فيما يتعلق بأنتاركتيكا. ولما كانت الولايات المتحدة لم تقدم مطالبات إقليمية على أجزاء من

المنطقة، فإنها كانت في الأساس على شاكلة الاتحاد السوفيتي إزاء المطالبين، وأي مبدأ من شأنه أن يستبعد موسكو من المناقشات بشأن مشكلة أنتاركتيكا كان أيضًا ينطبق على واشنطن ويستبعدها.

ومن ثم، واصلت واشنطن العمل وفق سياسة "التجميد المؤقت للوضع القائم"، كما تضمنت هذه السياسة أيضًا الحفاظ على مبدأ هيوز "حتى تحين فرصة مواتية لإعلان أن مطالبة الولايات المتحدة جزء من ترتيب دولي"[١٢٧]. أي أن الولايات المتحدة كانت تعتزم الإعلان عن مطالباتها بشأن أنتاركتيكا، في الوقت الذي بدأت فيه المناقشات الرسمية حول تسوية مؤقتة للمشكلة؛ مما يسمح بمشاركة الولايات المتحدة على قدم المساواة مع أصحاب المطالبات الآخرين، على أمل استبعاد الاتحاد السوفيتي. وكانت هذه أساسًا هى السياسة نفسها التي كان من المقرر انتهاجها في حال قبول أصحاب المطالبات بالاقتراح الأصلي لتدويل أنتاركتيكا في عام ١٩٤٨؛ حيث كان من المأمول أن يؤدي هذا التوقيت إلى تقليل انتقادات المدعين الآخرين.

وعلى ضوء هذا، لم ترد الولايات المتحدة على المذكرة السوفيتية على أساس أن أي حجج يمكن أن تستخدمها لرفض الادعاءات السوفيتية للمشاركة يمكن أن تتخذها موسكو معايير يجب استيفاؤها من أجل التأهل للمشاركة في حل أنتاركتيكا[١٢٨]. كما إن بداية الحرب الكورية في أواخر يونية ١٩٥٠ كانت تعني أيضا أن الولايات المتحدة لديها مسائل أكثر إلحاحًا يجب التعامل معها؛ لأن قيمة أنتاركتيكا سواء الاقتصادية أو العسكرية لم تظهر بعد.

وطوال عام ١٩٥١ لم تكن هناك جهود جادة نحو التوصل إلى حل آخر غير مناقشات الصياغة المتقطعة مع بريطانيا وتشيلي حول الأسلوب المقترح، بصورة أثمرت في النهاية عن التوصل إلى اتفاق حول مشروع التسوية المؤقتة. إلا أن تردد تشيلي في المضي قدما؛ نظرًا إلى قرب الانتخابات الرئاسية التشيلية في عام ١٩٥٢–

فضلًا عن توقعات بحدوث رد فعل سلبي من الأرجنتين– حال دون مزيد من التطورات. وقد تفاقم هذا الوضع عندما عارضت وزارة الدفاع الأمريكية في أكتوبر ١٩٥٢ مشروع الإعلان المقترح على نحو غير متوقع[١٢٩]. وربما كان السبب عودة المخاوف التي عبر عنها رؤساء الأركان المشتركة خلال عام ١٩٤٨، أو نتيجة الإعلان عن عقد "السنة الدولية لعلوم طبيعة الأرض International Geophysical Year" في الفترة من يولية ١٩٥٧ حتى نهاية عام ١٩٥٨[١٣٠] وما يرافقها من زيادة نشاط الدول المشاركة بشكل سيفتح أبواب المنطقة أمام السوفييت بشكل لن يجدي معه تجميد الوضع القائم، وإنما مراجعة شاملة للسياسة الأمريكية في ضوء دخول لاعب جديد كفيل بتغيير قواعد اللعبة في معادلة أنتاركتيكا.

وواجه السعي البطيء نحو التوصل إلى اتفاق بشأن أنتاركتيكا انتكاسة غير متوقعة في فبراير عام ١٩٥٣ عندما قامت السلطات البريطانية الموجودة في جزيرة الخداع باعتقال وترحيل اثنين من الرعايا الأرجنتينيين. وقامت البحرية الملكية البريطانية بعد ذلك بتفكيك موقع استيطاني كانت قد شيدته الأرجنتين على الرغم من التحذيرات. ثم شرع البريطانيون في تفكيك موقع تشيلي قريب. وعلى الرغم من اتفاق الدبلوماسيين في تلك البلدان بشكل غير رسمي على تجنب المبالغة في أهمية الحادثة، فقد ظهرت اتّهامات بسوءِ النيّة عندما تسربت التقارير إلى الصحافة [١٣١].

كان المسئولون الأمريكيون يخشون أن تصدر تشيلي والأرجنتين بيانًا مشتركًا عدوانيًّا يجعل بريطانيا تستدعي سفراءها. فقد كان من وجهة نظر دولتي الركن الجنوبي أنه سُمح لبريطانيا بالاستهزاء بالمنطقة الأمنية التي رسمتها معاهدة ريو حول نصف الكرة الغربي؛ ومن ثم فكرت تشيلي في عرض القضية أمام منظمة الدول الأمريكية، وهو ما كانت تحاول أن تتجنبه الولايات المتحدة[١٣٢]. فقد كانت هذه التطورات تضع واشنطن في وضع حرج؛ لأنها ستظهر انحيازها الواضح نحو بريطانيا إذا اتخذت إجراءات مماثلة في حال قطعت بريطانيا علاقاتها مع تشيلي والأرجنتين،

أو على أقل تقدير سيكون من الصعب عليها مواجهة الضغوط في هذا الشأن، حفاظًا على التحالف الأنجلو– أمريكي على الساحة العالمية، وسيتم إدانتها بشدة لإهمالها المتعمد والواضح لمعاهدة ريو. وقد يؤدي إلى تفكك منظمة البلدان الأمريكية، وقد يقود إلى عرض القضية أمام الأمم المتحدة.

وفي ضوء هذه المحاذير، أبلغت الخارجية الأمريكية نظيرتها البريطانية أنها غير قادرة على اتخاذ موقف علني موالٍ لبريطانيا؛ وذلك رغبة من واشنطن في تجنب أي شكل من أشكال التدخل؛ ومن ثم الحيلولة دون أي تسريب لمحادثاتها السرية مع البريطانيين(١٣٣).

وقد نجحت مناورات الولايات المتحدة في منع منظمة الدول الأمريكية من نظر قضية حادثة جزيرة الخداع. ولعل ما ساعدها على هذا هو إدراك تشيلي أن عرض النزاع على منظمة إقليمية أو دولية قد يعرضه للاستغلال من طرف ثالث، كما أعربت عن أملها في إنهاء المسألة عن طريق إعادة بناء بريطانيا للمراكز التي دمرتها والاعتراف بسيادة تشيلي في المنطقة. فقد كان الحصول على اعتراف بريطاني بالحقوق التشيلية يضاهي هزيمة البحرية البريطانية. وعلى الجانب الآخر، كانت بريطانيا لديها الرغبة في منع المزيد من التصعيد في الموقف بصورة قد تدفع تشيلي إلى التقارب مع الأرجنتين(١٣٤).

ولكن بقدر ما أراد المسئولون البريطانيون والتشيليون الوصول إلى حل للمسألة، فقد كانوا يماطلون في إنهائها بسبب المخاوف من الرأي العام الداخلي في الدول الثلاثة بعدما آثارته القضية من مشاعر وطنية جياشة، ورغبة حكوماتهم في أن تُظهر حزمها فيما يتعلق بمصالح بلادهم الخارجية. فقد ساهم إحجام بريطانيا عن الظهور بمظهر الراغب في الوصول إلى تسوية في إفساد أبسط شكل من أشكال الاتصالات الرسمية بإرسال مذكرة اعتراف بالحادثة. وبدا البريطانيون بالنسبة إلى

الخارجية الأمريكية غير حاسمين، وأعرب البريطانيون عن أسفهم من أن الشيء نفسه يمكن ملاحظته بالنسبة إلى واشنطن. فقد كانت السياسة الأمريكية لا تزال غارقة في الحيرة عمَّا إذا كان بالإمكان تقديم ادعاء إقليمي، وإلى أي مدى يمكن أن يكون كبيرًا، ومتى يمكن إحياء الاقتراح التشيلي الخاص بتعليق الوضع القائم سعيًا وراء إبرام اتفاق دولي(١٣٥). ولكن تردد الولايات المتحدة لم يكن مسئولًا عن حادث جزيرة الخداع، ولكنه شجع البريطانيين على التصرف بشكل مستقل؛ لأن حليفهم الأول رفض الوساطة مسبقًا أو بعد ذلك(١٣٦).

على أية حال، اتخذت الحكومة التشيلية خطوة مهمة لتهدئة الوضع الداخلي بإقالة وزير الخارجية أرتورو برافو Arturo Bravo، التي راقت تصريحاته العامة بشأن الحادثة قطاعات كبيرة من الجيش الذي سعى إلى الانتقام من بريطانيا، حتى إذا وصل الأمر إلى إثارة حرب واسعة النطاق. واتخذت تشيلى خطوة أخرى لنزع فتيل الأزمة بسحب مطالبتها لبريطانيا بإعادة بناء منشآتها(١٣٧). ولعل ذلك نتيجة إقتناع تشيلي بعدم فائدة اللجوء إلى محكمة العدل أو منظمة الدول الأمريكية لعجز الأولى عن البت في القضية دون موافقة جميع الأطراف، وسيطرة واشنطن على الأخرى، وفي كليهما ضياع لحقوق تشيلي.

وانحسرت العاصفة الدبلوماسية بشكل تدريجي، إلا إن هذه الحادثة ألقت بظلال قاتمة على تطبيق اقتراح التدويل المنقح استنادًا إلى خطة إسكوديرو؛ لرغبة المسئولين التشيليين في تأجيل تعميمه لحين تحسين علاقتهم بالأرجنتين، وما اعترى واشنطن من فتور بشأن نشر المبادرة لعدم تحديد نطاق الادعاء الأمريكي ومتى يمكن إعلان ذلك أو ما إذا كانوا سيعلنونه. ومرت سنتان دون تحقيق تقدم ملموس بشأن هذه المسألة. وبعد أن شعرت بأن دول المخروط الجنوبي وبريطانيا حافظت على موقف ودي تجاه بعضهم البعض في القطب الجنوبي، فقدت الخارجية الأمريكية أي إحساس بالإلحاح وأوصت بإجراء مزيد من الدراسات لتحديد قيمة أنتاركتيكا والنطاق المناسب لمشاركتها(١٣٨).

نخرج من هذا، أن شبح الوجود السوفيتي شكّل حافزًا لدى صانعى القرار في واشنطن أكبر من مواجهة الطموحات الألمانية في السابق. وطبقت الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب إلى حد ما منظورًا ثنائي القطب على قارة أنتاركتيكا، على الرغم من أن "القوة غير الصديقة"، ويقصد بها الاتحاد السوفيتي(١٣٩)، لم تكن تشكل تهديدًا فعليًّا؛ لأن الاتحاد السوفيتي، على عكس تشيلي والأرجنتين وألمانيا، لم يكن له وجود فعلي في القطب الجنوبي أو كان يخطط لذلك على الأقل وقتها. ومع ذلك سعت واشنطن إلى استبعاده من أي نظام لأنتاركتيكا.

بيد إن جهود واشنطن من أجل تشكيل نظام أنتاركتيكا كانت دائمًا متأخرة بخطوة عن التطورات الخاصة بالمسألة، وردود أفعال على هذه التطورات. فقد شكل تطور مشكلة أنتاركتيكا خلال الجزء الأخير من عام ١٩٤٧– وخاصة الطبيعة العدائية للعلاقات بين بريطانيا وتشيلي والأرجنتين فيما يتعلق بمطالباتهم المتداخلة بأراضي أنتاركتيكا، ورغبة واشنطن في الحفاظ على علاقات تعاون معهم جميعًا، وفي الوقت ذاته تأمين المصالح الأمريكية هناك– شكلت نقطة تحول في شؤون أنتاركتيكا دفعها إلى تقديم خطتها لتدويل القارة في شكل وصاية للأمم المتحدة. وعلى الرغم من تعديل واشنطن اقتراحها بإقامة سيادة مشتركة من ثماني قوى، وحصولها على موافقة بريطانيا ونيوزيلنده للتفاوض على ترتيب على هذا النحو، فقد رفضت الأرجنتين وأستراليا وتشيلي وفرنسا والنرويج هذا الترتيب توجسًا من النوايا الأمريكية، لتفشل المحاولة الأولى لتشكيل نظام أنتاركتيكا مع هذه الردود السلبية. وبذلك ضاعت فرصة ذهبية من واشنطن لتشكيل نظام دولي لأنتاركتيكا لا يتضمن الاتحاد السوفيتي.

وانتعشت الدوافع للوصول إلى اتفاق بشأن أنتاركتيكا مرة أخرى في بداية عام ١٩٤٩ بعد أن أبدت الجمعية الجغرافية السوفيتية اهتمامها بجميع القرارات الدولية المتعلقة بأنتاركتيكا، وموافقة فرنسا على حل تفاوضي للمشكلة ينطوي على التدويل دون التخلي عن المطالبات الوطنية بالسيادة في المنطقة، فضلًا عن تبنى الولايات

المتحدة لاقتراح تجميد الوضع القائم –لخطة إسكيديرو– أساسًا لضمان اتفاق على التفاوض. وجرت المناقشات بين الولايات المتحدة وبريطانيا وتشيلي بشكل متقطع خلال العامين التاليين دون الوصول إلى اتفاق نتيجة انشغال الولايات المتحدة وبريطانيا بمسائل أكثر إلحاحًا مثل الحرب الكورية، حتى جاءت معارضة البنتاجون في أواخر ١٩٥٢ لمقترح الحفاظ على الوضع القائم لتشكل ضربة قاضية لمحاولة إنشاء نظام خاص بأنتاركتيكا، تبخر معها الالتزام الأمريكي بحل تفاوضي. ومن ثم عطلت مشكلات التفاوض المسبق من أجل الاتفاق على مرحلة التفاوض جهود الوصول إلى طاولة المفاوضات. وكانت معارضة المدعين الآخرين لأي تدويل للقارة في هذا الوقت هي العامل الرئيس في الفشل في إقامة نظام خاص بأنتاركتيكا.

إدارة آيزنهاور وإعادة تقييم السياسة الأمريكية تجاه أنتاركتيكا ١٩٥٤:

أصبحت القارة القطبية الجنوبية قضية سياسية دولية مهمة في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين عندما أظهر عدد من المطالبين المتعارضين خلافاتهم بشكل علني، وتصرفوا بأسلوب عدائي نحو بعضهم البعض. ورأت إدارة ترومان أنها مضطرة للتدخل – نظرًا إلى أن هؤلاء المطالبين كانوا أصدقاء الولايات المتحدة وحلفاءها– للحد من التوترات الدولية، والوصول إلى حل سلمي لقضية القطب الجنوبي، على الأقل في الوقت الراهن. وهدأت مشكلة القطب الجنوبي قبل حدوث أي تحرك دبلوماسي كبير، ونتيجة لذلك، تراجعت أهمية القضية على جدول الأعمال الدولي، وظلت معلقة دون حل.

وفي عام ١٩٥٢، جاء الإعلان عن عقد السنة الدولية لعلوم طبيعة الأرض ليغيّر السياق الدولي لقضية أنتاركتيكا، ويعيدها إلى صدارة جدول الأعمال الدولي. وكان الهدف من عام طبيعيات الأرض تشجيع البرامج والتعاون العلميين الدوليين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أنتاركتيكا. وتوقع كثيرون زيادة كبيرة في الأنشطة

الوطنية في القارة قبل هذه السنة وأثنائها، وكان ذلك مبعث خطر كبير للولايات المتحدة والمطالبين السبعة الرسميين. وقد ورثت إدارة أيزنهاور هذا الوضع عندما تولت السلطة؛ ولذا بدأت مراجعة رسمية للسياسة الأمريكية تجاه القارة القطبية الجنوبية في عام ١٩٥٣ (١٤٠).

واستغرقت عملية المراجعة ما يقرب من سنة ونصف السنة تقريبًا حتى اكتملت في ١٥ يولية ١٩٥٤ عندما اجتمع مجلس الأمن القومي لمناقشة السياسة الأمريكية المبدئية تجاه القطب الجنوبي(١٤١). وتقرر في هذا الاجتماع ضرورة أن تعيد الولايات المتحدة التأكيد على حقوقها في أنتاركتيكا في الوقت المناسب؛ وتعبّر عن استعدادها للنظر مع بريطانيا ونيوزيلنده وأستراليا وفرنسا والنرويج والأرجنتين وتشيلي، على أساس ثنائي، في إمكان التوصل إلى حل مبكر للمطالبات المتعارضة بالوسائل السلمية، والمشاركة في الترتيبات الدولية الرامية إلى التشجيع على الحد من الاحتكاك الدولي والحل المنظم للمشكلات الإقليمية فيما بين القوى الصديقة(١٤٢). وفي ١٦ يولية ١٩٥٤، وافق أيزنهاور على مذكرة مجلس الأمن القومي "NSC 5424/1" باعتبارها السياسة الرسمية حيال أنتاركتيكا(١٤٣). ومن ثم ظلت ثوابت السياسة الأمريكية كما هي.

وفي إطار استعدادها للسنة الدولية لعلوم الأرض جاء إعلان واشنطن في أكتوبر ١٩٥٤ عن إعدادها لبعثة كبيرة لإقامة ثلاث محطات للأرصاد خلال موسم الشتاء في أنتاركتيكا(١٤٤)، ووسّعت وزارة الدفاع الأمريكية من حجم "عملية الصقيع الشديد Operation Deep Freeze" أكثر بكثير من خطتِها الأصلية؛ مما أثار قلق أصحاب المطالبات، وخاصة بريطانيا، من وجود مؤشرات حول رغبة واشنطن في إجراء تجارب نووية في أنتاركتيكا مما يشكل انتكاسة للسنة الدولية لعلوم الأرض(١٤٥).

وعلى الرغم من نفي المسئولين الأمريكيين ذلك، فقد استاءت الخارجية البريطانية أكثر من مغادرة كاسحة الجليد التابعة للبحرية الأمريكية؛ أتكا Atka؛ من

أجل الإعداد لعملية الصقيع الشديد الأولى؛ لأن السفينة ستحفر في منطقة شبه الجزيرة؛ وبالتالي ستنتهك السيادة البريطانية. فقد كان البريطانيون يتوقعون أن يحدث هذا من دول المخروط الجنوبي، وليس من الولايات المتحدة التي دعموا من قبل خطتها لتدويل أنتاركتيكا، على عكس جميع الدول المطالبة الأخرى. فالبريطانيون لم يضغطوا للحصول على اعترافِ أمريكي بحقوقهم الإقليمية، لكنهم كانوا يتوقعون على الأقل أن تقدم لهم الولايات المتحدة الدعوة لمرافقة الرحلة. وزاد هذا من شعورهم بأن واشنطن تخفي أو تشوه الجوانب الأساسية لسياستها القطبية(١٤٦).

وتلقى البريطانيون دليلًا آخر على ازدواجية السياسة الأمريكية أو تحولها أو كليهما. فقد أكد المسئولون الأمريكيون على أنهم لم يحددوا بعد مطالبتهم الوطنية، لكن اتضح فيما بعد أنها كانت جاهزة، ومن الممكن أن تتجاوز الادّعاءاتَ الأوّلية التي كانت قيد المناقشة الثنائية لأكثر من عام. وكان هذا ينذر ضمنيًّا بادعاء أمريكي خارج القطاع الذي لم يطالب به أحد، وهو خط طول ٩٠° إلى ١٥٠° غربا، إلى القطاع البريطاني من ٢٠° الى ٨٠°غربا. ومن ثم كان تجاهل أتكا لبقايا الإمبراطورية البريطانية في القطب الجنوبي أمرًا هينًّا مقارنة بذلك السيناريو الذي أثار أيضًا غضب دولتي الركن الجنوبي اللتين امتد قطاعهما المشترك من خط طول ٢٥° إلى ٩٠° غربًا(١٤٧).

وكما توقعت بريطانيا فإن الخارجية الأمريكية كانت تنظر إلى المشاركة في السنة الدولية لعلوم الأرض بوصفها إحدى السبل لتعزيز مكانة الأمة وفعالية دعايتها في الحرب الباردة. وكان تحفظ المسئولين البريطانيين تجاه هذه الأهداف يتعلق فقط بالتعدي على سيادتِهم. وكانت القضية الأبرز هى مراقبة النوايا السوفيتية لمنع انتشار الشيوعية في أقصى الجنوب. ولم يكن تردد السياسة الأمريكية مفيدًا في هذا السبيل؛ ففي الوقت الذي كانت تبحث فيه الخارجية الأمريكية عن أفضل السبل لتعديل سياستها لعدم الادعاء وعدم الاعتراف دون إثارة أي مشكلات، أمرت ممثليها بالإبلاغ عن أي معلومات حول خطط سوفيتية لإرسال رحلة استكشافية للمنطقة. إلا إنها

فشلت في الحصول على مثل هذه المعلومات قبل إعلان السوفييت في ديسمبر ١٩٥٤ عن مشاركة الأكاديمية السوفيتية للعلوم في السنة الدولية لعلوم الأرض(١٤٨). من ثم تحققت التوقعات بأن السنة الدولية لعلوم الأرض ستكون الباب الخلفي الذي ينفذ منه السوفييت إلى أنتاركتيكا.

ولم تفلح هذه التطورات في رتق الخلاف بين الخارجية والدفاع. فقد سعت وزارة الدفاع إلى تجنب أي التزامات عسكرية جديدة؛ ولذلك أرادات تأجيل أي مطالبة بالسيادة حتى تثبت البحوث قيمتي أنتاركتيكا الإستراتيجية والاقتصادية. وعلى الجانب الآخر، اعتقدت الخارجية أن السنة الدولية لعلوم الأرض أثبتت قيمة المنطقة، وسيؤدي استمرار تجاهل الحقوق الأمريكية إلى تآكلها. ومن ثم؛ كانت تميل إلى تحويل السياسة الأمريكية من الاحتفاظ بحقوق الولايات المتحدة إلى إعلان مطالبة إقليمية والدخول في مفاوضات ثنائية لحل النزاعات الإقليمية(١٤٩).

وكانت وجهتا النظر المتعارضتان أول إشارة عن وجود خلاف كبير داخل إدارة أيزنهاور حول تنفيذ السياسة الأمريكية بين الوزارتين الرئيستين المشاركتين في عملية صنع القرار. وكانت كل من وجهتي النظر منطقية في جوهرها. فقد كان تركيز الخارجية بمنظورها الدبلوماسي على محاولة الوصول إلى حل أو تخفيف التوتر الدبلوماسي الذي أحدثته قضية القطب الجنوبي بين واشنطن وأصدقائها وحلفائها. وأرادت وزارة الدفاع بمنظورها العسكري الاستراتيجي المزيد من الوقت للحصول على المعلومات حول أنتاركتيكا لتحديد أجزاء القارة التي يمكن أن تكون ذات قيمة عسكرية واقتصادية للولايات المتحدة(١٥٠). وعكس اختلافهما قلق مسئولي الدفاع من العلاقة بين النزاعات الإقليمية والحروب، وتركيز أقرانهم في الخارجية على الفوائد المحتملة.

وقد أشارت تصريحات الحكومة الأمريكية إلى أن البيت الأبيض قَبِلَ منظور الخارجية، ونقل أحد المسئولين الأمريكيين للصحفيين أن أي ادعاء أمريكي قادم

سيطوق نصف القارة[١٥١]. لكن كشف عدد من مسئولي الخارجية رفيعي المستوى يتعاملون مع قضية أنتاركتيكا، أن وزارة الدفاع قد أوصت بتأجيل تنفيذ اقتراح الخارجية للسياسة الأمريكية تجاه أنتاركتيكا لمدة عام، معربين عن اقتناعهم بقوة حجة البنتاجون؛ نظرًا إلى عدم وجود حاجة ماسة إلى الشروع في المطالبة والمفاوضات الثنائية، وأن هذا التأخير قد يمتد إلى ثلاث أو أربع سنوات؛ لأن الجميع تقريبا في الإدارة أراد تجنب تعطيل السنة الدولية لعلوم الأرض[١٥٢]. ومن ثم حال الخلاف بين الخارجية والدفاع دون تغيير دفة السياسة الأمريكية تجاه أنتاركتيكا.

وقد حدث ما توقعته لجنة تنسيق العمليات التابعة لمجلس الأمن القومي في مارس ١٩٥٥ من حدوث تهديد للمصالح الأمريكية في أنتاركتيكا نتيجة زيادة الأنشطة التي تقوم بها دول أخرى استعدادًا للسنة الدولية لعلوم الأرض؛ ومن ثم الاستحواذ على القارة قبل تحديد الولايات المتحدة الادعاء الخاص بها[١٥٣]. فقد أعلن الاتحاد السوفيتي عن نيته إرسال بعثة علمية وإقامة ثلاث محطات في إقليم أنتاركتيكا الأسترالي بالتزامن مع السنة الدولية لعلوم طبيعة الأرض[١٥٤]؛ مما اضطر إدارة أيزنهاور إلى مراجعة السياسة الأمريكية في سبتمبر ١٩٥٥؛ لأن التحرك السوفيتي أدخل متغيرًا جديدًا ومهمًّا في معادلة سياسة القطب الجنوبي[١٥٥].

وفي أثناء مراجعة السياسة الأمريكية في أنتاركتيكا، ضاعفت إدارة أيزنهاور من اتصالاتها مع الدول الأخرى المهتمة والقلقة من التعدي السوفيتي على قارة أنتاركتيكا. وكانت أستراليا واحدة من تلك البلدان؛ نظرًا إلى ما اعتراها من قلق بالغ إزاء البعثة السوفيتية إلى أنتاركتيكا؛ لأنها ستتوجه إلى الأراضي التي تطالب بها أستراليا هناك[١٥٦]. وربما حاولت واشنطن أيضًا تهدئة مخاوف أستراليا بعدما أثارته نيوزيلنده من شائعات حول خطط القوات الجوية الأمريكية لإنشاء قاعدة داخل دائرتها المقسمة، والتي تمتد من خط طول ٤٥ إلى ١٣٦ درجة شرقًا وخط طول ١٤٢ إلى

١٦٠ درجة شرقًا، والتأكيد على أن استبعاد موسكو يأتي في مقدمة أولوياتها(١٥٧).

وخلال زيارته لواشنطن ناقش وزير الخارجية الأسترالي، ريتشارد كايسيRichard Casey، شؤون أنتاركتيكا مع عدد من المسئولين في الخارجية الأمريكية. وأشار كايسي في أثناء هذه المناقشات إلى وجود شائعات حول مراجعة السياسة الأمريكية في أنتاركتيكا؛ فقدّم له نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية؛ روبرت مورفي Robert Murphy، إعادة صياغة مختصرة فقط لسياسة الولايات المتحدة القائمة، وأكد أن بلاده لم تتخذ بعد موقفًا واضحًا بشأن أي مفاوضات دولية حول أنتاركتيكا، لكنه وافق على التشاور مع الحكومة الأسترالية إذا كان لدى الولايات المتحدة أي أفكار محددة بهذا الشأن(١٥٨).

وفي لقاء آخر بين كايسي وكبار المسئولين بالخارجية الأمريكية في ٢٤ سبتمبر ١٩٥٥، أعرب كايسي عن رغبة أستراليا في إجراء محادثات بين بلاده والولايات المتحدة وبريطانيا ونيوزيلنده؛ من أجل بلورة موقف مشترك بشأن سياسة القطب الجنوبي. وأكد نائب وزير الخارجية، هربرت هوفر Herbert Hoover ، أن بلاده تعكف على إعادة تقييم سياستها الحالية، لكنها ليست في وضع يسمح لها بمناقشة المسألة بشكل رسمي(١٥٩).

ولم تصبح واشنطن في وضع كهذا حتى مطلع عام ١٩٥٦ عندما انتهت مراجعة السياسة الأمريكية، واتخذ أيزنهاور في اجتماع مجلس الأمن القومي في ١٢ يناير ١٩٥٦ موقفًا واضحًا من مسألة أنتاركتيكا، وأشار: "يجب علينا، أولًا، أن نستمر في الحفاظ على حقوقنا في المنطقة. وثانيًا تحقيق ما يرغب العلماء في تحقيقه بالارتباط مع برنامج السنة الدولية لعلوم الأرض. وثالثًا، أن نطلب من وزير الخارجية بدء محادثات استكشافية مع دول العالم الحر الأخرى المهتمة بشأن إمكان إقامة سيادة مشتركة في المنطقة" (١٦٠). ومن ثم؛ نفهم من تصريح أيزنهاور أنه رفض توصيات مجلس الأمن القومي. وظلت

وثيقة مجلس الأمن القومي ٥٤٢٤ هى السياسة الرسمية حيال أنتاركتيكا[١٦١]. لهذا وصلت الأمور في أعقاب هذه المراجعة إلى نقطة تحول، وبدا أن المرحلة التالية من عملية البحث عن الخيارات أصبحت وشيكة. فقد طرح الاختراق السوفيتي الوشيك لأنتاركتيكا معضلة جديدة أمام الولايات المتحدة.

وكانت أول فرصة لمناقشة هذا التحول في مجرى الأحداث مع دول "العالم الحر" الأخرى المعنية فى أوائل فبراير ١٩٥٦ عندما اجتمع سفراء أستراليا وبريطانيا وجنوب إفريقيا ونيوزيلنده مع وزير الخارجية جون فوستر دالاس John Foster Dulles. ولعل الحافز وراء هذا أن موسكو قد تقدمت رسميًّا بطلب إلى أستراليا في فبراير ١٩٥٦ يتعلق بحقها في إنشاء قواعد داخل قطاعها في أنتاركتيكا. ولم تملك أستراليا سوى القبول؛ لأنه لم تفرض أي منظمة دولية سلطتها هناك، ولم تسعَ الدول ذات المطالبات المتعارضة إلى التحكيم الدولي[١٦٢].

وفي هذا الاجتماع، ضغط ممثلو الكومنولث على دالاس بشأن الحاجة إلى التشاور لوضع سياسة مشتركة مع الولايات المتحدة في مراقبة ومواجهة الاختراق السوفيتي لأنتاركتيكا. وأعرب دالاس عن أمله في إمكان تحقيق ذلك، وأكد للممثلين ضرورة توحيد جميع الدول الخمسة لمصالحها لتبني سياسة مشتركة؛ بهدف إبعاد العناصر غير الصديقة عن القارة لضمان حرية البحث العلمي، والقيام بذلك دون المساس بمواقفهم الوطنية القائمة. وأشار دالاس أيضًا إلى إنه كان من المتصور أن يكون نوع من اقتراح السيادة المشتركة هو الحل لمشكلة أنتاركتيكا؛ بيد أنه أوضح أنه لم يكن يقدم هذه بوصفها فكرة عملية في هذا الوقت بالذات[١٦٣].

ولم يحدث المزيد من التشاور على هذا النحو لمدة ثمانية عشر شهرًا أخرى. وعرقل هذا النقاش دخول لاعب جديد في شؤون أنتاركتيكا. فقد طلب الوفد الهندي في الأمم المتحدة في ١٧ فبراير ١٩٥٦ إدراج مسألة أنتاركتيكا على جدول أعمال

الجمعية العامة؛ حيث اقترحت الهند حظر أي تطبيقات سلمية مزعومة للتكنولوجيا النووية في أنتاركتيكا، أو بمعنى آخر منع حدوث تنافس دولي على اليورانيوم الذي يُعتقد وجوده في أنتاركتيكا. وموافقة جميع الدول على الحيلولة دون امتداد التوترات العالمية القائمة إلى أنتاركتيكا(١٦٤).

ولكن ما الدافع وراء هذا الاهتمام الهندي المفاجئ بشؤون أنتاركتيكا؟

يمكن القول إن الهند أرادت في البداية استغلال ما أثارته عملية الصقيع الشديد من شكوك حول خطط أمريكية لاختبار الأسلحة النووية في أنتاركتيكا لاتخاذ إجراء من شأنه منع استخدام أنتاركتيكا لهذا الأمر، ثم انحرف الموقف الهندي نحو اقتراح تدويل القارة(١٦٥). ويأتي هذا جزءًا من دعوة الهند منذ عام ١٩٥٤ إلى عدم تورط المجتمع الدولي في سباق تسلح نووي، وإلى العمل على تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وكان جواهر لال نهرو من أوائل الذين دعوا إلى حظر إجراء جميع أشكال التجارب النووية(١٦٦). وربما ما كانت تتوقعه الهند، بحكم ما أثاره الاقتراح من ارتباك، هو كسب الوقت وإثارة المشكلات بين بريطانيا والولايات المتحدة ودول أمريكا الجنوبية، ونقل النقاش إلى ساحة الأمم المتحدة، التي تسمح في الوقت ذاته لجواهر لال نهرو وغيره من الدبلوماسيين الهنود بالقيام بأدوار قيادية على مسرح الدبلوماسية العالمية(١٦٧). فقد كان من شأن شكل من أشكال الضغط الدولي الذي يناشد السلام العالمي في ظل فلسفة عدم الانحياز، مصحوبٍ بقدر معين من التغطية الصحفية، أن يمكّن الهند من تحويل نفسها إلى زعيم للرأي العالمي – أو على الأقل في جنوب آسيا– بشكل مستقل تمامًا عن الأعضاء الآخرين في الكومنولث البريطاني.

وقد طلبت مجموعة دول الكومنولث المهتمة بالمنطقة القطبية الجنوبية دون جدوى أن تعيد الهند النظر في بند جدول أعمالها وسحبه؛ ربما لأنه يتيح لموسكو الفرصة للتدخل في شؤون القارة. وفي ١٢ سبتمبر ١٩٥٦، استبدلت الهند عبارة

"الاستخدام السلمي لأنتاركتيكا"، ببند "مسألة أنتاركتيكا" وحافظت على المذكرات التفسيرية المرافقة لها.

دفعت هذه التطورات مجموعة أمريكا اللاتينية إلى تنظيم اجتماع أكد فيه عضو الوفد التشيلي أوسكار بينوشيه Óscar Pinochet على أهمية إحاطة القطب الجنوبي لأمريكا الجنوبية بالمنطقة الأمنية الأمريكية على النحو المنصوص عليه في معاهدة ريو. وقرر الاجتماع معارضة الاقتراح الهندي. وصرح سفير الإكوادور، خوان فيسنتي تروخيلوJuan Vicente Trujillo، للصحافة بأنه التقى عدة مرات مع السفير الهندي، وأنه لا يزال على ثقة من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لن تناقش الاقتراح. ولعل مبعث هذه الثقة أن بلدان أمريكا اللاتينية العشرين كانت تشكل آنذاك أكثر من ثلث أعضاء الأمم المتحدة. وكان تصويتهم، بالإضافة إلى حلفائهم من المجموعة الإفريقية، ومجموعة البلدان الآسيوية القريبة من الولايات المتحدة بما في ذلك اليابان وكوريا وجمهورية الصين (تايوان) وغيرها من الأصدقاء أو الحلفاء مثل أستراليا وكندا يمكن أن تهزم بسهولة المبادرة الهندية(١٦٨).

وتجنبت الخارجية الأمريكية اتخاذ موقف سريع، وطلبت بدلًا من ذلك تفاصيل أكثر عن أهداف الهند وراء هذا الاقتراح لمناقشتها مع الجمهوريات الأمريكية الأخرى(١٦٩). ولعل هذا نتيجة أن الاقتراح الهندي كان يثير مشكلات تتخطى أبعاده بكثير. فقد توقع المسئولون الأمريكيون حاجتهم الشديدة إلى الدعم داخل نصف الكرة الغربي إذا جرت مناقشة الموضوع، وضرورة أن يظلوا ثابتين على موقفهم حول معارضة تدخل الأمم المتحدة، وهو ما كان يمثل معضلة في ضوء النزعة المعادية والتوجس اللاتيني الدائم من نوايا واشنطن واحتمال عدم وقوفهم إلى جانبها في الأمم المتحدة. كما كانت مخاوف الخارجية الأسوأ أن تستغل تشيلي والأرجنتين تدخل الجمعية العامة لتقديم مقترح لمعالجة النزاع حول شبه جزيرة أنتاركتيكا؛ حيث يُعتقد أن

المعادن المهمة، ولا سيما اليورانيوم، موجودة في هذه المنطقة(١٧٠).

وعندما تلاشى أملَ أن تَسْحبَ الهند اقتراحَها سريعًا، نظرت الخارجية الأمريكية، تحت بعض الضغوط من الأستراليين، في إمكان إعطاء الهند بعض الضمانات بأنها لم تكن تنوي استخدام القطب الجنوبي منطقة اختبار للأسلحة النووية، أو دعم اقتراح الهند على أمل تخفيف لهجته إلى بيان مقبول(١٧١). ولكن كانت هناك مخاوف من أن تتدخل الأمم المتحدة لجعل أي تغيير لاحق لسياسة عدم الادعاء التي أعلنتها واشنطن يبدو وكأنه قد حدث بدافع من المصلحة الذاتية الأمريكية الضيقة(١٧٢). وظلت الولايات المتحدة على ترددها حتى سحبت الهند بندها المقترح في ١٤ نوفمبر ١٩٥٦ تحت ضغط مجموعة دول أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى مسعى ناجح من جانب سفير تشيلي ميجيل سيرانو Miguel Serrano مع نهرو(١٧٣).

وكان سحب الاقتراح الهندي بحجة عدم رغبتها في إحداث المزيد من الخلافات الدولية تتعلق بأنتاركتيكا أكثر من القائمة بالفعل(١٧٤)، يرجع في جزء منه إلى أن الهند بمضي عام ١٩٥٦ كانت تفقد مصداقيتها داخل الأمم المتحدة ليس فقط مع دول أمريكا اللاتينية، ولكن مع المجتمع الدولي. ولذلك لم تكن لدى الهند طريقة أفضل للهروب سوى سحب طلبها ومحاولة تحسين صورتها بوصفها ممثلًا دوليًّا من خلال إزالة الانطباع بأنها تصرفت كمخلب قط لموسكو. فقد كان تسارع الأحداث – وخاصة العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦ والغزو السوفيتي للمجر– قد اختبر بشدة مصداقية المثل العليا الهندية لعدم الانحياز. فإذا كانت الهند قد تمكنت من اجتياز اختبار أزمة السويس، فإنها فشلت في اختبار المجر(١٧٥).

وبعد هذا التحول، كانت السياسة الأمريكية تخضع مرة أخرى للمراجعة في أوائل عام ١٩٥٧، خاصة مع اقتراب السنة الدولية لعلوم الأرض التي جلبت معها مجموعة جديدة وأكثر تعقيدًا من المتغيرات. وتوافق هذا مع الضغط الذي كانت

تمارسه أستراليا آنذاك لإقناع الولايات المتحدة بتقديم ادعاءاتها الإقليمية في أنتاركتيكا، والاعتراف بحقوق المطالبين السبعة الرسميين الآخرين(١٧٦). ولاقت مطالب أستراليا صدى إيجابيًّا من الخارجية الأمريكية؛ لأنها كانت متسقة مع موقفها الداعي إلى إعلان مطالبة إقليمية. وأعلنت الخارجية أن مخاوف أستراليا استوجبت مراجعة أخرى للسياسة الأمريكية، وأشارت إلى ضرورة أن تطالب واشنطن بالقطاع الذي لم يطالب به أحد آنذاك، والدخول في مفاوضات مع المطالبين السبع لحل بقية النزاعات الإقليمية، مع التأكيد على أن أي تأخير في إعلان مثل هذا الادعاء سيضعف الموقف الأمريكي، ويكون بمثابة دعوة مفتوحة للآخرين للتدخل(١٧٧). وكانت تقصد الاتحاد السوفيتي بذلك.

وبعد اجتماع منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO) في أستراليا في الفترة من ١٣–١٤ مارس ١٩٥٧، أوصى الوزير دالاس بمراجعة مجلس الأمن القومي للسياسة الأمريكية تجاه القطب الجنوبي، وخاصة فيما يتعلق بالمطالبات الإقليمية(١٧٨)؛ حيث استمر الخلاف خلال عملية المراجعة هذه حول مسألة إعلان مطالب أمريكية في أنتاركتيكا. فقد كانت الخارجية الأمريكية تؤيد بشكل قوي إعلان إدعاء أمريكي في أنتاركتيكا، كما بدأت وزارة الدفاع تميل إلى وجهة نظر الخارجية؛ ربما بسبب مخاوفها من وجود سوفيتي –سواء عسكري أو مدني– في القارة القطبية الجنوبية خاصة مع اقتراب أول بعثة سوفيتية إلى القطب الجنوبي، فضلًا عن توقعها حصول الخارجية على اتفاق من خلال مفاوضات دبلوماسية يمنح للولايات المتحدة حرية تحرك نسبية في جميع أو معظم القارة القطبية الجنوبية(١٧٩).

وعلى الجانب الآخر، كانت هناك معارضة من جانب المخابرات الأمريكية ووزارة الداخلية ورئيس لجنة التخطيط التابعة لمجلس الأمن القومي ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي؛ روبرت كتلر Robert Cutler، ومساعد وزير الخارجية لشؤون تخطيط

السياسات، روبرت بوي Robert Bowie الذين شدّدوا جميعًا على مساوئ إعلان ادعاء أمريكي رسمي؛ لأن ذلك قد يقلل من التعاون السوفيتي في أنشطة السنة الدولية لعلوم الأرض في أنتاركتيكا وفي جميع أنحاء العالم، ويمكن أن يشجعه على إعلان ادعائه في أنتاركتيكا. والأهم من ذلك أن تأكيد ادعاء الولايات المتحدة لن يمنع، وفي أحسن الأحوال سيصعب فقط، اكتساب الاتحاد السوفيتي ادعاءات قانونية على أي جزء من أنتاركتيكا، ولن تتمكن واشنطن من منع السوفييت من الوصول إلى القارة إلا بالقوة. وكانت هناك توصية من كاتلر بأن تقوم الإدارة بصياغة سياسة طويلة الأجل حيال القطب الجنوبي قبل نهاية السنة الدولية لعلوم الأرض في عام ١٩٥٨[١٨٠].

وفي مايو ١٩٥٧ أخذت الخارجية الأمريكية زمام المبادرة، وقامت بصياغة بيان آخر لسياسة القطب الجنوبي. وكانت إحدى القضايا الأساسية التي تعاملت معها الخارجية هى متى؟ مقابل ما إذا كان يمكن تأكيد ادعاء الولايات المتحدة في أنتاركتيكا. وأوصت الخارجية بأن يكون الأول من يناير ١٩٥٩ الموعد المستهدف لإعلان ذلك. وقدمت الخارجية مجموعة مفصلة من البدائل بشأن ادعاءات أمريكية محددة والتفاوض مع المطالبين الرسميين السبعة. ولأول مرة، قدمت الخارجية تحليلًا متعمقًا لطبيعة ونتائج ومزايا وعيوب إقامة سيادة مشتركة أو وصاية للأمم المتحدة من أجل حل نزاعات ومطالب المدعين في أنتاركتيكا. وأكدت الخارجية على ضرورة استعداد واشنطن للمفاوضات الدبلوماسية المقترحة حول أنتاركتيكا[١٨١].

وفي اجتماع مجلس الأمن القومي في أواخر يونية ١٩٥٧ عدّلت الولايات المتحدة سياستها في أنتاركتيكا وفقًا لمذكرة مجلس الأمن القومي ١/٥٧١٥" (NSC 5715/1)، وقررت تحديد المناطق المدعى عليها حاليًا والتي ترغب واشنطن في تأكيد مطالبها أو حقوقها عليها؛ ثم الشروع في محادثات دبلوماسية مع بلدان "العالم الحر" المطالبة بهدف إبلاغها بأن الولايات المتحدة تعتزم المضي قدما، في الوقت

المناسب، في مطالبة رسمية بالقطاعات غير المطالب بها في أنتاركتيكا، وفي مناطق أخرى تكون فيها للولايات المتحدة حقوق مستمدة على أساس الاكتشاف والاستكشاف وغير ذلك من الأنشطة، والتفاوض معهم على المدى الممكن لمطالباتهم ومطالبات الولايات المتحدة والاعتراف المتبادل بالمطالبات وطريقة ممارسة السيادة سواء سيطرة وطنية أو سيطرة دولية من خلال إقامة سيادة مشتركة تغطي كلَّ أو جزءًا من أنتاركتيكا أو واحدة أو أكثر من الوصاية التابعة للأمم المتحدة(١٨٢).

المشاورات الرباعية بين واشنطن ودول الكومنولث "أكتوبر ١٩٥٧":

بدأت العملية التي ستتوج بمعاهدة أنتاركتيكا في عام ١٩٥٩ بمجموعة من المفاوضات السرية بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلنده. وابتداء من أغسطس ١٩٥٧، ومع بداية السنة الدولية لعلوم الأرض، التقى مسئولون من هذه البلدان الأربعة بشكل دوري في واشنطن لمناقشة المستقبل السياسي لقارة أنتاركتيكا(١٨٣). وكان وزير الخارجية دالاس قد أبلغ ممثل نيوزيلنده في اجتماع عقد في واشنطن في أواخر يولية ١٩٥٧ بأن مسئولية السياسة الأمريكية في أنتاركتيكا قد وقعت عليه، وأنه يعتزم تعيين مساعد خاص للعمل على مشكلة أنتاركتيكا التي يعتبرها "منطقة بالغة الأهمية، ومن شأنها أن تزداد أهمية مع السنوات". وأشار دالاس إلى أن إقامة سيادة مشتركة قد تكون أفضل طريقة للضغط على السوفييت بالرغم من أنه كان يدرك أن مثل هذا العمل يمكن أن يخلق صعوبات مع تشيلى والأرجنتين(١٨٤).

وفي أعقاب هذا الاجتماع، أبلغت الخارجية الأمريكية سفارة نيوزيلنده في واشنطن بأنها بحلول سبتمبر قد تكون في وضع يمكنها أن تناقش معهم ما يمكن عمله بشأن وضع أنتاركتيكا، وأن واشنطن كانت تفكر في خطوة أولى في سيادة مشتركة محدودة من أستراليا ونيوزيلنده والولايات المتحدة التي تغطي المساحة من أرض ماري بيرد Marie Byrd إلى القطاع الأسترالي الرئيس، باستثناء منطقة أديلي

الفرنسية. وقد يؤدي ذلك إلى سيادة مشتركة أوسع تغطي الأراضي التي تطالب بها بلدان أخرى(١٨٥).

ردًّا على هذا الموقف الأمريكي، أبلغت الخارجية الأسترالية مفوضيها الساميين في لندن وويلينجتون وسفيرها في واشنطن أن مجلس الوزراء الأسترالي لا يزال يشعر بأن السيطرة الدولية بوصفها حلًّا لمشكلة القطب الجنوبي كانت سابقة لأوانها، وأن المناقشات القادمة حول القارة القطبية الجنوبية في لندن، والمقرر عقدها في شهري أغسطس وسبتمبر، بين أستراليا وبريطانيا ونيوزيلنده وجنوب إفريقيا وكندا تهدف إلى استكشاف القضايا دون التزام بأي شيئ من الحكومات المشاركة. وكانت مناقشات الكومنولث هذه في البداية على "مستوى العمل" للمساعدة في تمهيد الطريق لمزيد من المناقشات الرسمية حول الموضوع في سبتمبر عندما خطط وزير الخارجية الأسترالي للاجتماع في لندن مع كبار صناع السياسة الآخرين من بريطانيا ونيوزيلنده(١٨٦).

وكانت بريطانيا آنذاك في معرض إعادة تقييم سياستها في أنتاركتيكا، وظهر اتجاه داخل الخارجية البريطانية يرى أن إقامة سيادة مشتركة قد يكون وسيلة مواتية لحل مشكلة أنتاركتيكا. ونبّهت الخارجية البريطانية نظيرتها الأمريكية إلى ضرورة وضع بعض الترتيبات الخاصة بمستقبل أنتاركتيكا قبل نهاية العام الدولي لعلوم طبيعة الأرض نتيجة المخاوف من أن تتدخل الأمم المتحدة لفرض حلٍّ قد يكون غير مرضٍ للمصالح الغربية. وأعربت الخارجية البريطانية عن تفضيلها لإقامة سيادة مشتركة في أنتاركتيكا تتضمن الاتحاد السوفيتي. واقترحت أيضًا أنه في حالة الوصول إلى نتائج إيجابية مع أستراليا ونيوزيلنده، فإن أصحاب المطالبات الثلاثة من الكومنولث سيطرحون المسألة بعد ذلك على الولايات المتحدة بهدف التوصل إلى اتفاق بين الدول الأربعة(١٨٧).

وقد أبدت الخارجية الأمريكية استعدادها، من حيث المبدأ، للمشاركة في مناقشات القوى الأربعة على مستوى العمل، والتي يمكن عقدها في واشنطن في

أكتوبر ١٩٥٧، ولكنها أشارت إلى أن إدارج الاتحاد السوفيتي في السيادة المشتركة المقترحة في أنتاركتيكا لن يخدم على أفضل وجه مصالح وأمن "العالم الحر"، ويتعارض مع السياسة الأمريكية القائمة. ولخصت الوزارة أيضًا تفكيرها الحالي بشأن المشكلة على غرار ما أبلغت به نيوزيلنده من قبل(١٨٨).

وخلال مناقشات الكومنولث التي عقدت في منتصف أغسطس ١٩٥٧، شرح المشاركون البريطانيون أسباب اقتراح سيادة مشتركة في القطب الجنوبي تشمل الاتحاد السوفيتي. فقد كان العبء المالي المتمثل في الحفاظ على مطالبتها في أنتاركتيكا، واقتناع لندن بأن المنطقة لم تعد في المجال الرئيس لمصلحة الدفاع البريطانية، والرغبة في تطبيع علاقاتها مع الأرجنتين وتشيلي، قد دفعها إلى التوصل إلى استنتاج مفاده أن التدويل أو، على الأقل، تحييد أنتاركتيكا كان مطلوبًا. وسيكون من المستحيل تطبيق مثل هذا الحل دون إدراج الاتحاد السوفيتي؛ لأنهم قد يعتبرون الاستبعاد خطوة سياسية كبيرة ضدهم، ويمكن أن يسبب الكثير من المتاعب في الأمم المتحدة وغيرها. وربما استند هذا المنطق إلى فرضية أن الاتحاد السوفيتي سيبقى في أنتاركتيكا بعد نهاية السنة الدولية لعلوم الأرض، وسيكون من الصعب إخراجهم بالقوة. ومن ثم كان من غير الواقعي إقامة نظام دولي بدونهم. وبدأت المؤشرات تظهر صحة هذا الافتراض. فقد أعلن المندوب السوفيتي في اجتماع المجلس الدولي للاتحادات العلمية في ستوكهولم في ١٠ سبتمبر ١٩٥٧ – وهو اليوم نفسه الذي بدأت فيه مناقشات الكومنولث في لندن– أن الاتحاد السوفيتي عازم على البقاء في القارة القطبية الجنوبية لمواصلة دراستهم للمنطقة(١٨٩).

وخرجت اجتماعات الكومنولث بورقة عمل كان من المقرر مناقشتها مع الولايات المتحدة. وأوضحت الورقة الموقف القائم في أنتاركتيكا، وبيانًا بالأراء المؤيدة والمعارضة لاستمرار الوضع الراهن، وتحليل المشاكل الرئيسة التي قد تنشأ نتيجة إقامة نظام دولي

ومقارنة بين المزايا المتعارضة للخطط التي كانت تفضلها بريطانيا والولايات المتحدة والاقتراح المتعلق ببرنامج محدود لنزع السلاح في أنتاركتيكا التي أشارت أستراليا إلى رغبتها في بحثه. ويتضح من هذه الاجتماعات أن بريطانيا قد حولت تفضيلها من إقامة سيادة مشتركة في أنتاركتيكا إلى شكل من أشكال الوضع القائم الذي اقترحته تشيلي من قبل عام ١٩٤٨؛ ومن ثم إقامة سلطة دولية تضم الاتحاد السوفيتي دون سيادة بالاسم– وسيتم تجميد الوضع القانوني القائم في أنتاركتيكا بطريقة لا تتأثر بأي حال من الأحوال بالأنشطة اللاحقة لأية دولة عضو(١٩٠).

وفي الوقت الذي كانت تجرى فيه الأعمال التحضيرية لمناقشات القوى الأربعة، أبلغت الخارجية الأمريكية أستراليا في سبتمبر ١٩٥٧ بأن السفير بول دانيلز Paul Daniels، الذي عينه وزير الخارجية مستشارًا خاصًّا لشؤون أنتاركتيكا، سيمثل واشنطن في المحادثات(١٩١).

وقد عقدت مناقشات القوى الأربعة في واشنطن في ٧ و٨ أكتوبر ١٩٥٧. وكان من المفهوم أن هذه المحادثات غير رسمية واستكشافية وسرية. وكان لهذه المشاورات الرباعية هدفان مترابطان: الأول، كيفية الاستجابة للوجود السوفيتي المتزايد في أنتاركتيكا. والآخر، نوع الترتيبات الإقليمية التي يمكن أن تجد حلًّا لحالة عدم اليقين السياسي في أنتاركتيكا على أكمل وجه، ولاسيما النزاع الثلاثي في شبه الجزيرة القطبية، والحد من النفوذ الشيوعي في القارة. وكان محور المفاوضات كيفية إبقاء مسألة أنتاركتيكا خارج جدول أعمال الأمم المتحدة(١٩٢).

وفي إطار تحقيق التوازن بين جعل هذا الرأي مقبولًا من الرأي العام الدولي دون فتح أبواب القارة إلى سيطرة دولية حقيقية، كان العلم يوفر أداة مفيدة لذلك. ففي إحدى الجلسات، اقترح السفير البريطاني في واشنطن، إمكان استبعاد الدول التي تدور في الفلك السوفيتي والآخرين غير المرغوب فيهم بتطبيق المعيار المقترح في الورقة

الأمريكية، بمعنى أن تكون للبلدان المشاركة في إعداد النظام الأساسي مصلحة مباشرة وجوهرية في أنتاركتيكا. ولإظهار هذه المصلحة يتعين على هذه الدول أن تجري بحوثا علمية في القارة [١٩٣].

وكان الموقف الأمريكي يقوم على استبعاد السوفييت تمامًا من أي نظام دولي بشأن أنتاركتيكا. واقترح المسئولون الأمريكيون إقامة سيادة مشتركة من ثمان دول، تتضمن الدول المدعية السبعة والولايات المتحدة، مصحوبة بمطالبة واشنطن بالقطاع غير المطالب به في أنتاركتيكا، وربما بقطاعات أخرى. ولكن كان من الصعب– من وجهة نظر بريطانيا– إيجاد المبرر لاستبعاد الاتحاد السوفيتي. ودعوا إلى إنشاء نظام دولي يضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دون الحاجة إلى ادعاء أمريكي رسمي؛ لأن ذلك قد يزيد من زعزعة الموقف ويُحرض السوفييت على القيام بالمثل، فضلًا عن إثارة المشكلة في الأمم المتحدة[١٩٤].

وانفضت المشاورات دون التوصل إلى قرار نهائي، إلا إنه من الواضح أن السفير دانيلز قد أعجب بمنطق الحجة البريطانية المؤيدة لنظام دولي يتضمن منذ البداية عضوية الاتحاد السوفيتي. وفي مذكرة مبدئية أعدت في ١٣ نوفمبر ١٩٥٧ لموافقة وزير الخارجية، أوصى دانيلز الولايات المتحدة بالتأكيد فورًا على مطالبة إقليمية بالأجزاء غير المطالب بها من أنتاركتيكا وحفظ حقوقها في مناطق أخرى من المنطقة، ومطالبة الدول الأخرى صاحبة المطالبات القائمة في الوقت ذاته أن تنضم إلى الولايات المتحدة لإنشاء نظام دولي لأنتاركتيكا، وأن تقترح واشنطن عقد مؤتمر دولي للدول التي لها مصلحة مباشرة وجوهرية في أنتاركتيكا التي ترغب في التعاون لإنشاء نظام أنتاركتيكا وتوجيه دعوات إلى المؤتمر إلى الحكومات المطالبة بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي وجنوب إفريقيا، وضرورة أن يصدر الإعلان بعد مشاورات سرية مع "الدول الصديقة"، دون انتظار بالضرورة نهاية السنة الدولية لعلوم الأرض. ويفضل أن يكون ذلك قبل افتتاح

الدورة المقبلة للجمعية العامة؛ وسيتخذ النظام الأساسي للنظام الدولي المقترح خطوات فعالة من أجل نزع سلاح أنتاركتيكا وتحييدها. وشدّد دانيلز على أن الهدف الأمريكي الأساسي في أنتاركتيكا يجب أن يكون منع استخدام القارة قاعدة للتهديد العسكري ضد أي من قوى العالم الحر، كما برّر المشاركة السوفيتية في المؤتمر المقترح على الأسس نفسها التي استندت إليها بريطانيا(١٩٥).

وعند تعميم المذكرة على مكاتب وزارة الخارجية للتوضيح، أثار مارشال جرين Marshall Green، في مكتب شؤون الشرق الأقصى، قضيتين رئيستين: الأولى حذر من تنفيذ الإجراء المقترح خلال السنة الدولية لعلوم الأرض؛ لأن أي قرار هندي أو سوفيتي قادم يضع أنتاركتيكا تحت سيطرة الأمم المتحدة –وهو قلق دانيلز– يمكن أن يعمل ضد الحجة القائلة بأنه قد يكون من الصعب اتخاذ ترتيبات سياسية حول أنتاركتيكا خلال السنة الدولية لعلوم الأرض. والأخرى: أعرب عن قلقه إزاء عدم إدراج اليابان بين البلدان التي ستدعى إلى المؤتمر المقترح؛ ومن ثم لن يكون هناك أي تمثيل آسيوي، ويكون بمثابة "نادي الرجل الأبيض". علاوة على أن اليابان تشارك بفريق في السنة الدولية لعلوم الأرض، ولها مصالح صيد واسعة في أنتاركتيكا. وناقش جرين هاتين النقطتين مع دانيلز الذي وافق على أن ترك مسألة توقيت الإعلان أكثر انفتاحًا، ووافق على ضرورة إدراج اليابانيين إذا وافقت الدول الأخرى(١٩٦).

وبحلول أوائل ديسمبر ١٩٥٧، تم وضع المذكرة من أجل موافقة وزير الخارجية دالاس. وعلى الرغم من أنها لم تأخذ بعين الاعتبار مخاوف جرين، فإنها احتوت على تغيير مهم، وهو جزء ينص على أن النظام الأساسي للنظام الدولي المقترح: " قد ينص على سلطة دولية لن تكون الدول في ظلها ملزمة بالتخلي عن مطالباتها أو الاعتراف بمطالبات أخرى أو نقل السيادة إلى هذه السلطة. ولكن ستُمنح السلطة صلاحية إدارية على أنتاركتيكا. وقد ينص النظام الأساسي أيضًا على تنظيم

وعضوية وإجراءات السلطة، للنشاط العلمي، والسياسة الاقتصادية بما في ذلك الحفاظ على الموارد، ونزع السلاح، وعلاقة العمل مع الأمم المتحدة"[١٩٧].

وأخذ دانيلز بعين الاعتبار التفضيل البريطاني فيما يتعلق بطبيعة النظام الدولي –على أساس مبدأ تشيلي حول "الوضع القائم" فيما يتعلق بتجميد قضية المطالبات والحقوق– ولكن مع تطويرها. وكان عليه الانتظار حتى أوائل يناير عام ١٩٥٨ للحصول على موافقة دالاس على الاقتراح، وهو ما حدث بعد ذلك على أساس مؤقت فقط. وأدى هذا التأخير إلى تأجيل استئناف محادثات القوى الأربعة المقررة في ديسمبر[١٩٨].

وعند استئناف المحادثات الرباعية في يناير ١٩٥٨، قدمت الخارجية الأمريكية إلى بريطانيا وأستراليا ونيوزيلنده خططها المعّدلة لنظام دولي لأنتاركتيكا، والتي شملت التفاوض مع الاتحاد السوفيتي، مصحوبًا بمطالبة إقليمية محتملة من الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن البريطانيين شعروا بأن نظامًا دوليًّا ستكون له فرصة أكبر من النجاح إذا لم يكن مصحوبًا بإعلان حقوق في أنتاركتيكا من هذا القبيل، فقد سايروا الاقتراح الأمريكي[١٩٩] بينما أراد الأستراليون والنيوزيلنديون توقيع اتفاق مبادئ بين الحكومات الأربعة المشاركة في المحادثات الرباعية السرية قبل مشاركة هذه الخطط مع البلدان الأخرى. ورفضوا أيضًا الاقتراح الأمريكي بدعوة اليابان للمشاركة؛ على اعتبار أنها تخلت عن جميع حقوقها هناك في معاهدة السلام التي أنهت الحرب العالمية الثانية، ولا ينبغي السماح لها بأن تدخل من الباب الخلفي[٢٠٠].

وكان وفد الحكومة الأسترالية الأكثر معارضة في المحادثات مدفوعًا بمخاوفه من استمرار الوجود السوفيتي فى القطاع الأسترالى في أنتاركتيكا. وكانوا يفضلون أن تعلن الولايات المتحدة ادعاء في أنتاركتيكا. وعندما اجتمع مجلس الوزراء الأسترالي لمناقشة تدويل أنتاركتيكا، رفضوا المقترحات التي نوقشت في واشنطن؛ وهو

ما هدّد بتقويض أيّ فرص لنظام دولي وحل للنزاع بين بريطانيا من جهة والأرجنتين وتشيلي من جهة أخرى. وعلى النقيض من الأستراليين، كان رئيس وزراء نيوزيلنده يحبذ شكلا من أشكال التدويل، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك بتطلعه إلى تدويل حقيقي لأنتاركتيكا تحت إشراف الأمم المتحدة. وبحلول نهاية يناير ١٩٥٨ تم إحراز تقدم كبير بشأن البحث عن الخيارات التي قد تتخذها الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلنده. وكان اتجاه التفكير الأنجلو– أمريكي حول سبل حل مشكلة أنتاركتيكا يميل نحو إقامة نظام دولي يتضمن سلطة دولية دون سيادة بالاسم وفق الاقتراح الذي تقدمت به بريطانيا لأول مرة في مناقشات الكومنولث في سبتمبر ١٩٥٧ وإن كانت أستراليا لا تحبذ هذا[٢٠١].

ولم يكن الخلاف داخل الإدارة الأمريكية أقل حدة من وجهات نظر الدول الأربعة. صحيح أن الخارجية قد هيمنت على التفكير الأمريكي في سبل ووسائل حل مشكلة أنتاركتيكا منذ صدور توجيه السياسة الأمريكية وفقًا لمذكرة مجلس الأمن القومي٥٧١٥/١، واضطلع دالاس بمسئولية سياسة أنتاركتيكا الأمريكية، إلا إن المخاوف التي أبدتها وزارة الدفاع خلال المحاولة الأولى التي قامت بها الولايات المتحدة لتشكيل نظام دولي في أواخر الأربعينيات والدور الذي لعبته في تقويض تلك المحاولات في أوائل الخمسينيات جعلت السفير دانيلز أكثر حرصًا على إطلاع هيئة الأركان المشتركة والبنتاجون على أحدث التطورات واستطلاع آرائهم بشأن اقتراح الولايات المتحدة المطالبة بأراضٍ في أنتاركتيكا، والمشاركة السوفيتية في النظام الدولي المقترح، وجعل أنتاركتيكا منطقة منزوعة السلاح[٢٠٢].

وفي اجتماع بين الخارجية وهيئة الأركان، استمرت المخاوف من احتمالية قيام الاتحاد السوفيتي بادعاء إقليمي وقائي. وأبدت هيئة الأركان اهتمامها المتزايد بتقديم مطالبة إقليمية، وهو ما كان بمثابة تغيير كبير في مواقفهم السابقة. وكان وراء

منطقهم هذا أن الولايات المتحدة لا تملك وسيلة فعالة تمنع بها الاتحاد السوفيتي من القيام بعمليات كبيرة في أنتاركتيكا، وأن نظامًا دوليًّا يمكن على الأقل أن يكبح جماح السوفييت ويسمح للولايات المتحدة بفرض رقابة لصيقة عليهم. ولكن الخارجية كانت تدرك أن إعلان أي مطالب إقليمية أمريكية خلال السنة الدولية لعلوم الأرض سيضر بصورة الولايات المتحدة ويخلق توترًا دوليًّا خطيرًا. وطلبت من هيئة الأركان المشتركة دراسة أكثر تعمقا لفكرة جعل القطب الجنوبي منطقة منزوعة السلاح. ولكن هيئة الأركان كانت تشعر بالارتياب من السوفييت، ونصحت بإعلان جميع المطالب المشروعة قبل أن يفعل السوفييت ذلك(٢٠٣).

وأكد "الأدميرال بيرك Admiral Burke" خلال الاجتماع على ضرورة أن يكون "نزع السلاح" واضح المعالم؛ لأن العديد من الأمور بما في ذلك مطارات القطب الجنوبي يمكن تحويلها إلى منشآت عسكرية. كما أن الجيش الأمريكى لعب دورًا مهمًّا في عمليات غير عسكرية في أنتاركتيكا، وكانت هذه نقطة أخرى لابد أن تكون واضحة ومحددة، أو بمعنى آخر التفريق بين العسكريين العاملين في أنتاركتيكا والسلوك العسكري في القارة. وافقت هيئة الأركان على العمل على هذه القضية، وأن تدرس بشكل أكبر أي ادعاءات إستراتيجية ممكنة. وأعرب الجنرال توينينج Twining عن معارضة هيئة الأركان لتدويل القارة. واقترحت الخارجية أن نزع السلاح والتدويل يمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب، وأن "القضية الأساسية هى إيجاد ترتيب تحصل من خلاله الولايات المتحدة على الأفضل بالقياس إلى الاتحاد السوفيتي"(٢٠٤).

وبحلول الاجتماع الثالث الذي عقد في ٢٩ يناير ١٩٥٧، كان من الواضح أن المجال الأساسي الوحيد للخلاف بين الخارجية والدفاع، هو إشراك الاتحاد السوفيتي في النظام المقترح؛ ففي حين أعرب ممثلو البنتاجون عن معارضتهم للمشاركة السوفيتية، كرر دانيلز الحجج الداعية إلى إدراج الاتحاد السوفيتي، مؤكدا

على أن الولايات المتحدة لن تدعوهم إلى أنتاركتيكا؛ لأنهم كانوا موجودين هناك بالفعل، وأن واشنطن ستحاول فقط احتوائهم والسيطرة عليهم بأكثر الطرق فعالية(٢٠٥). وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى حل لهذا الخلاف في الرأي في هذا الوقت، فمن الواضح أنها كانت قضية ستثير مشكلات مستقبلية.

وفي مفاجأة غير سارة لواشنطن، كُشف ستار السرية الذي غلّفت به محادثات القوى الأربع الأخيرة عندما نشرت صحيفة "الديلي تلجراف Daily Telegraph " اللندنية في ١٢ فبراير ١٩٥٨ تصريح الخارجية البريطانية أن بريطانيا اقترحت على الولايات المتحدة خطة مبدئية لتدويل أنتاركتيكا وجعلها منطقة منزوعة السلاح. وأضاف التقرير أن بريطانيا تعكف حاليًّا على إعداد الخطة بالتشاور مع أستراليا ونيوزيلنده(٢٠٦).

واقتضى هذا التسريب الصحفي تحركًا مباشرًا من الولايات المتحدة، ومن دانيلز على وجه الخصوص؛ لاحتواء آثاره سريعًا. وبحلول نهاية فبراير ١٩٥٨، أبلغت الخارجية الأمريكية جميع الدول الأخرى التي تطالب بمناطق في أنتاركتيكا بالموقف الأمريكي الحالي، مع التأكيد على أن هذا الموقف ليس ثابتًا ولا نهائيًّا. وتحقق ذلك من خلال برقية أرسلتها الخارجية الأمريكية في ١٥ فبراير إلى السفارات الأمريكية في جميع الدول المعنية بقضية أنتاركتيكا(٢٠٧).

وذكرت البرقية أن وزارة الخارجية كانت مهتمة بصفة خاصة بالتحقق من أراء الحكومات المضيفة فيما يتعلق بالأهداف العريضة التي يمكن السعي إليها في إطار سياسة أنتاركتيكا. وشملت هذه الأهداف استخدام أنتاركتيكا للأغراض السلمية فقط، وسعي البلدان التي لها مصلحة مباشرة وجوهرية في أنتاركتيكا للتوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي، ربما بموجب معاهدة، لمنع أنتاركتيكا من أن تصبح مسرحا للنزاع الدولي؛ وضرورة النص على تدابير كافية للتفتيش والرقابة لضمان فعالية الهدفين الأولين؛ وضرورة مواصلة التعاون العلمي المثمر في أنتاركتيكا بعد السنة الدولية

لعلوم الأرض؛ وضرورة معالجة شؤون أنتاركتيكا ذات الاهتمام المشترك عن طريق بلدان قليلة نسبيًّا ويكون لديها مصالح وأنشطة هناك وليس الأمم المتحدة. ولكن أوضحت الخارجية أن هذا النظام لم يكن حلًا دائمًا وان الولايات المتحدة لاتزال تحتفظ بحق تقديم طلبات إقليمية في أي وقت في المستقبل(٢٠٨).

وكانت ردود أفعال تشيلي والأرجنتين والنرويج وفرنسا إيجابية. وقد يكون أحد العوامل الرئيسة في موافقة تشيلي والأرجنتين على وجه الخصوص هو ضمان دانيلز أن أي ترتيب لاحق يمكن أن يحافظ بشكل صريح على حقوق جميع الدول المعنية بشأن مسألة السيادة الإقليمية، وأن الاتفاق قد ينص صراحة على أنه لا يتضمن أي تنازل أو اعتراف بالمطالبات الحالية. بيد أن ردود فعل أستراليا لم تكن على القدر ذاته من الإيجابية. فقد أرادت النص صراحة على أن التعاون العلمي يمكن أن يمضي قدمًا فقط على أساس أن جميع الأنشطة في أنتاركتيكا يجب أن تكون سلمية سواء من حيث الطابع أو الهدف، والنص صراحة على أن جميع الأطراف تتفق كذلك على أن أنتاركتيكا ستكون منزوعة السلاح، وحق جميع البلدان في الوصول بحرية إلى قواعد البلدان العاملة في أنتاركتيكا(٢٠٩).

ولعل هذه المطالب الأسترالية تعكس شكوكها في احتمالات الحصول على اتفاق سوفيتي فيما يتعلق بأي أحكام تفصيلية للتفتيش والرقابة في أنتاركتيكا. خاصة في ظل الخلاف القائم حول التفتيش في المجال العام لنزع السلاح؛ ففي الوقت الذي أصرت فيه واشنطن على التفتيش والرقابة في مجال نزع السلاح، فإن موسكو رفضت هذا المفهوم. وبما أن أستراليا لا تتصور أن تتنازل واشنطن عن مبدأ التفتيش في أي اتفاق حول أنتاركتيكا أو إمكان تغيير موقف موسكو حول تلك المسألة، فقد توقعت أستراليا فشل المقترحات الأمريكية في الوصول إلى اتفاق حول أنتاركتيكا منذ البداية؛ ومن ثم كان اقتراحها لمسألة التبادل المستمر للزيارات لقواعد البلدان المعنية –وبالطبع الاتحاد السوفيتي– ليكون بديلًا عن الرقابة والتفتيش ويؤدي الغرض نفسه.

وبعد أن تمكنت الحكومة الأمريكية من احتواء أي ردود فعل سلبية نتيجة تسريب أخبار مناقشات القوى الأربعة، كان عليها أن تضع اللمسات الأخيرة لسياستها تجاه القطب الجنوبي، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. وقد تم ذلك في اجتماع مجلس الأمن القومي في ٦ مارس ١٩٥٨. وتضمنت تقريبًا العناصر الأساسية التي جاءت في برقية وزارة الخارجية في ١٥ فبراير. فقد حدد التوجيه السياسي في وثيقة مجلس الأمن القومي ١/٥٨٠٤، الذي وافق عليه أيزنهاور في ٨ مارس، هدف الولايات المتحدة المتمثل في "التقدم المنظم نحو حل سلمي لمشكلة أنتاركتيكا" الذي من شأنه منع استخدام أنتاركتيكا لأغراض عسكرية، وحرية البحث العلمي في جميع أنحائها، وضمان حرية الوصول إليها، ووضع قواعد موحدة وغير تفضيلية تنطبق على جميع البلدان ورعاياها من أجل أي تنمية ممكنة للموارد الاقتصادية؛ والنص على إدارة مشتركة منظمة لأنتاركتيكا. وإرساء هذه الشراكة مع الأمم المتحدة من شأنه أن يعزز هذه الأهداف(٢١٠).

واقتضت موافقة الرئيس على هذا التوجيه اتخاذ إجراءات، منها التشاور السري المسبق مع بلدان العالم الحر المطالبة" للتوصل إلى اتفاق بشأن تنظيم أنتاركتيكا، يتضمن الاتحاد السوفيتي؛ لتحقيق أهداف محددة مثل نزع سلاح أنتاركتيكا وحرية البحث العلمي؛ وإذا قبلت بلدان العالم الحر مفهوم تنظيم أنتاركتيكا، يجب دعوة الحكومات المهتمة، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي، إلى مؤتمر دولي لإبرام اتفاق من شأنه أن ينشئه؛ وفي حالة الفشل في تحقيق منظمة مقبولة تشمل الاتحاد السوفيتي، لابد من السعي إلى تحقيق ترتيبات تعاونية –سيادة مشتركة أو إدارة مشتركة– بين الولايات المتحدة وأي من المطالبين أو كلهم (٢١١).

وفي اجتماع مجلس الأمن القومي، جرت مناقشة محتدمة قبل البت في هذه التوجيهات. فقد كانت هناك معارضة من جانب هيئة الأركان بشأن إقامة نظام دولي

لأنتاركتيكا رغبة منها في استبعاد الاتحاد السوفيتي، وفي أن تطالب الولايات المتحدة بالقطاع غير المطالب به ومناطق أخرى من المنطقة شعروا أن لأمريكا فيها حقوقا ومصالح. ولكن وزير الخارجية كان يؤيد السياسة الجديدة التي وضعها إلى حد كبير السفير دانيلز؛ نظرًا إلى صعوبة استبعاد السوفييت من أي نظام دولي بشأن القارة القطبية الجنوبية دون اللجوء إلى القوة، كما أن تأكيد الادعاءات الأمريكية سيُعجل بالمطالبات المتضاربة، ويبعد واشنطن عن تحقيق أهدافها(٢١٢).

وقد حسم تدخل أيزنهاور الموقف عندما عجزت هيئة الأركان عن الإجابة عن سؤاله حول اقتراح أي سبل أخرى يمكنها إبعاد السوفييت عن القارة، وإقامة أي قواعد أو تقديم ادعاءات. واتفق الجميع في الاجتماع على ضرورة أن تستعد واشنطن لتقديم مطالبات إقليمية في وقت ما في المستقبل. وربما تكون هذه الفترة طويلة لحين وضع خرائط وتحديد مواقع الموارد الإستراتيجية. وكانت الأمور المهمة المتبقية هى التفاصيل الدقيقة للنظام الدولي لإدارة أنتاركتيكا وكيفية تنفيذ عمليات التفتيش(٢١٣). فقد عَرفَ أيزنهاور تعقيدات الإدارة المشتركة، لكنه قرر المضي قدما في سبيل إقامة نظام دولي في أقرب وقت ممكن؛ لأنه السبيل الوحيد الذي يقدم حلًّا سلميًّا للمسألة. وتمت الموافقة على المشروع النهائي لمذكرة مجلس الأمن القومي التي أرست سياسة الولايات المتحدة الرسمية تجاه القطب الجنوبي منذ عام ١٩٥٨ وحتى ١٩٥٩.

وحدث الإجماع للمرة الأولى داخل الحكومة الأمريكية حول سياستها القطبية، والأكثر أهمية هو زحزحة الموقف الأمريكي عن مسألة عدم إشراك الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الخاص بأنتاركتيكا بفضل موقف بريطانيا؛ لأنه كان يشكل الضمانة الحقيقية لنجاح الجهود الأمريكية للوصول إلى اتفاق بشأن أنتاركتيكا. فقد كان من الأفضل الاصطفاف ضد أي ادعاء سوفيتي عن إعلان ادعاء أمريكي. وكان حفظ الحقوق الأمريكية أفضل من التورط في نزاعات إقليمية.

توسيع دائرة المشاورات بشأن المفاوضات، وإشراك الاتحاد السوفيتي، وفي المؤتمر:

بعد أن وصلت الولايات المتحدة مؤقتًا إلى هذا الإجماع الداخلي، وتخطت العقبة الرئيسة التي كانت تحول في السابق دون رسم سياسة أمريكية موحدة، بدأت في استشارة ممثلي بريطانيا وأستراليا ونيوزيلنده حول التطورات القائمة وخاصة اعتزام الولايات المتحدة مفاتحة جميع أصحاب المطالبات بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي وجنوب إفريقيا واليابان وبلجيكا؛ بهدف الحصول على بعض التأكيدات على نجاح المؤتمر المقترح بشأن أنتاركتيكا.

وقد أعربت الحكومة الأسترالية خلال المحادثات الرباعية عن تفضيلها التوصل لاتفاق بين دول الكومنولث الثلاث والولايات المتحدة قبل مفاتحة الحكومات الأخرى، ومحاولة الوصول إلى اتفاق أولًا بشأن القضايا الأقل أهمية مثل مسألة التعاون العلمي واستخدام قارة أنتاركتيكا للأغراض السلمية. وكانت لديها تحفظات حول الحاجة الفورية لجهاز إداري في أيّ ترتيب حول أنتاركتيكا، ومسألة التفتيش والرقابة لضمان نزع سلاح المنطقة وإدراج أي بند يتعلق بالاستغلال الاقتصادي(٢١٤). ولكن أكدت الخارجية الأمريكية على ضرورة الاتصال بالاتحاد السوفيتي في نفس الوقت الذي يتم فيه الاقتراب من البلدان الأخرى بشأن أي اقتراح يمكن تقديمه حول أنتاركتيكا، وضرورة التشاور أيضًا مع الدول المعنية الأخرى مثل جنوب إفريقيا واليابان وبلجيكا وكلها دول تشارك فى برنامج القطب الجنوبى للسنة الدولية لعلوم الأرض(٢١٥).

وأكدت أستراليا مجددًا على ضرورة التوصل إلى وضع متفق عليه بين أصحاب المطالبات والولايات المتحدة قبل اتخاذ أي موقف نحو الاتحاد السوفيتي. وقد يكون السبب وراء هذا الموقف الأسترالي المتعنت هو المخاوف من الآثار السياسية الخطيرة لهذا على الحكومة الأسترالية في الداخل؛ بسبب ما يعرف بـ "قضية بتروف Petrov affair" (٢١٦).

وقد اعترض ممثل نيوزيلنده على هذا التفضيل الأسترالي، في الوقت الذي أكد فيه الممثل البريطاني على أن حكومته دعمت إجراء تشاور مع الاتحاد السوفيتي منذ وقت مبكر، وأكد على ضرورة الاستماع إلى آراء تشيلي والأرجنتين بشأن إدراج الاتحاد السوفيتي. وأكد دانيلز أنه سيتم استطلاع رأى الأرجنتين وتشيلي. وتساءل دانيلز عمَّا إذا كان حذف الفقرة حول الموارد "قد يخفف من الضربة للحكومة الأسترالية"(٢١٧). وبعد أن أشار الممثل الأسترالي إلى أن ذلك قد يساعد، أكد دانيلز على أن مثل هذا الحذف لا يعني أن الولايات المتحدة قد تخلت عن الفكرة تمامًا. وحصل دانيلز كذلك على ردود إيجابية من جنوب إفريقيا وتشيلي والأرجنتين حول المشاركة السوفيتية في المشاورات حول أنتاركتيكا، وتوقيع معاهدة تدعو إلى استمرار التعاون العلمي في القارة بعد نهاية السنة الدولية لعلوم الأرض وضمان الاستخدام السلمي للمنطقة(٢١٨).

وبعد أن استطلع دانيلز آراء بريطانيا وأستراليا ونيوزيلنده والأرجنتين وتشيلي بشأن النوايا الأمريكية، أفسح المجال أمام المرحلة التالية من عملية ما قبل التفاوض للمضي قدمًا. ولكن بدلًا من الالتزام بالتفاوض، سعت الولايات المتحدة إلى الحصول على مزيد من التأكيد حول آراء الأطراف الأخرى بشأن المفاوضات القادمة. ولذلك قامت الولايات المتحدة في ٢٤ مارس ١٩٥٨ بتسليم مذكرة –قام بصياغتها دانيلز– إلى ممثلي سفارات الأرجنتين وأستراليا وبلجيكا وبريطانيا وتشيلي وفرنسا واليابان والنرويج ونيوزيلنده وجنوب إفريقيا والاتحاد السوفيتي في واشنطن(٢١٩).

وسعت واشنطن في هذه المذكرة إلى التوصل لاتفاق بين الدول المعنية على:(١) أن يكون هناك اتفاق واسع فيما يتعلق بالأهداف الأساسية لحرية البحث العلمي في جميع أنحاء أنتاركتيكا، واستخدام المنطقة للأغراض السلمية فقط.(٢) إمكان تحقيق هذه الأهداف على أحسن وجه من خلال معاهدة متعددة الأطراف يمكن أن تتضمن أحكامًا من شأنها أن: (أ) تعطي الأثر القانوني لأهداف السياسة العامة. (ب) تقدم تقارير للأمم المتحدة وإقامة علاقات تعاونية مع هيئاتها ووكالاتها

المتخصصة. (ج) النص على الترتيبات الإدارية المشتركة قد تكون ضرورية لتحقيق الأهداف المتفق عليها. (د) ضمان عدم تعرض البرنامج المنشود لأي مخاطر نتيجة المنافسات السياسية في أنتاركتيكا[٢٢٠].[٢٢١] ضرورة عقد مثل هذا المؤتمر لإبرام المعاهدة. (٤) إمكان مشاركة البلدان التي أجرت أبحاثًا علمية في أنتاركتيكا خلال السنة الدولية لعلوم الأرض [٢٢٢].

وأكدت الولايات المتحدة أنها لم تَصُغ بعد بأي شكل ثابت أو نهائي، سياستها فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية والإجراءات المذكورة، لكنها أعربت عن رغبتها في التشاور مع الدول المعنية الأخرى قبل التوصل إلى أي قرار نهائي، والأمل في التوصل إلى اتفاق متبادل بشأن حل جذري لمشكلة أنتاركتيكا. وأشارت المذكرة إلى أن الدول التي شاركت في برنامج أنتاركتيكا للسنة الدولية لعلوم الأرض تلقت مذكرات مماثلة، واقترحت أن تظل هذه المشاورات سرية إلى أن يتم تقديم مقترحات عامة مع بعض التأكيد على الوصول إلى نتيجة مرضية[٢٢٣].

وأعرب العديد من أعضاء لجنة تنسيق العمليات التابعة لمجلس الأمن القومي الأمريكي عن شكوكهم حول ما إذا كانت معالجة الخارجية لاقتراح الولايات المتحدة بإجراء مشاورات دولية بشأن أنتاركتيكا متوافقة مع سياسة مجلس الأمن القومي، أم لا. فقد قامت سياسة المجلس على أساس دعوة الاتحاد السوفيتي لحضور مؤتمر، وليس التشاور المسبق معه كما فعلت الخارجية. وكان هناك شعور داخل اللجنة بأن "رجال الخارجية قد سوقوا السياسة على أساس ونفذوها على أساس آخر". وعلى الرغم من أن نائب وكيل وزارة الخارجية ميرفي نفى أن تكون المسألة على هذا الشكل[٢٢٤]، فإن المسألة تعكس بوضوح استمرار الانقسام داخل الإدارة الأمريكية.

وبحلول نهاية شهر إبريل ١٩٥٨، تحققت مخاوف دانيلز من تسرب محتويات المذكرة. فقد تم الإعلان عن الاقتراحات الأمريكية في تشيلي، وتم الإعلان عن

تفاصيل مقتضبة للمذكرة في مؤتمر صحفي عقدته الخارجية الشيلية في ٢٢ إبريل ١٩٥٨ [٢٢٥]. ودفعت هذه التسريبات الخارجية الأمريكية إلى إبلاغ السفير السوفيتي في واشنطن، ميخائيل مينشيكوف Mikhail Menshikov، بشأن الظروف التي فرضت هذا الإعلان، وتطلع الولايات المتحدة إلى تلقي آراء الاتحاد السوفيتي حول المقترحات الواردة في المذكرة في أقرب وقت ممكن. وأشار مينشيكوف إلى تفهمه للمسألة وسيطلب وجهة نظر حكومته بهذا الشأن في أسرع وقت[٢٢٦].

وأصبح الصمت السوفيتي مصدر قلق للخارجية الأمريكية. فقد تلقت واشنطن ردودًا إيجابية خطية أو شفهية من الجميع باستثناء الاتحاد السوفيتي وفرنسا والنرويج. ثم اجتمع ممثلون عن السفارة الفرنسية مع دانيلز، وأكدوا أن الحكومة الفرنسية تتفق مع أهداف الاستخدام السلمي والتعاون العلمي المستمر في أنتاركتيكا، وضرورة إبرام اتفاق في هذا الصدد. غير أنها لا توافق على فكرة وجوب تجميد المطالبات والحقوق طوال مدة أي اتفاق، ومن ثم ضرورة استبعادها أساسًا للتفاوض. وربما كان السبب وراء هذا أنه إذا أنشأت بلدان أخرى قواعد في أنتاركتيكا، فسيكون من الصعب العودة إلى الوضع السابق. وإذا كان بالإمكان منع هذا الوضع القانوني بحكم الاتفاق بين البلدان المعنية، فإن حالة الأمر الواقع للحقوق المكتسبة ستقود إلى ذلك. لكن كان من وجهة نظر دانيلز أنه سيندلع سباق للمطالبات ما لم يكن هناك نص صريح يضمن بقاء الوضع الراهن للمطالبات والحقوق، وحتى في حالة عدم وجود اتفاق، يمكن أن ينشأ أيضًا أمر واقع. وانتهى الاجتماع بالاتفاق على إرسال هذه الأفكار إلى الحكومة الفرنسية، وتلقى المزيد من التوجيهات قبل أي اتصال رسمي بشأن المذكرة[٢٢٧].

وبدا واضحًا أنه تم التوصل إلى اتفاق على التفاوض على الرغم من عدم تلقى رد من السوفييت؛ لاعتقاد دانيلز أنه سيكون من الصعب على الاتحاد السوفيتي عدم المشاركة في أي مفاوضات– خاصة بعد طلبه في عام ١٩٥٠ ضرورة إدراجه في أي ترتيب بشأن القطب الجنوبي. وأرسل نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون

السياسية إلى وزير الخارجية دالاس نصًّا أوليًّا لتصريح رئاسي يدعو البلدان المعنية إلى التفاوض بشأن نظام أنتاركتيكا. وتحدث دالاس هاتفيًّا إلى وكيل وزارة الخارجية هيرتر بشأن توقيت إعلانه(٢٢٨).

وفي الثاني من مايو ١٩٥٨ وجّه أيزنهاور الدعوة إلى إحدى عشرة دولة للمشاركة في مؤتمر حول أنتاركتيكا. وقرأ السكرتير الصحفي للبيت الأبيض هاجرتي Hagerty على الحضور نص هذه الدعوة مع بيان توضيحي من الرئيس. وفي هذا البيان، أشار أيزنهاور إلى أن الدعوة قد تم توسيعها لضمان ألا تصبح أنتاركتيكا "موضوعا للنزاع السياسي"، وأن الاقتراح الأمريكي "كان موجها نحو ضمان أن نفس النوع من التعاون الذي اتسمت به السنة الدولية لعلوم الأرض سيدوم من أجل مصلحة البشرية جمعاء". وبحلول أوائل يونية ١٩٥٨، قبلت جميع الدول الإحدى عشرة الدعوة الأمريكية(٢٢٩). وهكذا بعد تفاوض حول إمكان التفاوض استغرقت قرابة ثلاث سنوات، وصلت الأرجنتين وأستراليا وبلجيكا وبريطانيا وتشيلي وفرنسا واليابان ونيوزيلنده والنرويج وجنوب إفريقيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى طاولة المفاوضات.

ومن ثم يمكن القول إن إعلان الاتحاد السوفيتي في سبتمبر ١٩٥٧ اعتزامه البقاء في أنتاركتيكا كان بمثابة نقطة تحول حاسمة على الطريق المؤدي إلى مؤتمر أنتاركتيكا، وفي النهاية إلى اتفاق أنتاركتيكا. ومن أجل فهم أفضل للعملية التي ظهر من خلالها نظام أنتاركتيكا إلى الوجود، لابد من وضع العلاقة بين برنامج أنتاركتيكا للسنة الدولية لعلوم الأرض وما أفرزته من شكوك حول النوايا السوفيتية والاتفاق على التفاوض بشأن نظام أنتاركتيكا في سياق عملية واسعة النطاق لإعادة التفاوض بدأت في سبتمبر ١٩٥٥. فقد قامت الولايات المتحدة آنذاك بمراجعة سياستها في أنتاركتيكا في أعقاب الأنباء التي تفيد بأن الاتحاد السوفيتي يعتزم اختراق القارة من خلال إنشاء محطات أبحاث في المنطقة بوصفها جزءًا من مساهمته في السنة الدولية لعلوم الأرض. وكان شبح الأزمة الوشيكة الناجم عن التهديد المتصور بأن موسكو يمكن أن تستخدم هذه

القواعد لأغراض عسكرية يتعلق بالولايات المتحدة، وكذلك بريطانيا وأستراليا ونيوزيلنده.

كانت مشكلة أنتاركتيكا خلال الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين تركز إلى حد كبير على حالة المطالبات والحقوق في المنطقة، ورغبة الدول الغربية المهتمة في حرمان الاتحاد السوفيتي من السيادة أو المشاركة النشطة في السيطرة الدولية على أنتاركتيكا. لكن بحلول منتصف الخمسينيات تمت صياغة المشكلة بشكل مختلف نوعًا ما– لا سيما من قبل الولايات المتحدة والمطالبين الآخرين من دول الكومنولث– بحيث صار الهدف بعد إنشاء القواعد السوفيتية، هو إخراج السوفييت من المنطقة. وعندما أدركت هذه الدول صعوبة تنفيذ هذا، تحول هدفهم إلى محاولة احتواء أنشطتهم هناك والسيطرة عليها. وقد وصلت بريطانيا إلى هذا الموقف بحلول أغسطس ١٩٥٧، أي قبل الإعلان السوفيتي، بينما لم تتبنَّ الولايات المتحدة هذا الموقف أيضًا حتى مارس ١٩٥٨. ومن ثم كان الهدف الأساسي لما يسمى "بالعالم الحر" هو احتواء الاتحاد السوفيتي ومنع استخدام أنتاركتيكا قاعدة للتهديد العسكري ضد أي من دول العالم الحر.

ولكن لماذا وافق الاتحاد السوفيتي على الذهاب إلى طاولة المفاوضات؟ في الوقت الذي لا يمكن فيه تقديم إجابة قاطعة عن السؤال في ظل عدم وجود وثائق سوفيتية، فإنه من الممكن القول إن هناك ثلاثة اعتبارات مترابطة دفعت إلى اتخاذ قرار. ولعل الاعتبار الأول أن الاتحاد السوفيتي كان سيواجه مشكلة إذا لم يقبل الدعوة الأمريكية للمشاركة في المؤتمر؛ لأنه كان يطالب منذ عام ١٩٥٠ بإدراجه في أي ترتيب بشأن أنتاركتيكا؛ ومن ثم سيكون من الصعب عليه الطعن في شرعية أي نتائج قد تترتب على المؤتمر في حالة رفضه المشاركة.

والاعتبار الثاني: ينبغي النظر إلى الاختراق السوفيتي لأنتاركتيكا بحلول منتصف الخمسينيات في سياق اتساع نطاق الحرب الباردة. فقد كانت خطوط الحرب

الباردة قبل هذه الفترة تتقاطع في أوربا، ولكن بحلول منتصف الخمسينيات كانت تتجه نحو مناطق أخرى من العالم مثل الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا(٢٣٠). وكان الاختراق السوفيتي لأنتاركتيكا جزءًا لا يتجزأ من هذا التحول، ويثبت وجوده في هذه المناطق لبقية العالم أن تقدير الامكانات السوفيتية أصبح عالميًّا. ومن ثم يمكن القول إن المشاركة السوفيتية في إنشاء نظام في أنتاركتيكا يتيح لهم فرصة ترسيخ وجودهم في أنتاركتيكا دون نزاع بشكل يؤكد وصولهم، وشرعية مطالبهم في عام ١٩٥٠ بالمشاركة في أي مداولات في أنتاركتيكا.

ولعل الاعتبار الأخير الذي شجّع الاتحاد السوفيتي على الموافقة قد يكون مرتبطًا أيضًا بإدراك القادة السوفييت للحاجة إلى تجنب أي صدام مع الولايات المتحدة في هذا الوقت. ففي منتصف وأواخر عقد الخمسينيات كان كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يبحث عن سبل لزيادة نفوذهما في العالم، والوقت ذاته، كان يدرك الحاجة إلى الحد من التوترات الدولية للحيلولة دون حدوث أزمة قد تتسبب في اندلاع حرب نووية، وكان هذا مقدمة للتعايش السلمي بين القوتين(٢٣١). ومن ثم تشير هذه الاعتبارات إلى أن الاتحاد السوفيتي كان يتطلع أيضًا إلى الكثير من المكاسب من المبادرة التي تقودها واشنطن بشأن أنتاركتيكا.

ومن ثم؛ لم تكن معاهدة أنتاركتيكا ونظام أنتاركتيكا انتصارًا للعلم، وإنما قاما على دوافع أمنية بالدرجة الأولى. فقد كان الهدف الأساسي للجهات الفاعلة المشاركة في توقيع معاهدة أنتاركتيكا، هو إنشاء نظام لمنع الأزمات بدلًا من توفير أساس مستقر للعلوم في المنطقة. ومن هذا المنطلق، كان العلم هو "الوسيلة" لتحقيق "غاية" هى منع الأزمات.

المفاوضات التحضيرية السرية غير الرسمية للمؤتمر"يونية ١٩٥٨–أكتوبر ١٩٥٩"

استمرت المفاوضات من أجل التوصل إلى معاهدة أنتاركتيكا ما يقرب من

ثمانية عشر شهرًا. وتطلب ذلك شكلين من أشكال التفاوض. وكان الشكل الأول عبارة عن سلسلة من الاجتماعات التحضيرية تم الاتفاق فيها على الترتيبات الإجرائية وإطار للمناقشة. وقد عقدت هذه الاجتماعات في مبنى مؤسسة العلوم الوطنية في واشنطن بين يونية ١٩٥٨ وأكتوبر ١٩٥٩، وحضرها ممثلان عن كل من الدول الإحدى عشرة المدعوة وثلاثة أو أربعة ممثلين عن الولايات المتحدة. وكان الشكل الآخر من المفاوضات عبارة عن مؤتمر موسع حضره أيضًا ممثلون عن اثنتي عشرة دولة، بدأ في ١٥ أكتوبر ١٩٥٩ وانتهى بتوقيع المعاهدة في ديسمبر ١٩٥٩. وكانت الاثنتا عشرة دولة التي شاركت في مفاوضات واشنطن هى الدول التي أجرت بحوثا علمية في أنتاركتيكا خلال العام الدولي لعلوم طبيعة الأرض. وأكد هذا الاختيار للمشاركين على العلاقة بين العلم والسياسة في القارة القطبية الجنوبية(٢٣٢).

وربما تأتي أهمية إجراء هذه الاجتماعات التحضيرية من اقتناع صانع القرار الأمريكي– ولا سيما المستشار الأمريكي لشؤون أنتاركتيكا ورئيس الوفد الأمريكي السفير دانيلز – بأن عقد مؤتمر دولي يعالج هذه المسائل الجديدة والمثيرة للجدل سيكون أمرًا غير حكيم، وربما خطيرًا، ما لم تكن هناك تحضيرات كافية. ومن ثم كان إجراء محادثات تحضيرية بهدف تحليل النقاط المختلفة المقترحة، وغيرها من النقاط التي قد تنشأ بالتفصيل؛ على أمل التوصل إلى اتفاق واسع النطاق يضمن نجاح المؤتمر المزمع عقده(٢٣٣).

وكانت معظم الأطراف المشاركة في الاجتماعات التحضيرية تتوقع أن تبدأ إجراءات المؤتمر في أغسطس أو سبتمبر ١٩٥٨، وكانت تأمل في أن يتم التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية العام الدولي لعلوم طبيعة الأرض في ديسمبر ١٩٥٨، مع انتهاء الاتفاق حول الحفاظ على الوضع السياسي القائم في القارة القطبية الجنوبية. وأعربت بعض الأطراف أيضًا عن أملها في أن يؤدي بدء المؤتمر الشامل إلى وقف أي نقاش بشأن القارة في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في وقت

لاحق من ذلك العام[٢٣٤]. وعلى الرغم من عدم مناقشة الموضوع في الجمعية العامة، فإن هذه الآمال والتوقعات الأولية لم تتحقق.

ويمكن تقسيم المداولات خلال هذه الاجتماعات التحضيرية إلى ثلاث مراحل تتعلق بالسلوك التفاوضي لممثلي الاتحاد السوفيتي. فقد تميزت المرحلة الأولى، في الفترة ما بين يونية وأوائل نوفمبر ١٩٥٨، بما اعتبرته الأطراف الأخرى عمومًا تعنتًا سوفيتيًّا فيما يتعلق بعدد من الأمور. وشهدت المرحلة الثانية، التي امتدت ما بين منتصف نوفمبر ١٩٥٨ وأواخر إبريل ١٩٥٩، "ذوبانًا" تدريجيًّا لهذا العناد الملحوظ. في حين تميزت المرحلة الثالثة، التي امتدت ما بين منتصف مايو ١٩٥٩ وأكتوبر ١٩٥٩، بالمشاركة النشطة والمرونة للممثلين السوفييت. بيد أن هذا التقسيم لا يعني أن المشاكل الوحيدة التي نشأت كانت مرتبطة بالاتحاد السوفيتي. وقد نظر إليها السوفييت على أنه عناد من جانب الأطراف الأخرى. ولكن يمكن القول إن السلوك التفاوضي المتغير للممثلين السوفييت عدّل بشكل كبير الطبيعة العامة للمناقشات.

وإذا ما تناولنا المرحلة الأولى من الاجتماعات التحضيرية، فسنجد أن جميع البلدان الإحدى عشرة بحلول أوائل يونية ١٩٥٨ قبلت الدعوة إلى المفاوضات التمهيدية[٢٣٥]. وفي ١٣ يونية ١٩٥٨، بدأت اجتماعات غير رسمية في واشنطن، معظمها في قاعة المجلس التابعة للأكاديمية الوطنية للعلوم. وأكد المندوب الأمريكي "دانيلز" في الاجتماع الثاني الذي عقد في ٢٤ يونية ١٩٥٨، على أن هذا العمل التحضيري ينبغي ألا ينطوي على التزامات ثابتة أو نهائية من جانب الحكومات المشاركة، وإنما ينبغي أن يجري على مستوى تحضيري[٢٣٦].

كانت السمة الأساسية لهذه المرحلة هى الإصرار المتكرر من جانب المندوب السوفيتي "أندريه ليدوفسكي Andrei Ledovski" على ضرورة أن تقتصر المناقشات على المسائل الإجرائية، وتحديد موعد ومكان انعقاد المؤتمر. وكانت الأسباب التي

ساقها لهذا هى عدم وجود متخصصين سوفييت في شؤون القارة القطبية في واشنطن بصورة تجعل من الصعوبة بمكان مناقشة أي مسائل جوهرية[٢٣٧]. وأصر ليدوفسكي على ضرورة إتاحة الفرصة أمام كل دول العالم للمشاركة في المؤتمر، وأن يشكل التفاوض وحده على معاهدة من أجل الاستخدامات السلمية لأنتاركتيكا واستمرار التعاون العلمي جدول أعمال المؤتمر؛ وضرورة ألا تتضمن المعاهدة أي مادة بشأن "تجميد" الوضع القائم بشأن الحقوق والمطالبات[٢٣٨].

ولعل هذا كان تأكيدًا لفلسفة التعايش السلمي التي دعا إليها خروشوف وسعى إليها الاتحاد السوفيتي من أجل التوصل إلى اتفاق مع الغرب لتجنب الأخطار التي يفرضها تصاعد وتيرة سباق التسلح النووي، وترسيخًا لنظرة موسكو إلى هذه المحادثات على أنها مجرد استكشاف لنوايا الدول الغربية وعدم الانزلاق نحو اتخاذ قرارات حاسمة بشأن القضايا الشائكة، وفي الوقت ذاته محاولة وضع موسكو على قدم المساواة مع الدول المدعية الأخرى.

وعلى الرغم من أن الأطراف الأخرى لم تدعم الدعوة السوفيتية لتوسيع نطاق المشاركة في مؤتمر أنتاركتيكا، فإن فرنسا اتفقت مع الموقف السوفيتي على أن المعاهدة يجب ألا تتضمن أي بند يتناول مسألة الحقوق والمطالبات في أنتاركتيكا. وحاول دانيلز إقناع الحكومة الفرنسية بفائدة إدراج مادة تجميد الوضع القانوني القائم بشأن الحقوق والمطالبات؛ على اعتبار أن الهدف من هذا البند لا يتمثل في حل مسألة ادعاءات السيادة، وإنما تسهيل تطبيق الأهداف الأخرى للمعاهدة بنفس الروح التي اعتمدها منظمو السنة الدولية لعلوم الأرض. وأكّد دانيلز على أن هذا البند لن يشكل خطرًا على المدعيّن وإنما حماية لهم عن طريق منع الأطراف الأخرى من تقديم مطالبات. ولكن فشلت هذه الضمانات في التوفيق بين التفضيلات الفرنسية والتفضيلات الأمريكية، واستمر الخلاف قائمًا مع فرنسا حول مسألة الحقوق والمطالبات[٢٣٩].

وأعرب المندوبون الأستراليون والبريطانيون عن معارضة حكومتيهما القويتين تأجيل المفاوضات حول القضايا الجوهرية إلى المؤتمر المزمع عقده؛ ربما على أمل تجنب أي مفاجآت غير موضوعة في الحسبان، والرغبة في ضمان أن الاتحاد السوفيتي لن يكون لديه أي عذر لرفض حضور المؤتمر، وحتى لا يظهر في الجمعية العامة مدافعًا عن الدول التي لم تتم دعوتها للانضمام إلى الدول الاثنتي عشرة. وقام مندوب أستراليا "مالكولم بوكير Malcolm Booker" بتوزيع قائمة مؤقتة من تسعة بنود محتملة في معاهدة أنتاركتيكا(٢٤٠).

وأدى الإصرار السوفيتي على وجهة نظره إلى إعاقة التقدم في مناقشة القضايا الجوهرية، وأثار هذا حفيظة مندوب أستراليا الذي رفض الموافقة على أي موعد لبدء المؤتمر. وحاول دانيلز التوصل إلى حل وسط من خلال اقتراح اختيار أفضل للكلمات، فبدلًا من القول: "مناقشة المسائل الجوهرية"، يمكن استخدام "التعبير الطوعي عن الآراء"، وإن أي مندوب لديه مطلق الحرية في التعبير عن آرائه بشأن المسائل الجوهرية وتقديم الأوراق للمجموعة، ولكن لن يكون هناك إلزام في القيام بذلك. إلا أن ليدوفسكي لم يدعم هذا الحل، لكنه وافق عليه بعد ذلك عندما اقترح دانيلز أن يتم تناول مسألة الإجراءات في المؤتمر في وقت مبكر(٢٤١).

وبحلول نهاية هذه المرحلة، وافقت المجموعة التفاوضية على أن تكون واشنطن مكان انعقاد المؤتمر، وأن يكون هناك هيكل مكون من لجنتين من أجل المؤتمر. وتم الانتهاء من البحث المبدئي لمجموعة من مشروعات القواعد الإجرائية الخاصة بالمؤتمر لتقديمها إلى الحكومات المعنية، ووضع قائمة بالموضوعات المتعلقة بالمعاهدة المقترحة(٢٤٢).

وهكذا تم إحراز بعض التقدم بحلول أوائل نوفمبر ١٩٥٨، ولكن ليس بالقدر الذي كانت تسعى إليه كل من أستراليا وبريطانيا. لكن المندوب الأمريكي دانيلز كان

أكثر تفاؤلًا، لما طرأ على الموقف السوفيتي من تغيير بشأن مناقشة القضايا الجوهرية، وعدم اعتراض مندوبيه على تعليق الممثلين الآخرين على الجوانب الموضوعية للمعاهدة(٢٤٣). كما إن المندوب السوفيتي لم يثر مسألة توسيع نطاق المشاركة، وموافقة المجموعة على ضرورة وجود فترة انتقالية مدتها ثمانية أسابيع بين تحديد تاريخ انعقاد المؤتمر والمؤتمر نفسه(٢٤٤).

ولكن ما السبب وراء هذا التحول في السياسة السوفيتية؟ ربما بدأ مندوبو الاتحاد السوفيتي يستشعرون الخطر من وضعهم في مرتبة أدنى باعتبارهم دولة غير مطالبة، أو يجدون أنفسهم أقلية في مواجهة أغلبية سيكون لها قدر من السيطرة على المنطقة. وعندما أدركوا أن أيًّا من هذه لن يكون هو الحال –بما أن التصفية الضمنية للنظام القديم لن تتضمن استبدالها بنظام سيطرة دولية كاملة– وأن فرص صنع الدعاية محدودة للغاية، فقد فضلوا تقديم أنفسهم بوصفهم مناضلين يسعون للحد من التوتر الدولي حيثما كان ذلك ممكنًا.

ومع هذا تسبب استمرار الخلاف حول قضايا مثل تجميد الوضع القانوني القائم، وإدراج أعالي البحار، واستخدام العسكريين للأغراض السلمية، والاتفاق حول نظام تفتيش مناسب، وعضوية المعاهدة المقترحة، في تأخير انعقاد المؤتمر إلى أوائل عام ١٩٥٩ (٢٤٥).

ومما يسترعى الانتباه أن اقتراح دانيلز الذي كان يلائم التفضيل السوفييتي لمناقشة المسائل الإجرائية بدلًا من المسائل الموضوعية، كان يشكل منعطفًا حرجًّا خلال هذه المرحلة، وساهم بشكل كبير في المضي قدمًا في عملية التفاوض التي كانت مهددة بالفشل. وفي حين لا تكشف لنا الوثائق عن الدافع وراء هذا الاقتراح، فإن دانيلز حاول استغلال الجانب النفسي في عملية تستهدف تغيير مواقف الطرف الآخر أو بناء مواقف إيجابية بين المشاركين. فمن خلال الاستجابة للإصرار السوفيتي على ضرورة مناقشة المسائل الإجرائية، كان دانيلز يحاول امتصاص التعنت

السوفيتي ومد جسور الثقة وبناء قاعدة للنوايا الحسنة بين الأطراف المجتمعة لمواقف قادمة أكثر صعوبة. ومن ثم كان سلوك دانيلز التفاوضي حيادي إلى حدٍّ بعيد. فعلى عكس نهج بوكر، الممثل الأسترالي، لم يحاول دانيلز توجيه دفة جدول أعمال الاجتماعات التحضيرية نحو مناقشة القضايا الجوهرية[٢٤٦].

ومع تخلي الاتحاد السوفيتي عن موقفه المتشدد، وإعلان وفده استعداده لمناقشة بعض القضايا الجوهرية، انطلقت المرحلة الثانية في ١٢ نوفمبر ١٩٥٨ مع توزيع السفير دانيلز العديد من مشروعات أوراق العمل التي تحتوي على صياغة مقترحة لمواد المعاهدة المحتملة تتعلق باستخدام أنتاركتيكا للأغراض السلمية، وحرية البحث العلمي في أنتاركتيكا والتعاون الدولي في مجال البحث العلمي في أنتاركتيكا، و"تجميد" الوضع القانوني القائم في أنتاركتيكا والسلطة القضائية الجنائية والمدنية وحق التفتيش والتدابير الإدارية، وعلاقة المعاهدة بغير الأطراف الموقعة ومنطقة التطبيق وتسوية النزاعات ومتطلبات التصديق والإيداع. ولم يتم توزيع مشروع مادة أخرى بشأن أحكام المراجعة والتعديل استجابة لطلب غير رسمي قدمه الممثل البريطاني بعدم مناقشته في الاجتماع[٢٤٧]. ويشير هذا الطلب إلى أنّ دانيلز تشاور مسبقًا مع المسئولين البريطانيين حول محتوى المواد المبدئية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أيضًا تشابه المشروع الأمريكي مع المشروع الأسترالية التي كانت قد أعدت في يولية الماضي، فإن هذا يشير بما لا يدع مجالًا للشك إلى استمرار المشاورات السرية الشاملة بين الولايات المتّحدة وأستراليا وبريطانيا ونيوزيلنده.

ومع هذا ظل التقدّمَ بطيئًا. فعلى الرغم من وجود اتفاق بالإجماع فيما يتعلق بأهدافَ مشروع المادة الأولى حول الاستخدام السلمي فقط، والمادة الثانية بشأن حرية البحث العلمي، والمادة الثالثة حول التعاون العلمي، فقد استمرَّ الخلاف حول بعض جوانب هذه الأحكام. وكان هناك خلاف وتحفظات وشكوك تتعلق بمشروعات المواد التسع الأخرى أيضا تتراوح بين الشواغل بشأن اللغة ومسائل جوهرية بشأن التفتيش

والانضمام والعلاقات مع غير الأطراف وإدراج أعالي البحار في منطقة التطبيق والتقديم الإلزامي للمنازعات إلى محكمة العدل الدولية[٢٤٨]. وكانت المشكلة الأهم في هذه المرحلة تتعلق بالمادة الرابعة حول "تجميد" الوضع القانوني القائم في أنتاركتيكا. فقد حال المندوبون السوفييت دون الاتفاق حول هذه المسألة. واعتقدوا أن أفضل طريقة لإبعاد مسألة المطالبات الإقليمية وما يترتب عليها من تنافس سياسي هو عدم ذكر القضية على الإطلاق في المعاهدة[٢٤٩].

وعلى الرغم من هذا الوضع، فقد كان هناك توافق كبير – بما في ذلك استراليا– على عقد المؤتمر في غضون الشهرين القادمين. إلا إن المندوب البريطاني ديفيد مويرهيد David Muirhead عارض فكرة عقد المؤتمر نظرًا إلى عدم وجود أرضية مشتركة كافية حول قضايا مثل كيفية إبقاء أنتاركتيكا منزوعة السلاح، وتنحية مسألة الحقوق والمطالبات جانبًا. وكان يعتقد أن مناقشة تاريخ المؤتمر سابقة لأوانها. وتسببت هذه المعارضة البريطانية في تأجيل الاجتماعات لمدة أسبوع أو أسبوعين[٢٥٠]. ومن ثم حال الإصرار البريطاني على الحاجة إلى مزيد من الاتفاق – خاصة فيما يتعلق بتسوية المطالبات وقضية الحقوق– دون تحديد موعد انعقاد المؤتمر واختتام الاجتماعات التحضيرية. فإذا كانت المعارضة السوفيتية لمناقشة القضايا الجوهرية قد تحسنت تدريجيًّا، فإن رفضهم تأييد "تجميد" الوضع القانوني الراهن في مشروع المادة الرابعة كان بوضوح مسألة تثير قلق بريطانيا؛ ولعل هذا لارتباطه بالنزاع مع تشيلي والأرجنتين والوجود البريطاني في جزر الفوكلاند.

ولكن لماذا كانت أستراليا والولايات المتحدة تؤيدان الدعوة إلى عقد المؤتمر قبل التوصل إلى اتفاق مبدئي حول مشروع المادة الرابعة شديدة الأهمية، على الرغم من أن أستراليا كانت تُشدِّد باستمرار خلال المرحلة الأولى من الاجتماعات التحضيرية على ضرورة الاتفاق حول القضايا الموضوعية قبل تحديد موعد انعقاد المؤتمر، وعدم وجود مسألة أكثر أهمية من مسألة المطالبات والحقوق؟ كما اعتبرت

الولايات المتحدة أن النصوص الواردة في مشروع المادة الرابعة هي "شرط ضروري للدول المدعية"[٢٥١]، فضلًا عن تشاؤم السفير دانيلز بشأن التقدم في الإجراءات عندما أشار في تقرير إلى مجلس تخطيط العمليات التابع لمجلس الأمن القومي، إلى أن فرصة عقد مؤتمر للتوقيع على معاهدة بشأن أنتاركتيكا متعادلة[٢٥٢].

ولعل السبب وراء الموقف الأسترالي كان الخوف من مناقشة مسألة القارة القطبية الجنوبية مرة أخرى في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في وقت لاحق في عام ١٩٥٩. فقد اعتقدت أستراليا أنه سيتم إثارة مسألة أنتاركتيكا لا محالة، إلا إن عقد المؤتمر في شهر يونية سيقرر القضية بطريقة أو بأخرى قبل انعقاد الجمعية العامة[٢٥٣].

ويبدو أن دعم الولايات المتحدة لتحديد موعد مبكر لعقد المؤتمر كان لعدة أسباب.

أولًا: من الواضح أن الولايات المتحدة كانت تستشعر القلق من النوايا السوفيتية في أنتاركتيكا. ففي اجتماع لمجلس تنسيق العمليات في ديسمبر ١٩٥٨، على سبيل المثال، أشارت المخابرات المركزية الأمريكية إلى نية الاتحاد السوفيتي في أن يحل محل الولايات المتحدة باعتباره القوة الرائدة في أنتاركتيكا[٢٥٤]. وزادت مخاوف واشنطن في أعقاب إعلان موسكو عن برنامجها في أنتاركتيكا بما في ذلك خطط لإنشاء محطات أبحاث في ماري بيرد لاند، وهي جزء من القارة كانت تنظر إليها الولايات المتحدة بوصفها إحدى المناطق التي قد تطالب بها استنادا إلى الاستكشاف الأمريكي إذا قررت القيام بذلك. ومن ثم، فإن اختراق السوفييت لماري بيرد لاند قد يضع الأساس لمطالبات سوفيتية مستقبلية هناك؛ مما يضع الولايات المتحدة في موقف حرج إذا لم تصل إلى معاهدة تضع جانبًا قضية المطالبات والحقوق[٢٥٥].

ثانيًا: ربما اعتقد دانيلز أيضًا أن التأخير في التوصل إلى اتفاق حول موعد انعقاد

المؤتمر الذي اقترحته واشنطن من قبل في مايو ١٩٥٨ قد يعطي الانطباع أمام الرأي العام العالمي بأن هذه المقترحات لم تلقَ ترحيبًا وأن هذا النهج لمشكلة أنتاركتيكا لم يحرز أي تقدم؛ ومن ثم يصبح من الصعب أكثر التفاوض حول معاهدة مرضية على هذا الأساس، بشكل يفسح المجال أمام حلول بديلة قد لا تكون في صالح الولايات المتحدة.

ثالثًا: ربما وجدت واشنطن أن المزيد من التأخير سيجعل من الصعب أكثر حصر المؤتمر والمعاهدة المقترحين في الدول الإثنتى عشرة المشاركة في الاجتماعات التحضيرية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدعوة الموجهة في مايو ١٩٥٨ كانت للبلدان المشاركة بنشاط في برنامج أنتاركتيكا للسنة الدولية لعلوم طبيعة الأرض، التي انتهت بالفعل في ٣١ ديسمبر ١٩٥٨. ومن ثم كان التأخير أكثر إلى ما بعد نهاية السنة الدولية لعلوم طبيعة الأرض سيجعل من الصعب حصر المشاركة على الدول الاثنتى عشرة المشاركة وفق هذا المعيار. وهذا ما أوضحه طلب بولندا حول قبول عضويتها في اللجنة الخاصة لبحوث أنتاركتيكا Special Committee on Antarctic Research [٢٥٦].

أخيرًا: ربما كان يساور السفير دانيلز القلق، مثل أستراليا، من أن احتمال مناقشة المسألة في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد يؤدي إلى تدخل محتمل من جانب الأمم المتحدة، وما يحمله ذلك من العودة إلى الخلاف السياسي الشديد حول أنتاركتيكا. ولهذا فإن فشل الولايات المتحدة في المضي قدمًا بسرعة في إنهاء الاجتماعات التحضيرية وتحديد موعد انعقاد المؤتمر، قد يحمل معه خسارة الفرصة في الوصول إلى حل ترتضيه الولايات المتحدة، وما يحمله ذلك من عواقب وخيمة.

ومع انطلاق المرحلة الثالثة من الاجتماعات التحضيرية في ١٣ مايو ١٩٥٩،

ركز دانيلز فورًا على مسألة موعد انعقاد المؤتمر، وأشار إلى أنه يستشعر أن هناك بعض الميل لعقد المؤتمر في أكتوبر، وسأل إلى أي مدى يمثل هذا الرأي العام. وعلى الرغم من تباين آراء وفود الدول المختلفة حول هذا التاريخ، فإن دانيلز ترجم تعليقاتهم على أنها موافقة جماعية على عقد المؤتمر في موعد لا يتجاوز ١٩ أكتوبر [٢٥٧] ١٩٥٩.

ومع إزالة المعارضة البريطانية لتحديد موعد انعقاد المؤتمر بهذه الطريقة، اتفق جميع الأطراف على إصدار بيان عام في يوم ٢٨ مايو١٩٥٩ يحدد انعقاد المؤتمر في واشنطن في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٩[٢٥٨]. لكن هذا لم ينبئ عن اختتام المناقشات التحضيرية. فقبل أن ينتهي الاجتماع، أعرب العديد من الممثلين عن رغبتهم في مواصلة المناقشات المتعلقة بالمعاهدة، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، واقترح الممثل الأسترالي عدم الإعلان عن انتهاء المحادثات رسميًّا؛ لأنه قد يكون من المستحسن عقد عدد قليل من الاجتماعات المنتظمة في وقت لاحق مع اقتراب موعد المؤتمر[٢٥٩].

وصل عدد هذه الاجتماعات القليلة إلى ثلاثة عشر اجتماعًا؛ حيث استؤنفت الاجتماعات التحضيرية في ١٣ يولية ١٩٥٩. وناقشت الأطراف مشروع أمريكي معدل لمواد المعاهدة المقترحة التي تم توزيعها من قبل. وقد استعرض دانيلز هذه المسودات الجديدة وأوجز التغييرات التي طرأت على المشروعات التي تم توزيعها في نوفمبر الماضي. وكانت النقاط الرئيسة في هذا الاستعراض هى وجود اتفاق عام حول أهداف المادة الرابعة الخاصة بتجميد الوضع القانوني القائم، بعض النظر عن إثارة بعض المندوبين لبعض نقاط الصياغة فيما يتعلق بهذه المادة. وظلت منطقة التطبيق تشكل صعوبة، كما اعترضت بعض الوفود على إحالة المنازعات إلى محكمة العدل الدولية بناء على طلب طرف واحد فقط؛ وكانت هناك وجهات نظر متباينة بشأن العلاقة بين المعاهدة وغير أطراف المعاهدة؛ وبالتالي لم تتم صياغة هذه المادة[٢٦٠].

وأكدت المناقشات العامّة حول مشروعات المواد المنقحة مع المندوب السوفيتي، يوري فيليبوف Yuri Filippov[٢٦١]، على أن المادة الرابعة كانت أكثر المواد إثارة للجدل، إلا إن حكومته باتت مستعدة الآن للموافقة على إدراج مادة بشأن الحقوق والمطالبات في ضوء سياستها الساعية إلى إبرام معاهدة. ولكن أكد فيليبوف على رغبة حكومته في أن تتضمن المادة الأولى حظرًا محددًا للقواعد والتحصينات والمناورات العسكرية واختبارات الأسلحة، واعتقاد حكومته كذلك أنه لا يجوز إحالة المنازعات إلى محكمة العدل الدولية إلا بعد موافقة جميع أطراف النزاع؛ وتفضيلها تطبيق المعاهدة على المنطقة جنوب ٦٠ درجة مع حذف الصياغة التي تحذف أعالي البحار من هذه المنطقة؛ لصعوبة تحديد حدود أعالي البحار، ولن يؤدي إدراجها إلى صعوبات مع غير الأطراف، وأبدى أسف حكومته على أن المادة الخاصة بعلاقة المعاهدة مع غير الأطراف لم تتم صياغتها بعد[٢٦٢].

وكانت تعليقات المندوب السوفيتي بشأن المادة الرابعة موضع ترحيب من المندوب الأسترالي؛ لأنه وجد أنه لمن المشجع معرفة أنه يوجد إجماع أساسي حول هذه المسألة. وأضاف أن الأمر الأكثر صعوبة يتعلق بالعلاقة بين المعاهدة وغير الأطراف، وتساءل عما إذا كان فيليبوف يعتزم تقديم اقتراح محدد بشأن هذه النقطة في المستقبل القريب. وبالفعل في اجتماع ٢٨ يولية ١٩٥٩، قدم فيليبوف مشروع اقتراح سوفيتي بشأن مسألة غير الأطراف التي نصت على أن "أي دولة ترغب في الانضمام إلى معاهدة أنتاركتيكا لها الحق في ذلك". وقدم فيليبوف أيضًا مقترحات حول تسوية النزاعات، ومنطقة التطبيق والاستخدام السلمي التي عبرت عن تفضيلات الحكومة السوفيتية المشار إليها أعلاه[٢٦٣].

وعلى الرغم من عدم وجود اعتراضات على المشروع السوفيتي للمادة الأولى – الاستخدام السلمي– والتي أشار دانيلز إلى أن صياغة هذا المشروع هى نفسها كما في المشروع الأمريكي الذي تم توزيعه في نوفمبر الماضي– كان هناك خلاف كبير حول

قضية الانضمام. كما هيمنت قضايا منطقة التطبيق وتسوية المنازعات والسلطة القضائية وجدول الأعمال الموضوعي للمؤتمر على المناقشة في الاجتماعات الإحدى عشرة الأخيرة[٢٦٤].

وفي الوقت الذي تُركت فيه هذه القضايا عالقة حتى يبت فيها المؤتمر المزمع عقده في أكتوبر ١٩٥٩، فإن الوفود نجحت في التوصل إلى اتفاق حول جدول أعمال للمؤتمر. ففي الاجتماع الذي عقد في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٩، قام ممثل الولايات المتحدة، جورج أوين George Owen، بتوزيع جدول أعمال لعرضه على رئيس المؤتمر بهدف تسهيل إجراءاته. وتم الاتفاق على التوصية بجدول الأعمال هذا باعتبارها قائمة أولية لتوزيع العمل على لجنتين على الأسس التالية: تنظر إحدى اللجنتين في قضايا استخدام أنتاركتيكا للأغراض السلمية؛ حرية البحث العلمي؛ التعاون الدولي في مجال البحث العلمي في أنتاركتيكا؛ والتفتيش لأغراض ضمان الاستخدام السلمي ومراعاة أحكام المعاهدة. وتنظر اللجنة الأخرى في قضايا علاقة المعاهدة بالبلدان غير الأطراف؛ قضايا الحقوق والمطالبات في أنتاركتيكا؛ منطقة تطبيق المعاهدة؛ تسوية المنازعات الناشئة وفق المعاهدة؛ بند الإجراءات الإدارية؛ السلطة القضائية على الأشخاص والجرائم في أنتاركتيكا؛ الأحكام النهائية؛ ديباجة؛ ومشاورات بانتظار سريان المعاهدة[٢٦٥].

وهكذا تم إعداد المسرح لعقد مؤتمر أنتاركتيكا. واتسمت المرحلة الأخيرة من الاجتماعات التحضيرية بمشاركة سوفيتية نشطة في تناقض تام مع موقفه خلال المرحلتين السابقتين. وعلى الرغم من أن بعض المشاكل ظلت قائمة، فإن مشروع المادة الرابعة بشأن "تجميد" الوضع القانوني الراهن للمطالبات والحقوق – وهى أساس المعاهدة المقترحة – بدت مقبولة من الجميع بعد تغيير الاتحاد السوفيتي موقفه. ولكن كيف حدث هذا التحول؟ وهل كانت القيادة عاملًا حاسمًا في التغلب على هذه العقبة؟

في واقع الأمر، يعود الفضل في ذلك إلى استراليا. فقد أجرى وزير الخارجية الأسترالي؛ ريتشارد كايسي، على هامش مؤتمر اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى الذي عقد في أستراليا، محادثة خاصة في ١٢ مارس ١٩٥٩ مع نائب وزير الخارجية ورئيس الوفد السوفيتي، نيكولاي فيروبين Nicolai Firubin حول إعادة التبادل الدبلوماسي بين موسكو وكانبيرا بعد تعليقه نتيجة قضية بتروف(٢٦٦). وخلال النقاش أثار كايسي أيضًا مسألة القارة القطبية الجنوبية، وشرح الأهداف والمصالح الأسترالية. وأوجز فيروبين ما يعتقد أنه وجهة نظر حكومته حول أنتاركتيكا، مشيرا إلى أن الاتحاد السوفيتي يعتقد أن مسألة الحقوق الإقليمية والمطالبات في المنطقة ينبغي ألَّا تكون جزءًا من المداولات الجارية بشأن أنتاركتيكا، ولكن ينبغي التعامل معها بشكل منفصل، ربما في مؤتمر منفصل يعقد في وقت مناسب(٢٦٧).

وفي اليوم التالي، تسلم فلوبين رسالة من كايسي تعبر عن وجهة نظر أستراليا حول مسألة تجميد المطالب الإقليمية في المنطقة. وأشار كايسي في الرسالة إلى أن أستراليا تفكر مليًّا في هذه المسألة وسيكون لديها شكوك كبيرة حول ما إذا كانت ستوافق على المشاركة في معاهدة لا تتضمن في جوهرها الأحكام التي تتشدها. وإذ يشدد على اعتقاده بوجود سوء فهم جوهري في الموقف السوفيتي كما أوضحه فلوبين، ذهب كايسي إلى أن أستراليا دعمت نصًّا في معاهدة أنتاركتيكا حتى يحدث تأثيران: الأول: تعليق جميع مسائل السيادة الإقليمية الخلافية بشكل مؤقت؛ والآخر إيجاد وضع قانوني لا يؤدي فيه نشاط أي دولة في أنتاركتيكا –سواء كانت مدعية أو غير مدعية– بعد سريان المعاهدة، إلى تحسين مطالبتها القانونية بالسيادة أو وحقوقها القائمة(٢٦٨).

وأوضح كايسي أن الحكومة الأسترالية تعتقد أن مشروع المادة الرابعة التي يجري مناقشتها حاليًّا في اجتماعات واشنطن يمكن أن تحقق هذا الهدف، وأنها يمكن "أن تفعل ذلك دون الإضرار بالمصالح والتطلعات المشروعة للقوتين الكبريين غير المدعيتين المعنيتين بأنتاركتيكا"، أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وبناء على

ذلك، لا ترى أستراليا أي ميزة في إبرام معاهدة فشلت في تحقيق هذا الهدف؛ وإذا كان الاتحاد السوفيتي يشعر بأي شك في أن النص المقترح للمادة لا يحقق هذا الهدف، فستكون حكومته أكثر استعدادًا للنظر في أي مشروه بديل، وأشار إلى أنه تم إرفاق شروط مشروع المادة ذات الصلة. وأنهى كايسي بعد ذلك الرسالة مشيرًا إلى أنه سيكون أكثر اهتمامًا بالحصول على تعليقات فيروبين بشأن هذه المسألة(٢٦٩).

ولم يكن هناك رد فوري من فروبن، ولكن في ٢٨ إبريل ١٩٥٩ التقى السفير الأمريكي دانيلز برئيس الوفد السوفيتي في الاجتماعات التحضيرية فيليبوف في وزارة الخارجية. وخلال اللقاء أبلغه فيليبوف بأن حكومته تدرس الآن نسختين بديلتين على الأقل للمادة الرابعة، في إشارة للمرة الأولى إلى تغير الموقف السوفيتي الصارم بشأن هذه المسألة(٢٧٠).

وتأكد ذلك عندما ذهب دانيلز إلى مأدبة غداء في السفارة السوفيتية في واشنطن في ١١ مايو ١٩٥٩ بدعوة من السفير السوفيتي، حضرها مستشار السفارة ميخائيل سميرنوفسكي Mikhail Smirnovsky وفيليبوف. وأثار مينشيكوف موضوع قارة أنتاركتيكا، وأعرب عن اهتمامه بمناقشة وتحليل أي نقاط خلاف قد تكون موجودة بين موسكو وواشنطن. وأشار مينشيكوف إلى معظم النقاط الرئيسة التي كانت قيد المناقشة آنذاك في الاجتماعات التحضيرية. وأوضح مينشيكوف أنه لم يكن هناك خلاف أساسي بين الدولتين فيما يتعلق بالاستخدام السلمي لأنتاركتيكا، لكن كان هناك سوء فهم واضح فيما يتعلق بالمشروع الأمريكي بشأن موضوع الحقوق والمطالبات، ولم يتوقع أي صعوبات فيما يتعلق بأحكام التفتيش الخاصة بالمعاهدة؛ لكنه لم يفهم سبب عدم مشاركة الدول الأخرى التي لها مصلحة في أنتاركتيكا في المعاهدة ؛ وأكد على أنه وزملاءه على استعداد للتوافق مع المؤتمر، وسيكون من المفيد أن تتم تسوية جميع نقاط الخلاف المحتملة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مسبقًا(٢٧١).

وفيما يتعلق بقضية الحقوق والمطالبات، رد دانيلز بأنه "ربما يمكن وصف الخلاف الظاهر على أنه سوء فهم للأهداف وليس في المضمون". وناقش دانيلز ومانشيكوف مزايا وعيوب مثل هذه المادة دون التوصل إلى نتيجة ملموسة، ولكن بدا الاتحاد السوفيتي أكثر استعدادًا لمناقشة المسألة من أجل البحث عن صيغة مقبولة، في ضوء توافق الرؤى بين البلدين بشأن هذا الموضوع. وبعد اجتماعين بين سميرنوفسكي وفيليبوف ودانيلز تم تخطي العقبة بشأن تجميد الوضع القانوني القائم كما ورد في مشروع المادة الرابعة، وظل الخلاف فقط حول مسألة الانضمام إلى المعاهدة وتسوية المنازعات(٢٧٢).

ولكن لماذا أبدى الاتحاد السوفيتي هذا التجاوب مع واشنطن؟ ربما لأن تجاوبه سيعود بالنفع على الاتحاد السوفيتي ويسبغ الشرعية على وجوده في أنتاركتيكا على قدم المساواة مع الدول الغربية الأخرى المدعية وبموافقتها، وربما حاول أن يخطو خطوة من شأنها توفير أجواء إيجابية لاجتماع القمة الذي سيعقد في كامب ديفيد بين خروشوف وأيزنهاور في سبتمبر ١٩٥٩. وفي ضوء التشاور الوثيق بين واشنطن ولندن حول أنتاركتيكا طوال العامين السابقين، يمكن افتراض أن دانيلز أبلغ بريطانيا بهذا التطور. وهذا يُفسّرُ القبولَ البريطاني بتاريخ أكتوبر لافتتاح المؤتمر الذي تم الاتفاق عليه عند استئناف الاجتماعات التحضيرية في ١٣ مايو.

وتأكد موقف الاتحاد السوفيتي في أوائل يونية ١٩٥٩ عندما تلقى كايسي رسالة من فيروبين عن طريق السفارة البريطانية في موسكو أكد فيها أن الجانب السوفيتي على استعداد للموافقة على نص المادة الرابعة بالشكل المشار إليه؛ انطلاقًا من حقيقة أن مسألة الملكية الإقليمية لأنتاركتيكا تظل مفتوحة بعد أن يتم تمرير هذا النص. وبناءً على ذلك، ذكر فيروبين أن ممثل الاتحاد السوفيتي في المحادثات في واشنطن قد تلقى تعليمات بالموافقة على المادة الرابعة من مشروع المعاهدة(٢٧٣). ولكن كانت هناك أيضًا لدغة محتملة في ذيل رسالته. فقد أشار فيروبين في الفقرة الأخيرة إلى وجود ثمن مقابل الموافقة

السوفيتية على صياغة المادة الرابعة؛ حيث أعرب عن أمله في أن يسمح الاتفاق بتنظيم قضايا أخرى تتعلق بمعاهدة أنتاركتيكا: "إذا كان الجانب الأسترالي سينظر بدوره في إمكانية توجيه الممثل الأسترالي في المحادثات في واشنطن لدراسة المقترحات التي قدمها الجانب السوفيتي في هذه المحادثات بروح من التعاون، فهذا من شأنه أن يساعد في رأينا على وصول المحادثات إلى نتائج مثمرة"(٢٧٤).

وعندما أطلع المندوب الأسترالي ممثلي الأرجنتين وبريطانيا وتشيلي ونيوزيلنده والولايات المتحدة على محتويات رسالة فيروبين في اجتماع عقد في واشنطن في ١٣ يونية، كانت وجهة النظر المطروحة أن الالتزام السوفيتي بكتابة هذه الرسالة ينبغي اعتباره ملزمًا لحكومته؛ وبالتالي يمكن افتراض أن مشكلة الحفاظ على الوضع الراهن للحقوق والمطالبات قد تم تخطيها. وشعر المندوبون برضا كبير وأعربوا عن تقديرهم للدور الذي لعبه كايسي في الوصول إلى هذه النتيجة (٢٧٥). ومن الواضح أن مبادرة كايسي كانت عملًا مهمًّا للقيادة الدبلوماسية؛ مما أقنع الاتحاد السوفيتي بمراجعة موقفه من المسألة.

ونخرج من هذا أنه على الرغم من أن هذه الاجتماعات لم تكن حاسمة في ضوء أن التفاهمات التي تم التوصل إليها كانت خاضعة للقرارات التي يتعين اتخاذها في المؤتمر الذي سيعقبها، فإنها اتخذت شكل عملية مساومة مؤسسية. فقد كانت ذات طبيعة ترابطية إلى حد كبير مع محاولة الأطراف ذات المصلحة جني المكاسب المشتركة بدلًا من البحث عن بعض الفوائد على حساب الآخرين. فقد سعت جميعها إلى ضمان ألا تكون أنتاركتيكا موضع خلاف سياسي واستخدام المنطقة للأغراض السلمية فقط.

وفي حين لم يكن هناك اتفاق رسمي على ضرورة أن تسير الاجتماعات بموجب قاعدة الإجماع، فإن التوصيات التي تم تمريرها إلى المؤتمر تم الاتفاق عليها بالتراضي. وركز جميع الأطراف على بعض القضايا الرئيسة وسعوا إلى ابتكار حلول

لهذه القضايا يمكن للجميع قبولها. وأدى ذلك إلى تطوير وصياغة نص تفاوضي – مشروع مواد المعاهدة التي قدمها دانيلز وجرى تنقيحها بعد ذلك– ولائحة الإجراءت الموصى بها وجدول أعمال المؤتمر.

وقد نشأت مشاكل وعقبات جماعية خلال الاجتماعات، أهمها المعارضة السوفيتية خلال المرحلة الأولى لمناقشة القضايا الموضوعية، والمعارضة السوفيتية والفرنسية لمشروع المادة الرابعة التي نصت على "تجميد" الوضع القانوني في أنتاركتيكا باعتبارها وسيلة للتغلب على الخلافات حول الحقوق والمطالبات، وهى القضية الجوهرية التي نظرت إليها الأرجنتين وأستراليا وبريطانيا وتشيلي على وجه الخصوص بوصفها شرطًا لا غنى عنه في أي معاهدة في أنتاركتيكا، واتفاقًا مؤقتًا بشأن ما اعتبرته بريطانيا ضرورة قبل انعقاد المؤتمر المقترح.

ولعبت القيادة الريادية دورًا مهمًّا في التغلب على هذه العقبات. فمن خلال استيعاب الإصرار السوفيتي على مناقشة المسائل الإجرائية في الاجتماعات التحضيرية، مارس دانيلز هذا الدور وتمكن من تخطي عقبة كانت كفيلة بإجهاض المباحثات في مهدها. وتحسنت هذه المفاوضة التكاملية بشكل واضح خلال الشوط الأخير من المرحلة الأولى، وفي أثناء المرحلة الثانية عندما لأن الموقف السوفيتي، وخلال المرحلة الثالثة عندما شارك ممثلوه بنشاط ومرونة. كما حاول دانيلز إقناع فرنسا بقبول مشروع المادة الرابعة في سبتمبر وأكتوبر ١٩٥٨. وعلى الرغم من أن جهوده باءت بالفشل خلال المرحلة الأولى من الاجتماعات، فقد بدأت تؤتي ثمارها خلال المرحلة الثانية. علاوة على ذلك، فإن دور كايسي في إقناع السوفييت بإعادة النظر في مشروع المادة الرابعة في ضوء حججه التي أعرب عنها لفيوربن خلال اجتماعهما في أستراليا في مارس ١٩٥٩، وما جاء بعد ذلك في الرسالة إلى فيوربن، كان أيضًا مهمًّا في هدم الجمود القائم بشأن المطالبات والحقوق، بصورة أوصلت الجميع إلى أعتاب مؤتمر واشنطن.

مؤتمر واشنطن حول أنتاركتيكا "أكتوبر– ديسمبر ١٩٥٩"

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بفضل فطنة مندوبها السفير دانيلز من الوصول بسفينة المفاوضات التمهيدية إلى مرفأ مؤتمر أنتاركتيكا ليصبح القوة الديناميكية وراء المؤتمر، وإن كان لا يحظى بشعبية كبيرة لدى الوفود الأخرى ولاسيما بريطانيا(٢٧٦).

وقد سعت واشنطن إلى تحقيق أقصى استفادة من المؤتمر تتخطى حدود الوصول إلى اتفاق بشأن أنتاركتيكا. فقد حرصت لجنة تنسيق العمليات على تحقيق أقصى قدر من الدعاية للمؤتمر إذا ما تم التعامل معه بشكل صحيح. وأكد السيد هار Harr أنه "يمكن وضع الولايات المتحدة في موقف إيجابي ومستنير وتعاوني"، مشيرا إلى "أننا نمضي قدما في اتجاه حل المشاكل الدولية، ونعمل في حالة الأفعال وليس الأقوال في المناخ الحالي بين الشرق والغرب". إلا إن تركيز دانيلز كان ينصب على الوصول إلى معاهدة جيدة أولًا ليتسنى استغلالها في الدعاية، وهو الأمر الذي وافق عليه هار، قائلا: "من الأفضل عدم استباق الأحداث". ورأى أعضاء آخرون في اللجنة أن مؤتمر أنتاركتيكا يمثل فرصة لمعرفة الموقف السوفيتي المحتمل في مفاوضات جنيف بشأن حظر التجارب النووية(٢٧٧)؛ مما يدل مرة أخرى على أن أنتاركتيكا قد احتلت مكانًا مركزيًّا في العلاقات بين الشرق والغرب أكثر من كونها قطبًا منفردًا.

وقد بدأ المندوبون الدوليون في الوصول إلى واشنطن منذ بداية أكتوبر ١٩٥٩. وللتدليل على عدم اليقين من نتائج المفاوضات، افتتح المؤتمر في ١٥ أكتوبر أي قبل عشرة أيام من الموعد المقرر. وعلى الرغم من أشهر المفاوضات التحضيرية، فإن البلدان الاثنتي عشرة عندما اجتمعت في واشنطن في المؤتمر الرسمي لأنتاركتيكا، لم يكن أحد يعرف تمامًا ما الشكل الذي يمكن أن تخرج به المعاهدة المرجوة، أو ما إذا كان يمكن الوصول إلى مثل هذا الاتفاق. وكانت الولايات المتحدة هى البلد الوحيد الذي يعد مشروع معاهدة كاملا ليكون ورقة عمل للمؤتمر(٢٧٨).

غير أن أول أزمة خطيرة هددت بنسف المؤتمر حتى قبل أن يبدأ حدثت عندما نقل الممثل الفرنسي للمؤتمر، السفير بيير شاربينتيه Pierre Charpentier، للسفير دانيلز ورئيس الوفد الأمريكي السفير هيرمان فليجرHerman Phleger [٢٧٩]، في ١٢ أكتوبر ١٩٥٩ رفض بلاده للمادة الرابعة المتعلقة بتجميد السيادة، على ما يبدو؛ نتيجة شكوك المحامين الحكوميين الفرنسيين في صلاحية مثل هذا البند القانوني في القانون الفرنسي[٢٨٠]. وأثار هذا استياء دانيلز؛ لأن ذلك كان الموقف الفرنسي قبل أكثر من عام، إلا إنهم وافقوا على المشروع الحالي من حيث المبدأ خلال المفاوضات التمهيدية. واقترح دانيلز أن يناقش شاربينتيه هذه المسألة مع الدول الأخرى المطالبة، لا سيما أستراليا، بعد أن أخبره بأن بريطانيا قد أخطرت بالفعل بهذا القرار[٢٨١]. ولعل هذا الموقف الفرنسي جاء نتيجة الشكوك بأن المادة الرابعة قد تكون محاولة أمريكية لتقويض السيادة الفرنسية في أنتاركتيكا؛ ومن ثم كان هناك اعتقاد من جانب دانيلز أن يكون لمواقف أستراليا وبريطانيا تأثير أكبر على فرنسا من الولايات المتحدة، لما تجمعهما مع فرنسا من علاقات أفضل، كما حدث مع الاتحاد السوفيتي من قبل.

واستجاب شاربينتيه لاقتراح دانيلز وذهب إلى السفارة الأسترالية في واشنطن؛ حيث أبلغ وزير الخارجية ورئيس الوفد الأسترالي في المؤتمر، ريتشارد كايسي، بالقرار الفرنسي. وقد أوضح كايسي أن هذا القرار سيدمر المؤتمر والمعاهدة إذا لم يتغير. وفي محاولة منه لإثناء فرنسا عن قرارها، أرسل كايسي رسالة شخصية إلى وزير الخارجية الفرنسي موريس كوف دي مرفيل Maurice Couve du Murville في ١٣ أكتوبر ١٩٥٩، معربًا عن قلقه العميق إزاء القرار الفرنسي، مؤكدا على أن مشروع المادة الرابعة سيوفر الحماية الرئيسة ضد أي ادعاءات سوفيتية على أراضي أنتاركتيكا في أي قطاع، بما في ذلك القطاع الفرنسي. وأكد كايسي على أن مسئولية فشل المؤتمر ستقع فقط على عاتق فرنسا خاصة في ضوء المرونة التي أظهرتها الدول المعنية بأنتاركتيكا، وخاصة الاتحاد السوفيتي، خلال المفاوضات التحضيرية. وأعرب كايسي عن أمله في إعادة

النظر في الموقف الفرنسي من المادة الرابعة قبل انعقاد المؤتمر[٢٨٢].

لكن لم يتحقق أمل كايسي. فقد بدأت الجلسة العامة الافتتاحية للمؤتمر في قاعة وزارة الداخلية الأمريكية في واشنطن في الساعة الحادية عشر من صباح يوم الخميس ١٥ أكتوبر؛ حيث رحّب وزير الخارجية كريستيان هيرتر Christian Herter بالممثلين والمستشارين الذين يشكلون وفود الدول الإثنتى عشرة المشاركة في المؤتمر[٢٨٣]. وفي الجلسة الافتتاحية العامة للمؤتمر، تم انتخاب السفير فليجر رئيسًا للمؤتمر، وألقى ممثلو الأطراف الاثنا عشر بيانات افتتاحية تعبر عن مصالح بلدانهم في أنتاركتيكا وآمالهم وتوقعاتهم للمؤتمر[٢٨٤].

وفي اليوم التالي ١٦ أكتوبر ١٩٥٩، اعتمدت الجلسة العامة الثانية النظام الداخلي للمؤتمر –بما في ذلك قاعدة أن نص المعاهدة المعدة تُقدم فقط للتوقيع إذا تمت الموافقة عليها بالإجماع– التي أوصت بها الأطراف في الاجتماعات التحضيرية، مع تعديل واحد للمادة ٣٧. وهذا التعديل هو حذف عبارة "وفقا للغرض الذي عقد من أجله المؤتمر"[٢٨٥]. ونظّم المؤتمر نفسه بعد ذلك في لجنتين رئيستين التقيتا في أوقات منفصلة مع تناوب الرئاسة. ودرست هاتان اللجنتان معظم الموضوعات في المعاهدة المأمولة باستخدام مشروع المواد التي اقترحت في الاجتماعات التحضيرية أساسًا للمناقشة. وناقشت اللجنة الأولى موضوعات تتعلق بعلوم أنتاركتيكا، ونظرت اللجنة الأخرى في القضايا القانونية والسياسية. ثم اجتمعت لجنة مجمعة حلت محل هاتين اللجنتين للنظر في القضايا العالقة والموافقة على توصيات اللجان. كما عُقدت ٢٦ جلسة غير رسمية لرؤساء الوفود للتعجيل بمناقشة القضايا الموضوعية للمعاهدة [٢٨٦].

المرحلة الأولى: اجتماعات اللجنتين الأولى والثانية (١٦ – ٣٠ أكتوبر ١٩٥٩):

ناقشت اللجنة الأولى خمسة موضوعات هى: حرية البحث العلمي في أنتاركتيكا

(مشروع المادة الثانية)؛ التعاون الدولي في مجال البحث العلمي في المنطقة (مشروع المادة الثالثة)؛ التفتيش (مشروع المادة الخامسة)؛ منطقة التطبيق (مشروع المادة السادسة)؛ علاقة المعاهدة بالدول غير الأطراف والانضمام (مشروع المادة التاسعة). وناقشت اللجنة الثانية خمسة موضوعات هى: استخدام أنتاركتيكا للأغراض السلمية فقط (مشروع المادة الأولى)؛ المطالبات والحقوق في المنطقة (مشروع المادة الرابعة)؛ تسوية النزاعات (مشروع المادة السابعة)؛ السلطة القضائية والإجراءات الإدارية (مشروع المادة الثامنة). وتمت مناقشة موضوعين جديدين أيضًا خلال هذه المرحلة. فقد أثارت الأرجنتين مسألة حظر التجارب النووية والتفجيرات في أنتاركتيكا وناقشتهما اللجنتان. كما اقترحت تشيلي إدراج بند مدة المعاهدة وناقشته اللجنة الثانية [٢٨٧].

وتمخضت المفاوضات عن قبول اللجنة المعنية نصوص أربع مواد. فقد تم قبول مشروع المادة الأولى التي تتناول الأغراض السلمية، مع قبول الاقتراح السوفيتي بحظر أنواع معينة من النشاط العسكري، دون منع استخدام الأفراد والمعدات العسكرية للأغراض السلمية[٢٨٨]. وفي ١٩ أكتوبر تم قبول مشروع المادة الثالثة بشأن التعاون الدولي، مع بعض التعديلات الطفيفة[٢٨٩]. وتم قبول مشروع المادة الخامسة بشأن التفتيش، على الرغم من تعديله، بشكل عام في اللجنة الأولى في ٣٠ أكتوبر[٢٩٠]. ووافقت اللجنة الثانية بشكل عام على مشروع المادة الثامنة، التي نصت على عقد اجتماعات دورية لممثلي الأطراف للتوصية بتدابير إدارية أخرى، على الرغم من أن المادة، إلى جانب المقترحات المتعلقة بها، قد قدمت إلى لجنة صياغة فرعية [٢٩١].

وظلت ثمانية موضوعات دون حل:

أولًا: البحث العلمي: كانت مشروع المادة الثانية والتي تنص على: "أن تكون هناك حرية في البحث العلمي في أنتاركتيكا وفقا لأحكام هذه المعاهدة"، مقبولة بشكل عام من أحد عشر طرفًا، في حين أعربت الأرجنتين عن معارضتها. وربما خشى

الأرجنتينيون من أن تعطى الصيغة السابقة لهذه المادة للسوفييت حرية كاملة فى القيام بما يحلو لهم فى أنتاركتيكا، وما يترتب على ذلك من تآكل السيادة الوطنية للدول المدعية. وهذا أمر لا يمكن أن يقبله الرأي العام الأرجنتيني. ولذلك اقترح مندوب الأرجنتين في اجتماع اللجنة الأولى في ٢٠ أكتوبر أن تنص المادة على: "من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية في البحث العلمي في المنطقة، توافق الأطراف السامية المتعاقدة على التعاون لهذا الغرض مع مراعاة أحكام المعاهدة"[٢٩٢].

وأوضح الوفد الأرجنتيني، في مفاوضات خاصة مع الأستراليين والنيوزيلنديين والتشيليين والبريطانيين والأمريكيين، بأن ما يريده حقًّا هو أن يكون حق النقض من جانب الدول المطالبة ضمنيًّا في المادة الثانية. وهذا أمر غير مقبول بالنسبة إلى الدول المطالبة بما في ذلك الولايات المتحدة التي لم تعترف بأي مطالبات بالسيادة[٢٩٣]. ورفضت وفود الاتحاد السوفيتي ونيوزيلنده واليابان قبول الإصرار الأرجنتيني على إضافة "أكبر قدر ممكن" قبل "الحرية في البحث العلمي". وأبلغ رئيس الوفد الأرجنتيني رؤساء الوفود الآخرين بأن "أي التزام أقوى من اتفاق للتعاون لن يكون مقبولًا لدى حكومته، وإذا ما استمر الإصرار على ذلك، فإن ذلك سيجبر الأرجنتين على الانسحاب من المؤتمر[٢٩٤]. ولكن يبدو أن اقتراح نيوزيلنده في اجتماع ٢١ أكتوبر، لتقييد الحرية البحث العلمي إلى تلك التي بدأت وطبقت خلال السنة الدولية لعلوم طبيعة الأرض يقدم حلًّا ممكنًا للمأزق الذي خلقته اعتراضات الأرجنتين على حرية البحث العلمي الكاملة[٢٩٥].

وفي اجتماع اللجنة الأولى في ٣٠ أكتوبر، استؤنفت المناقشات حول هذا الموضوع مع ممثلي جنوب إفريقيا وأستراليا والاتحاد السوفيتي، مقترحين صياغة بديلة للمادة الثانية. إلا إن الممثل الأرجنتيني عارض المقترحات الأسترالية والسوفيتية، لكنه أوضح أنه يستطيع أن يوصي بأن توافق حكومته على مشروع جنوب إفريقيا، الذي كان نصه مماثلًا لاقتراح نيوزيلنده السابق. وفي ضوء هذه التطورات، تحول الممثل

السوفيتي إلى أرض الواقع و "بروح من الحلول الوسط"، أشار إلى أنه يمكنه قبول اقتراح جنوب إفريقيا أيضًا، مع حذف بعض الكلمات الطفيفة من النص [٢٩٦]. ومن ثم، بدا ان إعادة صياغة المادة الثانية حول البحث العلمي في طريقها لأن تلقى القبول، على الرغم من أنه لا يزال يتطلب موافقة الأرجنتين.

ثانيًا: تسوية المنازعات: بدأت المناقشات حول هذا الموضوع في اللجنة الثانية في ٢١ أكتوبر، وسرعان ما أصبح واضحًا أن أستراليا وفرنسا ونيوزيلنده واليابان وجنوب إفريقيا وبريطانيا وبلجيكا والنرويج تدعم مشروع المادة السابعة، التي تطالب بتقديم المنازعات إلى محكمة العدل الدولية بناءً على طلب أي طرف في النزاع. لكن اعترضت الأرجنتين وتشيلي والاتحاد السوفيتي على هذا البند. واقترح المندوب السوفيتي تعديلًا لمشروع المادة من خلال الاستعاضة عن عبارة "بناء على طلب أي طرف في النزاع" بعبارة "بموافقة جميع الأطراف في كل حالة". وحظيَ هذا التعديل بتأييد من الممثلين الأرجنتينيين والتشيليين؛ لأن الاقتراح السوفيتي يعكس الموقف التقليدي لحكومة الأرجنتين فيما يتعلق بتقديم المنازعات إلى محكمة العدل الدولية [٢٩٧].

ثالثًا: مدة المعاهدة: في اجتماع للجنة الثانية في ٢٦ أكتوبر، اقترحت تشيلي –بدعم من الأرجنتين– أن تتضمن المعاهدة بندًا يحدد فترة المعاهدة بعشر سنوات. ولعل هذا الاقتراح يعكس رغبة تشيلي والأرجنتين في عدم تقييد نفسها بمعاهدة دائمة إذا أرادت الخروج منها حال شعورها أن مصالحها في أنتاركتيكا موضع تهديد. وقد عارضت أستراليا وبريطانيا وبلجيكا هذا الاقتراح؛ لأنه من شأنه أن يخلق تأثيرًا نفسيًّا سلبيًّا يشير إلى أن المعاهدة ذات طبيعة مؤقتة[٢٩٨]. وفي ٢٨ أكتوبر تمت مناقشة هذه القضية مرة أخرى مع شيلي، المدعومة من الأرجنتين، باقتراح نص بمراجعة المعاهدة بعد فترة محددة[٢٩٩].

رابعًا: الاختصاص القضائي. قدمت بريطانيا في ٢١ أكتوبر إلى اللجنة الثانية اقتراحًا بشأن مادة في المعاهدة حول السلطة القضائية للأشخاص والجرائم في أنتاركتيكا.

ورد مندوبا تشيلي والأرجنتين بأن هذه مسألة معقدة للغاية وأحيلت المناقشة إلى لجنة فرعية للصياغة(٣٠٠). وعندما أثير الموضوع مرة أخرى في ٢٨ أكتوبر، تمت مناقشة المادة التي أعدتها لجنة الصياغة الفرعية. وكان مشروع المادة ينص على أن "مراقبي التفتيش والعاملين في المجال العلمي يتمتعون بالحصانة من السلطة القضائية لجميع الأطراف السامية المتعاقدة بخلاف تلك التي يكونون من رعاياها فيما يتعلق بجميع الأفعال أو الإغفالات التي تحدث في أثناء وجودهم في أنتاركتيكا لأغراض ممارسة وظيفتهم". وينص مشروع القرار أيضًا على أنه "لتجنب حدوث منازعات فيما يتعلق بممارسة الاختصاص القضائي في أنتاركتيكا (الأطراف المتعاقدة السامية)، في أي حال قد ينشأ فيه مثل هذا النزاع، سوف تتشاور على الفور بهدف الوصول إلى حل مقبول للطرفين". وفي الوقت الذي أيدت فيه فرنسا والأرجنتين وتشيلي هذا النص، فقد أشارت أستراليا ونيوزيلنده إلى أنهما تفضلان توسيع نطاق حصانة الأفراد المرافقين، وفضلت جنوب إفريقيا والاتحاد السوفيتي حصانة أوسع على أساس الجنسية(٣٠١).

خامسًا: العلاقة بين المعاهدة والدول غير الأعضاء والانضمام. بدأت المناقشة حول هذا الموضوع مع تقديم الولايات المتحدة لنص جديد يلزم الأطراف ببذل الجهود المناسبة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة؛ حتى لا ينخرط أي شخص في أنشطة مخالفة للمعاهدة. وأشار الاتحاد السوفيتي أيضًا إلى رغبته في انضمام غير محدود إلى المعاهدة من قبل البلدان الأخرى، وهو موقف اتخذه خلال الاجتماعات التحضيرية(٣٠٢).

وعندما تم النظر في مسألة الانضمام مرة أخرى في ٢٦ أكتوبر، أعربت نيوزيلنده عن تأييدها لنص يسمح بانضمام محدود إلى تلك الدول التي لها مصلحة حقيقية في أنتاركتيكا؛ شريطة أن يكونوا أعضاء في الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة. وكرر ممثل الاتحاد السوفيتي في الاجتماع اقتراح حكومته بفتح باب الانضمام إلى جميع البلدان التي تجري أبحاثًا علمية في أنتاركتيكا، سواء كانوا أعضاء في الأمم المتحدة أم لا. واستاء من حصر الانضمام في أعضاء الأمم

المتحدة؛ بحجة أنه تم وضعه لإبعاد الدول الاشتراكية مثل جمهورية الصين الشعبية وألمانيا الشرقية، وكان "يتم طرحه بلا هوادة نتيجة للحرب الباردة التي أراد الاتحاد السوفيتي تصفيتها في أقرب وقت ممكن وفقًا لسياسة التعايش وتعزيز السلام"(٣٠٣).

ولعل واشنطن وضعت هذا البند لإبعاد الدول الاشتراكية، باستثناء الاتحاد السوفيتي الذي كانت قواعده العلمية موجودة بالفعل في أنتاركتيكا، ولجعل المعاهدة شبيهة بالنادي الحصري للموقعين، وربما كانت مناورة من الولايات المتحدة، فتطلب تنازلات من موسكو في بعض النقاط مقابل تخليها عن المادة أو التشدد في هذه المسألة في حالة تشدد موسكو في النقاط الأخرى.

وخلال اجتماع ٢٩ أكتوبر، وضعت تشيلي إضافة جديدة. فقد أشارت إلى اعتقادها بأن وجود نص عن الانضمام إلى المعاهدة لا يشكل ضرورة ملحة؛ نظرًا إلى أن المؤتمر كان يضم جميع الدول التي شاركت بالفعل في السنة الدولية لعلوم طبيعة الأرض، وأن مصالح غير الأطراف يمكن الوفاء بها عن طريق بروتوكول مفتوح لانضمامهم(٣٠٤). وجاءت هذه النخبوية من حكومة كانت قد شددت في السابق على الطبيعة الإمبريالية لبعض المطالبات في أنتاركتيكا بمثابة ضربة أخرى لمناهضة الاستعمار في أنتاركتيكا.

وأكد كايسي في تقريره إلى الحكومة الأسترالية على أن تشيلي ما زالت تعارض مسألة الانضمام، وأنه أجرى محادثات خاصة مع رئيس الوفد التشيلي؛ السفير مورا Mora، وطرح عليه الحجج المؤيدة للمقترحات النيوزيلندية مؤكدًا فشل المؤتمر ما لم يتم قبولها. وطمأنه السفير مورا على أن تشيلي لن تُفشل المؤتمر بسبب هذه القضية؛ ومن ثم استشعر كايسي أن التشيليين سيواصلون معارضتهم لمسألة الانضمام لفترة أطول، وسيقبلون بها إذا وافق السوفييت على حصر الانضمام في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة(٣٠٥). ويعكس هذا مخاوف تشيلي من فتح أبواب القارة على مصراعيها أمام

القوى الشيوعية، وأن تكون قريبة بصورة غير مريحة من أراضيها، بصورة قد تصدر "الفتنة الشيوعية" إليها بعد تجربة حكومة تشيلي مع الشيوعيين أنذاك.

سادسًا: منطقة التطبيق بدأت المناقشات حول هذا الموضوع بنفس المنوال الذي حدث في الاجتماعات التحضيرية أيضًا؛ حيث كان الاتحاد السوفيتي وأستراليا ونيوزيلنده والأرجنتين يؤيدون إدراج أعالي البحار جنوب خط العرض ٦٠ درجة[٣٠٦]. وكانت الولايات المتحدة تميل إلى مشروع المادة السادسة التي تضمنت المنطقة الواقعة جنوب ٦٠ درجة باستثناء أعالي البحار، مشيرة إلى أنه تم عقد المؤتمر للتعامل مع أنتاركتيكا وليس مع نظام أعالي البحار[٣٠٧]. فقد كان من الصعب تحديد هذا في ضوء التوسع والانكماش السنويين لقارة أنتاركتيكا بسبب تجميد وذوبان بحر الجليد. ولعل الولايات المتحدة أرادت تجنب ما قد يضع قيودًا على عملياتها ومناوراتها البحرية في أعالي البحار، وكان هذا الأمر انعكاسًا لمخاوف هيئة الأركان المشتركة.

واستمرت المناقشات حول هذا الموضوع، وأشارت بريطانيا إلى أنها تفضل مشروع المادة السادسة، وأنها مستعدة، إذا رغبت اللجنة الأولى، لتقديم اقتراح ينص على ما يلي: "تنطبق أحكام هذه المعاهدة على المنطقة الواقعة جنوب خط العرض ٦٠ جنوبًا، بما في ذلك جميع الجزر والأرفف الجليدية، ولكنها لا تنطبق على أعالي البحار"[٣٠٨].

وأوضح الممثل البريطاني في الاجتماع التالي للجنة الأولى أن الاقتراح كان يُقصد به أن يشمل المناطق التي يغطيها الجليد الدائم بشكل أو بآخر. وبهذا التوضيح، حظي الاقتراح البريطاني بدعم الممثلين الأمريكيين والبلجيك والفرنسيين، وأعرب الممثل السوفيتي عن دعمه للاقتراح، مقترحًا بشكل شفوي نصًّا للمادة يتضمن نقطة التوضيح. لكن الأطراف الأخرى عارضت استبعاد أعالي البحار من المنطقة. وبناء على طلب شيلي، تم تأجيل النقاش حول هذا الموضوع إلى اجتماع لاحق[٣٠٩]. وفي الجلسة الأخيرة للجنة الأولى في ٣٠ أكتوبر، استؤنفت المناقشة حول هذا

الموضوع، ولكن تم تأجيلها بعد أن قدمت تشيلي اقتراحًا شفهيًّا آخر واتفق على تقديم المقترحات التشيلية والسوفيتية كتابةً[٣١٠].

سابعًا: التجارب والتفجيرات النووية: خلال مناقشة المادة الأولى بشأن "الاستخدام السلمي" لأنتاركتيكا في ٢٠ أكتوبر، ألقى الوفد الأرجنتيني قنبلة ثانية في المؤتمر باقتراح حظر تام للتفجيرات النووية في أنتاركتيكا بغض النظر عن طابعها وأغراضها[٣١١]. وجاء هذا الاقتراح بشكل مفاجئ تمامًا. فقد دعا التعديل السوفيتي للمادة الأولى إلى فرض حظر على جميع تجارب الأسلحة في أنتاركتيكا، إلا إن هذا الاقتراح ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير باستبعاد التفجيرات النووية بجميع أنواعها، بما في ذلك التفجيرات للأغراض السلمية. وأكد مندوب الأرجنتين أن أسباب هذا الاستبعاد تأتي من مخاوفها من خطر الإشعاع[٣١٢]. ومن خلال طرح مسألة التفجيرات النووية في الإجراءات، مع كل أصدائه في الحرب الباردة، يبدو أن الأرجنتين كانت تحاول زعزعة المؤتمر عن عمد بصورة انعكست على تبخر حسن النية التي سادت خلال الأسبوع الأول للمؤتمر بين القوتين الكبيرتين.

واعترضت الولايات المتحدة على اقتراح الأرجنتين المتعلق بالحظر الكامل للتفجيرات النووية على أساس أنها لا تقع ضمن أهداف المؤتمر، وهى مسألة تتعلق بمؤتمر جنيف المعني بالاختبارات النووية. وشعرت واشنطن بأن الحظر النووي قد "يحد بشكل خطير من البحث العلمي"[٣١٣].

ولكن بعد الاتفاق على أن المادة الأولى ليست المكان المثالي لمناقشة الأسلحة النووية، اقترح الأرجنتينيون، بالاشتراك مع الأستراليين، مادة جديدة تمامًا تعالج المسألة النووية تنص على أنه: "يجب ألَّا تجري أي تجارب نووية أو نووية حرارية أو انفجارات ذات طبيعة غير عسكرية، ولا يتم التخلص من نفايات المواد القابلة للانشطار في أنتاركتيكا إلا بعد الإخطار والتشاور بين الأطراف السامية

المتعاقدة". وتم الاتفاق على تغيير العبارة الأولية إلى: "حظر جميع التفجيرات النووية أو الحرارية النووية ذات الطبيعة غير العسكرية"، ومع ذلك ذكر الوفد السوفيتي أنه لا يستطيع التعبير عن موقفه من هذا الاقتراح في هذا الوقت، واتخذ قرارًا بتأجيل المناقشة إلى تاريخ لاحق(٣١٤).

ثامنًا: المطالبات والحقوق: بدأت المناقشات حول هذا الموضوع في اللجنة الثانية في ٢٠ أكتوبر مع تقديم المندوب الفرنسي، شاربينتيه، اقتراحًا بحذف الفقرة التي تنص على أن "لا شيء واردًا في المعاهدة يجب تفسيره على أنه اعتراف من أي دولة موقعة بادعاء أي دولة أخرى أو يكون أساس مطالبة بالسيادة الإقليمية في أنتاركتيكا" من مشروع المادة الرابعة. وقد اعترض ممثلو أستراليا والولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج ونيوزيلنده على هذا الاقتراح، وأعلن جميعهم قبولهم لمشروع المادة الرابعة كما هو. وتأجل النقاش حول المسألة للاجتماع التالي(٣١٥).

وعندما عقد هذا الاجتماع، عارض أيضًا ممثلو جنوب إفريقيا واليابان وبلجيكا الاقتراح الفرنسي، في حين أشار ممثلو تشيلي والأرجنتين إلى قبولهما مشروع المادة الرابعة من حيث المبدأ، مع إدخال بعض التعديلات على النص. وردًّا على هذه المعارضة، شرح شاربينتيه موقف حكومته بالإشارة إلى أن هذه الفقرة تعني ضمنًا الإنكار القانوني لحقوق فرنسا في أنتاركتيكا، وهو أمر غير مقبول. وهذا ما دفع العديد من ممثلي الدول المطالبة وغير المطالبة، بمن في ذلك ممثل الاتحاد السوفيتي، إلى التأكيد على أن إدراج الفقرة "ضروري للحفاظ على التوازن الدقيق في المعاهدة بين المدعين وغير الداعمين"(٣١٦).

وقد أبلغ شاربينتيه الوفود بوصول المستشار القانوني للخارجية الفرنسية؛ البروفيسور أندريه جروس Andre Gros، لحضور المؤتمر بوصفه مستشارًا رئيسًا للوفد الفرنسي. واقترح المندوب البريطاني بعد هذا الخبر أن تؤجل اللجنة إجراء أي

مناقشات حول هذا الموضوع للسماح بإجراء مناقشات خاصة بين المستشارين القانونيين[٣١٧].

وجرت هذه المناقشات الخاصة في ٢٦ أكتوبر. ففي خلال مأدبة إفطار في السفارة الفرنسية، التقى جروس بفيلجر وسير جيرالد فيتزموريس Geral Fitzmaurice المستشار القانوني بالخارجية البريطانية والمستشار الرئيس للوفد البريطاني، وجريجوري تونكين Grigory Tunkin، رئيس قسم القانون والمعاهدات بالخارجية السوفيتية، وأحد الممثلين للوفدِ السوفيتي، لمناقشة هذا النص. وبعد شرح الصعوبة التي واجهتها حكومته في قبول إدراج هذه الفقرة في مشروع المادة الرابعة، اعترف جروس بضرورة أن يحمي المطالباتِ نصٌّ مناسبٌ، وذلك من خلال وضع الفقرة الأولى من المشروع بأكمله في بروتوكول[٣١٨].

وقام فيتزموريس بإعادة صياغة الفقرة التي اعتقد جروس أنها أكثر قبولًا بكثير، وتم الاتفاق على أن يقوم فيتزموريس بصياغة شكل من أشكال البروتوكول ليضع الاقتراح الفرنسي موضع التنفيذ ويعممه للنظر فيه. وقد تم ذلك في الفقرة الفرعية المعدلة (ج) التي تنص على ما يلي: "[لا شيء في هذه المعاهدة يفسر على أنه] مساس بموقف أي من الأطراف المتعاقدة السامية فيما يتعلق باعترافه أو عدم اعترافه بحق أي دولة أخرى في إقليم أو مطالبة أو يكون أساس مطالبة بالسيادة الإقليمية في أنتاركتيكا"[٣١٩].

واستؤنفت المناقشات حول هذا الموضوع في اللجنة الثانية في ٣٠ أكتوبر؛ حيث عرض جروس الموقف الفرنسي فيما يتعلق بالمادة الرابعة التي تضمنت الاقتراح بأن يتم سحب الفقرة الأولى بأكملها من المادة ووضعها في بروتوكول للمعاهدة. وأوضح أن هذا سيحظى بنفس القيمة القانونية للمعاهدة، وسيتعين توقيعه والتصديق عليه مع المعاهدة[٣٢٠]. وهذا يعني أن مشروع المادة الرابعة سيتألف فقط من الفقرة

الثانية، وهذا ما لم يكن يحبذه الممثلون الآخرون الذين أعربوا عن رغبتهم في ألا يتم فصل الفقرتين في المادة الرابعة[٣٢١]. وبالتالي ظل الخلاف بشأن المطالبات والحقوق، واتفق جميع الأطراف على إحالة المادة الرابعة إلى اللجنة الفرعية للصياغة، إلى جانب النصوص التي اقترحتها فرنسا وبريطانيا. وتم الاتفاق أيضًا على تأجيل قرار ما إذا كان النص المتعلق بالحقوق والمطالبات، كله أو جزءًا منه، ينبغي وضعه في مادة أو في بروتوكول، إلى حين عودة النص من اللجنة الفرعية للصياغة[٣٢٢].

ومن ثم قبلت الأطراف عند نهاية المرحلة الأولى من المؤتمر أربع مواد فقط بينما ظلت ثمانية موضوعات معلقة هي: البحث العلمي، تسوية المنازعات، المدة الزمنية، السلطة القضائية، علاقات المعاهدة بغير الأطراف والانضمام، منطقة التطبيق، والاختبارات النووية والانفجارات، والمطالبات والحقوق.

ومن ثم أظهرت هذه المرحلة الأولى من الاجتماعات محاولة جس النبض من جميع الأطراف الحاضرة والدرجة التي يمكن فيها أن تتوأعم مع النصوص المعروضة بشكل لا يشكل الإضرار بمصالحها الأساسية في أنتاركتيكا. وكانت وفود الأرجنتين وتشيلي وفرنسا هى الأكثر معارضة، ولعل هذا مرجعه هو رغبتها في إبقاء الأمر على ما هو عليه في أنتاركتيكا، ولكنها خشيت من أن يتخذ المؤتمر في غيابها قرارات قد تضر بمصالحها في أنتاركتيكا؛ ومن ثم حاولت حضور المؤتمر مع محاولة إفشاله. فقد كانت هذه الدول على استعداد للتوافق بما لا يعرض مصالحها الأساسية للخطر. وهذا يعكس ما كانت تمر به علاقات هذه الدول على الأخص بالولايات المتحدة من توجس وسوء نية واللعب على المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. على العكس تمامًا من هذا كان الوفد السوفيتي – خلال هذه المرحلة على الأقل– أكثر توافقًا مع الوفود الأخرى؛ ربما لعدم تحفيز الوفود الأخرى منذ البداية ضد المصالح والمتطلبات السوفيتية، وأنه لم يحن الوقت لاتخاذ موقف صلب بعدُ حول بعض المواد التي تشكل أساسًا لا يقبل النقاش

في أي موافقة سوفيتية. ومن ثم فضّل الاتحاد السوفيتي سياسة النفس الطويل لتحقيق المصالح السوفيتية في أنتاركتيكا في مواجهة الدول الغربية.

اجتماعات اللجنة المجمعة واجتماعات رؤساء الوفود (٣-٣٠ نوفمبر ١٩٥٩)

بدأت المرحلة الثانية من المفاوضات في مؤتمر أنتاركتيكا في ٣ نوفمبر ١٩٥٩ عندما اجتمعت اللجنة المجمعة لمناقشة الاقتراح الأسترالي-الأرجنتيني المعدل لمشروع جديد حول التجارب النووية والتفجيرات النووية. وقد عقدت ست جلسات أخرى لهذه اللجنة، بلغت ذروتها مع الاجتماع السابع الذي عقد في ٣٠ نوفمبر للموافقة على النص النهائي للمعاهدة. وتخلل هذه الاجتماعات المجمعة ٢٦ اجتماعًا لرؤساء الوفود.

والوثائق الخاصة بهذه المرحلةِ من المفاوضاتِ متفرقة للغاية فيما يتعلق بالمواد الأربعة التي أقرتها اللجنة الأولى والثانية. ولكن يبدو أن المادة الأولى المتعلقة بالأغراض السلمية، والمادة الثالثة المتعلقة بالتعاون الدولي، والمادة الخامسة المتعلقة بالتفتيش، والمادة الثامنة المتعلقة التدابير الإدارية قد تمت الموافقة عليها بسرعة[٣٢٣]. وبحلول أوائل نوفمبر، تم التوصل أيضًا إلى اتفاق حول خمس من القضايا العالقة، وهى: المطالبات والحقوق، وتسوية المنازعات، ومنطقة التطبيق، والاختصاص ومدة المعاهدة. فقد أعلن الممثل الفرنسي في ٥ نوفمبر ١٩٥٩ قبول فرنسا المشروع البريطاني للمادة الرابعة بشأن المطالبات والحقوق، وأنها ينبغي أن تكون جزءًا من المعاهدة وليس في شكل بروتوكول[٣٢٤]. وبحلول ٧ نوفمبر، وافق رؤساء الوفود على المادة السادسة، وهى منطقة التطبيق، بصيغتها المعدلة من قبل بريطانيا والاتحاد السوفيتي في اللجنة الأولى، ووافقوا في ١١ نوفمبر على مادة حول السلطة القضائية تتضمن التعديلات التي اقترحتها فرنسا وأستراليا[٣٢٥].

مدة المعاهدة: تمت مناقشة مسألة مدة المعاهدة في اجتماع رؤساء الوفود في

٦ نوفمبر؛ حيث أشار ممثل تشيلي إلى أن موقف حكومته الذي يقوم على ضرورة خضوع المعاهدة للإنهاء بعد فترة معينة عن طريق أي طرف لم يتغير[٣٢٦]. وعندما علم وزير الخارجية الأمريكية بهذا، أصدر تعليماته إلى رئيس الوفد الأمريكي باقتراح أن الفقرة التي تنص على المراجعة في المستقبل ستكون أكثر استحسانًا لأي فكرة عن معاهدة دائمة[٣٢٧]. ولعل الموقف الأمريكي هذا جاء من أن هذا النص لا يضر بالمصالح الأمريكية في أنتاركتيكا، بل على العكس يؤكدها، ويمنح واشنطن المزيد من الوقت لمراجعة وإدخال تحسينات على بنود المعاهدة عند الضرورة إذا ثبت أنها تضر بالمصالح الأمريكية.

ولاقى هذا الاقتراح استحسانًا كبيرًا، وفي اجتماع لرؤساء الوفود في ١١ نوفمبر، تمت الموافقة على مادة تنص على عقد مؤتمر مراجعة بعد مرور ٤٠ عامًا، على الرغم من أنه قد لوحظ في أسفل النص أن تشيلي والأرجنتين احتفظتا بموقفهما وفضلتا ٣٠ عامًا[٣٢٨].

تسوية المنازعات: طرحت هذه المسألة في اجتماع لرؤساء الوفود في ٦ نوفمبر؛ حيث كرر ممثلا الاتحاد السوفيتي وتشيلي موقفهما الرافض بشأن للإحالة الإجبارية للنزاعات إلى محكمة العدل الدولية. واقترح الممثل البريطاني عندئذ أن ينص مشروع المادة السابعة على أن الإشارة إلى المحكمة يجب أن تكون بالاتفاق بين أطراف، وأن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الإشارة إلى المحكمة لا يعفي الأطراف من مسئولية الاستمرار في محاولة حل النزاع بالوسائل السلمية الأخرى. وهذا الحل التوافقي هو الذي أدرج التعديل السوفيتي السابق لمشروع المادة السابعة الذي يلغي السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، وأحيل إلى لجنة فرعية لصياغة التقرير النهائي بشأنها[٣٢٩].

وهكذا تم التوصل بحلول أوائل نوفمبر ١٩٥٩ إلى اتفاق بشأن تسع مواد. لكن واجهت الأطراف صعوبة في التوصل إلى حل بشأن ثلاث قضايا أخرى كان قد

تم التفكير في إدراجها في المعاهدة. وكانت هذه هي القضايا الرئيسة الشائكة خلال هذه المرحلة الثانية من المؤتمر.

البحث العلمي: على الرغم من قبول أحد عشر طرفًا للمادة الثانية التي تمت إعادة صياغتها بشكل كبير في ٣٠ أكتوبر، فإن الحاجة إلى موافقة الأرجنتين كانت لا تزال قائمة. فقد بدا واضحًا أن الأرجنتين كانت تخشى من أن المشروع الأصلي لهذه المادة قد يضفي شرعية على التعدي على ممتلكاتها التي تدعي أنها أراضيها ذات السيادة في أنتاركتيكا. وعلى الرغم من أن وفد الأرجنتين في المؤتمر بدا أكثر مرونة حول هذه القضية بنهاية المرحلة الأولى من المفاوضات، فإنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن(٣٣٠). وعلى الرغم من توجه السفارة الأمريكية في بوينس أيرس، بناءً على تعليمات الخارجية الأمريكية، في ٥ نوفمبر ١٩٥٩ إلى الرئيس الأرجنتيني فروندیزي Frondizi لمناقشة هذه المسألة، فإن موقف الأرجنتين بشأن المادة الثانية ظل صارمًا، ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول المادة(٣٣١).

وفي ١٠ نوفمبر ١٩٥٩، تحدث رئيس الوفد الأرجنتيني، السفير أدولفو سيلنجو Adolfo Scilingo، إلى فليجر بعد تأجيل اجتماع رؤساء الوفود، وأكد على أن حكومته لا تزال تعارض هذه المادة. وأوضح سيلنجو أن حكومته ترغب في وجود نص لا يسمح للأجانب بدخول القطاع الارجنتيني دون موافقة مسبقة، وكذلك نص يغادرون عند طلبها ذلك. وفي إدراك واضح من الوفد الأرجنتيني لعواقب موقف حكومته هذه، أشار سيلنجو إلى أنه يشعر بأنه إذا رفضت الأرجنتين تنفيذ هذه الاتفاقية، يمكن للأطراف الإحدى عشرة الأخرى أن تفعل ذلك بدونها؛ عندئذ تتعرض الأرجنتين لنقد عالمي بسبب إخفاقها في الدخول في معاهدة تهدف إلى ضمان السلام في أنتاركتيكا مع تفتيش كافٍ؛ وسيشعر حلفاء الأرجنتين في معاهدة ريو بأن دعائم أمن نصف الكرة الغربي الذي رسخته هذه المعاهدة سوف يتضرر بسبب عدم التوقيع على معاهدة أنتاركتيكا؛ وسيجبر الدول التي لم تقدم مطالبات في السابق على تقديمها

وخاصة زيادة الأنشطة السوفيتية وتقديم مطالبات بالسيادة على أجزاء من القارة[٣٣٢].

ولهذه الأسباب؛ اقترح سيلنجو أن تستخدم واشنطن بعض الوسائل رفيعة المستوى لتنقل إلى الحكومة الأرجنتينية "وجهات نظرها حول مدى استصواب توقيع الأرجنتين للمعاهدة وخاصة فيما يتعلق بالصعوبات التي قد تنشأ إذا لم تفعل ذلك". وأشار سيلنجو أيضًا خلال هذه المحادثة إلى أنه على الرغم من أن الرئيس فروندیزي قد أدرك قيمة المعاهدة ومخاطر عدم الموافقة عليها، فإنه يواجه "معارضة شديدة من القوات المسلحة بقيادة البحرية"[٣٣٣].

وبحلول منتصف نوفمبر ١٩٥٩، بدا واضحًا أن مؤتمر أنتاركتيكا وقع في خضم حملة انتخابية أرجنتينية، ووقوف قطاعات من الصحافة الأرجنتينية وجميع الأحزاب السياسية المعنية وراء الحكومة في موقفها من المادة الثانية، وموقفها من التجارب النووية والتفجيرات في أنتاركتيكا. وبحلول ١٦ نوفمبر، بدا واضحًا أن هاتين المسألتين مرتبطتان ببعضهما البعض عندما أبلغ ممثل الأرجنتين، في اجتماع رؤساء الوفود، أنه تلقى تعليمات بقبول المادة الثانية بصياغتها شريطة أن يكون هناك نص مقبول يحظر التفجيرات النووية في أنتاركتيكا[٣٣٤].

علاقة المعاهدة بغير الأطراف والانضمام: كانت هناك قضيتان متصلتان بهذا الموضوع لم يتم حلهما. وكانت الأولى تتعلق باقتراح الولايات المتحدة لمادة جديدة تلزم جميع الأطراف ببذل جهود مناسبة تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة؛ حتى لا ينخرط أي طرف في أنشطة تخالف المعاهدة. وفي اجتماع رؤساء الوفود في ١٠ نوفمبر، تم الاتفاق على مشروع مادة جديدة–المادة التاسعة– ينص على هذا الالتزام مع إدخال تعديلات طفيفة على النص[٣٣٥].

وكانت القضية الثانية تتعلق بالانضمام. فقد اقترح الممثل السوفيتي في اجتماع لرؤساء الوفود في ١٣ نوفمبر تعديلًا على مشروع المادة بشأن هذا الموضوع ينص على

ما يلي: "تكون هذه المعاهدة مفتوحة للانضمام من جانب أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو أي دولة يتم دعوتها للانضمام إلى المعاهدة من خلال تصويت بالإجماع من الأطراف التي يحق لها تعيين ممثلين بموجب المادة السابعة من المعاهدة"(٣٣٦).

ويكمن أثر هذا التعديل في إلغاء انضمام أعضاء الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة إلى المادة، دون دعوة بالإجماع من الأطراف في المعاهدة. وفي تبريره لهذا الاقتراح، أشار المندوب السوفيتي مرة أخرى إلى أنه إذا تم اعتماد مشروع المادة الأصلية، فسيكون مجحف بحق البلدان الاشتراكية التي حرمت من عضوية الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، في حين تسمح بانضمام أعضاء الوكالات المتخصصة الذين لم يكونوا أعضاء في الأمم المتحدة. وأعرب معظم الممثلين عن رفضهم لهذا الاقتراح السوفيتي، لكنهم أشاروا إلى أنهم سيحيلون المسألة إلى حكوماتهم (٣٣٧).

وعندما طرح ممثل الاتحاد السوفيتي الموضوع مرة أخرى، أشار فليجر إلى أن الولايات المتحدة ستقبل الاقتراح البديل الذي يسمح بانضمام أعضاء الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة إلى جانب التعديل السوفيتي الذي يضيف الدول التي دعيت بالإجماع من الدول المعنية في المادة الثامنة. إلا إن المندوب السوفيتي كرر معارضة حكومته لإدراج عبارة "أعضاء الوكالات المتخصصة"، معتبرًا إياها تمييزًا ضد الدول الاشتراكية عن طريق السماح بانضمام ألمانيا الغربية وكوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية، دون الأنظمة المنافسة(٣٣٨). فقد كان السوفييت يخشون من أن تستفيد بلدان "العالم الحر" من أي شرط للاستثناء على حساب الكتلة الشرقية. وربما يأتي هذا من إحساس السوفييت بأنهم كانوا أقلية معزولة داخل المفاوضات.

ومع تمسك الاتحاد السوفيتي بموقفه من مسألة الانضمام، أعادت الولايات المتحدة النظر في موقفها؛ لأنها لم تكن على استعداد لتدمير المؤتمر والتخلي عن المعاهدة لهذا السبب؛ ولذلك سمح وزير الخارجية هيرتر في ١٩ نوفمبر لفليجر

بالتنازل للاتحاد السوفيتي بشأن هذه النقطة "إذا كان من الممكن بذلك الموافقة على المعاهدة في شكلها الحالي من قبل جميع المشاركين من خلال قبولنا للاقتراح السوفيتي الأخير بشأن الانضمام –أو اللغة التي لها نفس التأثير– وأنت ترى أيضًا أن استمرار العرقلة من جانبنا سيجازف بتحقيق هذه الغاية"(٣٣٩).

وقد اختبر فليجر العزم السوفيتي حول موقفهم في وقت لاحق من ذلك اليوم في اجتماع لرؤساء الوفود. ولكن مرة أخرى لم يتزحزح موقف المندوب السوفيتي، الذي أكد أن لديه تعليمات تمنعه من الموافقة على أي اقتراح آخر غير ما اقترحته حكومته. ولذا تقرر تأجيل البت فيه لحين التوصل لاتفاق بشأن مسائل أخرى عالقة بسبب رفض باقي الأعضاء لهذا الاقتراح(٣٤٠). وأثير النقاش مرة أخرى في اليوم التالي حول مسألة الانضمام في اجتماع رؤساء الوفود عندما أشار ممثلو جنوب إفريقيا وأستراليا ونيوزيلنده إلى قبولهم بالصيغة السوفيتية على الرغم من عدم إعجابهم بها. كما أشار الممثل الفرنسي أيضًا، في ملاحظة خاصة لفيجر، إلى أنه مفوض بقبول الاقتراح السوفيتي إذا قبلته الولايات المتحدة(٣٤١)؛ ربما في محاولة لإلقاء المسئولية في هذا الأمر على الولايات المتحدة، وربما لاقتناعهم بعدم قدرة الدول الاشتراكية الشرقية على مجاراة البرامج الغربية في أنتاركتيكا سواء لبعد المسافة أو القدرات التكنولوجية، أو لإحساسهم بعدم تأثير ذلك مادام أنهم سيكونون الموقعين الأساسيين على المعاهدة.

وخلال اجتماع لرؤساء الوفود في ٢٤ نوفمبر، قبلت الولايات المتحدة بالاقتراح السوفيتي. وأعلن رئيس الوفد الأمريكي أنه في ضوء الموقف السوفيتي من الانضمام، فقد كان الاختيار بين قبول الصيغة السوفيتية أو عدم وجود معاهدة. ونظرًا إلى أن الولايات المتحدة اعتبرت المعاهدة ذات فائدة كبيرة للأطراف وللعالم، فإنها تقبل الصيغة السوفيتية"(٣٤٢).

ولعل ما لمسته واشنطن من مرونة السوفييت حيال بعض القضايا الأخرى جعلها تتساهل بشأن هذه القضية لإدراكها صعوبة الموقف السوفيتي أمام الدول الشيوعية والاشتراكية التي تدور في فلكه إذا قبل بغير هذا، أو أنها أدركت أنها أمام خيارين أحلاهما مر؛ إما الخضوع للتهديد السوفيتي والموافقة على المادة، أو لن تكون هناك معاهدة على الإطلاق، ففضلت الأقل ضررًا.

وقد أدلى ممثلون آخرون، بمن في ذلك الممثل الأسترالي والجنوب إفريقي والبلجيكي والنيوزيلندي والفرنسي والنرويجي والتشيلي بتصريحات مماثلة، في حين أشار ممثلو الأرجنتين واليابان وبريطانيا إلى أنهم لم يتلقوا أي تعليمات بعد[٣٤٣]. وعلى الرغم من عدم الحصول على موافقة نهائية بالإجماع، فإنه لم يتم التعبير عن معارضة الاقتراح السوفيتي، وقطعت الأطراف بالفعل شوطًا نحو تخطي عقبة الوصول إلى اتفاق بشأن مسألة الانضمام.

التجارب النووية والانفجارات: كانت نقطة الخلاف الأخيرة في المؤتمر، وربما كانت أكثر القضايا استعصاءً على الحل خلال هذه المرحلة من المفاوضات، تتعلق بمسألة التجارب والتفجيرات النووية في أنتاركتيكا. فقد استؤنفت المناقشات حول هذا الموضوع في اللجنة الأولى للاجتماع الشامل الذي عقد في ٣ نوفمبر، عندما نظر الممثلون في الاقتراح الأسترالي– الأرجنتيني المشترك بشأن مادة جديدة تحظر أي تفجيرات نووية أو نووية حرارية ذات طبيعة غير عسكرية في أنتاركتيكا، والتخلص من النفايات النووية هناك إلا بعد إشعار مسبق إلى الأطراف المتعاقدة والتشاور فيما بينها[٣٤٤].

وأشار الممثل السوفيتي في هذا الاجتماع إلى دعم الجزء الأول من الاقتراح الذي يحظر جميع التفجيرات النووية والتخلص من مواد النفايات، ولكنه اعترض على إدراج الجزء الثاني على أساس أنه سيقوض المادة الأولى الخاصة بالأغراض السلمية ويُصعَّب عملية التفتيش[٣٤٥]. وكان الإصرار السوفيتي هذا امتدادًا لما أثارته الهند من قبل في عام

١٩٥٦ حول حظر أي تطبيقات سلمية مزعومة للتكنولوجيا النووية في أنتاركتيكا. وربما نبع من اعتقاد الاتحاد السوفيتي بأن هذا قد يشكل خطوة أولى في سبيل تحقيق رؤيته للحد من الانتشار النووي وسباق التسلح في العالم وإعاقة التقدم الغربي في مجال التكنولوجيا النووية، أو محاولة التعامل مع الموضوع في المعاهدة بطريقة تعمل على تحسين الموقف السوفيتي في محادثات نزع السلاح في جنيف في مارس ١٩٦٠ (٣٤٦).

وقد استمر هذا الموقف السوفيتي بشأن هذه القضية طوال هذه المرحلة، على الرغم من الجهود المضنية التي بذلها الممثلون الآخرون للحصول على اتفاق بشأن نصوص بديلة. فقد أعرب الممثلون البريطانيون واليابانيون والنرويجيون والفرنسيون في الاجتماع الثاني للجنة الشاملة في يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٩ عن دعمهم للاقتراح الأسترالي الأرجنتيني. وأكد الممثل البريطاني بأن اعتماد الصيغة السوفيتية سيمنع أي تفجير نووي للاستخدام العلمي السلمي. وردًّا على هذه النقطة، قال الممثل السوفيتي إنه كان من الصعب جدًّا تحديد الفرق بين التفجيرات النووية العسكرية وغير العسكرية؛ وفي هذه الحالة، ينبغي تجنب الأحكام الغامضة التي من شأنها تقويض المادة الأولى وتهديد أحد الأهداف الأساسية للمعاهدة(٣٤٧).

وبحلول ١١ نوفمبر ١٩٥٩، كان من الواضح وجود فجوة واسعة في الأراء حول هذه القضية. وفي اجتماع لرؤساء الوفود، أعلن الممثل السوفيتي أنه تلقى تعليمات من حكومته تفيد بأنه يمكنه الموافقة فقط على مادة بشأن المواد الانشطارية إذا نصت على أنه ينبغي ألَّا تكون هناك تفجيرات نووية في أنتاركتيكا. وفي محاولة للضغط على مفاوضي المعاهدة وإضفاء الشرعية على موقفها، انحاز الممثل الأرجنتيني إلى هذا الرأي، وأعلن أن البرلمان الأرجنتيني قد اتخذ قرارا في الأمس يدعو إلى فرض حظر تام على التفجيرات النووية في أنتاركتيكا(٣٤٨).

وفي اليوم التالي، عزّز الممثل الأرجنتيني موقفه، بدعم من تشيلي، بالإشارة

إلى أنه لا يمكنه قبول المادة الثانية الخاصة بالبحث العلمي والثالثة المتعلقة بالتعاون الدولي، ما لم تكن هناك مادة جديدة تحظر التفجيرات النووية دون موافقة مسبقة من الجميع تضاف إلى المعاهدة. بيد إن الولايات المتحدة لم تجبذ فكرة حظر التفجيرات النووية السلمية، على الرغم من أنهم فكروا بأنه: "قد يؤدي إدراج مثل هذا البند إلى جعل الأرجنتين وتشيلي تنظران إلى المعاهدة على أنها تقدم فائدة إيجابية للحماية من التداعيات، وقد تذهب أكثر من ذلك في التغلب على اعتراضاتهما على المادة الثانية التي يعتبرونها انتقاصًا لسيادتهم[٣٤٩] ومن ثم كان هناك توازن دبلوماسي غير مستقر. فقد كانت واشنطن حريصة للغاية على انضمام الأرجنتين وتشيلي إلى المعاهدة، وذلك بشكل أساسي من أجل الوحدة بين حلفائها في الحرب الباردة.

وفي زحزحة للموقف السوفيتي، أكد ممثله أنه في حين لا تستطيع حكومته قبول الاقتراح الأسترالي الأرجنتيني الأصلي –المشار إليه الآن بالمقترح الأسترالي– وكانت تقدم اقتراحها الخاص بالحظر التام على جميع التفجيرات النووية، فإنها على استعداد للنظر في تعديل يسمح بمثل هذه التفجيرات بعد موافقة مسبقة بالإجماع[٣٥٠].

وفي ١٦ نوفمبر ١٩٥٩، أعلن المندوب الأرجنتيني أن حكومته ستقبل الصيغة التوفيقية المنقحة للمادة الثانية، بشرط إدراج مادة في التفجيرات النووية تتضمن الموافقة بالإجماع، بما في ذلك أعالي البحار. وقد أجّل الوفد السوفيتي، الذي كان آنذاك البلد الوحيد الذي أصر على فرض حظر كامل، المفاوضات للتشاور مع حكومته[٣٥١]. وتفاوضت الولايات المتحدة مع الأرجنتين من أجل حثها على إزالة إدراج أعالي البحار[٣٥٢].

وبدا لوهلة أن المؤتمر كله على حافة الانهيار نتيجة هذه المسألة، وأن السوفييت قد عدلوا عن رغبتهم في إبرام معاهدة، وأن وفدهم كان يحاول تدمير المفاوضات. ففي ١٧ نوفمبر ١٩٥٩، وافق جميع الممثلين في اجتماع رؤساء الوفود،

باستثناء الاتحاد السوفيتي، على اقتراح أرجنتيني أعيدت صياغته ينص على: "لا تُجرَى تفجيرات نووية في أنتاركتيكا إلا بموافقة مسبقة من جميع الأطراف المتعاقدة السامية التي يحق لممثليها المشاركة في الاجتماعات المنصوص عليها بموجب المادة الثامنة". وتأكيدًا على معارضة حكومته لهذا النوع من النصوص، ذكر ممثل الاتحاد السوفيتي أن سبب هذا الموقف كان على أساس أن حظر التفجيرات النووية مسألة مبدأ، كما نوقش في مفاوضات جنيف للتجارب النووية، ولا تخضع للتنازل(٣٥٣).

وقدّم الممثل السوفيتي بعد ذلك اقتراحًا آخر، إذا تم قبوله، فسيقدمه إلى حكومته. وقد نص هذا الاقتراح السوفيتي على: " حظر التفجيرات النووية والتصرف في المواد المشعة التي لا تنتج عن عمليات نووية في أنتاركتيكا... وتصبح هذه المادة سارية المفعول إذا أصبحت جميع الأطراف المتعاقدة في هذه المعاهدة التي يحق لممثليها المشاركة في الاجتماعات المنصوص عليها في المادة الثامنة أطرافًا في اتفاق دولي عام قد يتم إبرامه في المستقبل بشأن استخدام الطاقة النووية بما في ذلك التفجيرات النووية والتخلص من المواد المشعة"(٣٥٤).

ولكن عارض العديد من الممثلين هذا الاقتراح، وأشار فليجر إلى أن قبوله سيؤيد من حيث المبدأ الموقف السوفيتي في مفاوضات حظر التجارب في جنيف – أي أنه ينبغي حظر التفجيرات النووية أولًا ثم ينبغي على الأطراف مناقشة الشروط والظروف التي في ظلها يمكنهم تنظيمها والتحكم بها. وأضاف فليجر أن هذا يتعارض تمامًا مع الموقف الغربي في محادثات حظر التجارب، أي أن الشروط التي يمكن بموجبها إجراء مثل هذه الأنشطة والتحكم فيها مستقبلًا يجب اتخاذ قرار بشأنها قبل حظر التفجيرات(٣٥٥).

وفي اجتماع لرؤساء الوفود في ١٨ نوفمبر، تمت صياغة مشروع مادة جديد من ثلاث فقرات نصت على:

"١- تخضع التفجيرات النووية والتخلص من النفايات المشعة في أنتاركتيكا للقواعد نفسها التي تقرها اتفاقيات دولية، ويحق للأطراف المتعاقدة والتي يحق لممثليها المشاركة في الاجتماعات المنصوص عليها في المادة الثامنة، أن تكون هى الأطراف المعنية باستخدام الطاقة النووية، بما في ذلك التفجيرات النووية والتخلص من النفايات المشعة.

٢- ولحين إرساء هذه القواعد المتفق عليها، تحظر التفجيرات النووية في أنتاركتيكا والتخلص من المواد المشعة بخلاف النفايات الناتجة عن العملية النووية في أنتاركتيكا.

٣- بغض النظر عما سبق، من المتفق عليه أنه يجوز للأطراف المتعاقدة التي يحق لممثليها المشاركة في الاجتماعات المنصوص عليها في المادة الثامنة، بموجب موافقة مسبقة بالإجماع، أن تمنح تنازلًا عن تطبيق المعيار الثاني. ويتعلق هذا التنازل حصريًّا بمواصلة تشجيع البحث العلمي في أنتاركتيكا أو تطورها السلمي أو بالتخلص من النفايات المشعة". وفي إشارة إلى أن هذه الصيغة قد تلبي، على الأقل جزئيًّا، المتطلبات السوفيتية، تعهد المندوب السوفيتي بالتشاور مع حكومته للحصول على مزيد من التعليمات[٣٥٦].

وفي ١٩ نوفمبر، وافق ممثلو الوفود الإحدى عشرة الأخرى على مشروع المادة الجديدة. لكن ممثل الاتحاد السوفيتي لم يحصل على رأي حكومته بشأن المادة حتى ٢٣ نوفمبر؛ حيث أعلن في اجتماع لرؤساء الوفود أن موقف الاتحاد السوفيتي النهائي بشأن هذا الموضوع يقوم على قبول الفقرتين الأولى والثانية من حيث المبدأ، لكن لا يمكنه أن يقبل الفقرة الثالثة[٣٥٧].

وعندما اجتمع رؤساء الوفود مرة أخرى في ٢٤ نوفمبر، أعاد المندوب السوفيتي التأكيد على موقف حكومته النهائي، وهو الأمر الذي وجده رئيس الوفد الأمريكي فليجر متضمنًا قبول مضمون الفقرتين الأولى والثانية أو عدم وجود معاهدة.

وفي ضوء ذلك أبلغ الاجتماع استعداد الولايات المتحدة لقبول الاقتراح السوفيتي. ثم وافق جميع الممثلين الآخرين على الفقرتين الأولى والثانية من مشروع المادة الجديدة باستثناء بريطانيا واليابان انتظارًا لتعليمات حكوماتيهما(٣٥٨). وبدا أن العقبة الرئيسة بشأن قضية التجارب النووية وأمام نجاح المؤتمر قد زالت.

لكن سرعان ما استفاق الجميع على قنبلة كانت كفيلة بنسف المفاوضات عندما أعلن المندوب السوفيتي في اليوم التالي أنه تلقى تعليمات بأن النص الوحيد بشأن التفجيرات النووية الذي يمكنه قبوله هو: "لا تجرى أي تجارب نووية أو حرارية نووية أو انفجارات ذات طبيعة غير عسكرية ولا يتم التخلص من النفايات القابلة للانشطار في أنتاركتيكا". وذكر أيضا أن النص بشأن التفجيرات النووية ليس مناسبًا في المعاهدة ولا يجب إدراجه، ولكن إذا تم تضمينه، يجب أن يكون في الشكل الوارد أعلاه (٣٥٩).

وقد فاجأ هذا التغيير في الموقف السوفيتي المندوبين الأحد عشر الآخرين الذين أشاروا جميعهم إلى أنهم فهموا أن الفقرة الأولى والثانية من المشروع الجديد كانت اقتراحًا سوفيتيًّا ويلقى القبول من جانبهم، وأنهم تلقوا تعليمات بقبول الفقرات على هذا الأساس. وأشارت الوفود الأخرى إلى أن هذه الصيغة السوفيتية الجديدة شملت التجارب وكذلك التفجيرات، وكانت تمثل حظرًا كاملًا ونهائيًّا لن يلغيه أي اتفاق دولي مستقبلي مثلما ورد في المشروع الجديد(٣٦٠).

وطلبت الوفود الحاضرة أن ينقل المندوب السوفيتي إلى حكومته أن موقف البلدان الأخرى المشاركة في المؤتمر يتمثل في ضرورة وجود نص يتعلق بالتفجيرات النووية في أنتاركتيكا من أجل تلبية المتطلبات الأرجنتينية والتشيلية والأسترالية؛ وأن الفقرتين الأولى والثانية من المشروع الجديد مقبولة ؛ إلا إن الاقتراح السوفيتي غير مقبول. وفي يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٥٩، فيما كان من المقرر أن يكون الاجتماع الأخير لرؤساء الوفود، أخبر المندوب السوفيتي الممثلين الآخرين أن حكومته توافق على اقتراح "فقرتين" من حيث

المبدأ مع إجراء بعض التغييرات المطلوبة على النص. ثم قدم نصًّا للمادة يشدِّد على: "حظر أي تفجيرات نووية في أنتاركتيكا والتخلص من مواد النفايات المشعة هناك... وفي حالة إبرام اتفاقات دولية بشأن استخدام الطاقة النووية، بما في ذلك التفجيرات النووية والتخلص من المواد المشعة، يحق لجميع الأطراف المتعاقدة التي يحق لممثليها المشاركة في الاجتماعات المنصوص عليها بموجب المادة التاسعة، أن تطبق القواعد المطبقة بموجب هذه الاتفاقيات في أنتاركتيكا"(٣٦١).

وبعد مناقشة الاختلاف بين هذا النص ونص "فقرتين"، تم الاتفاق على أن الاختلاف الوحيد هو أن الصيغة السوفيتية تطالب بالتخلص من النفايات المشعة الناتجة في أنتاركتيكا في مكان آخر، وأن النص السوفيتي لا يتضمن أي حظر للاستخدام السلمي للمواد النووية في أنتاركتيكا باستثناء التفجيرات. وبناء على ذلك، تم الاتفاق على أنه بإمكان المندوب الأمريكي أن يدلي ببيان في الجلسة الأخيرة للجنة المجمعة يعلن فيه موافقة حكومته على هذا النص(٣٦٢).

وطلب فيلجر والعديد من الممثلين الآخرين بضرورة إحالة هذا النص السوفيتي الجديد إلى حكوماتهم للموافقة عليه، وأن يعقد الاجتماع الأخير للجنة المجمعة في ٣٠ نوفمبر، على أمل الموافقة على النص النهائي للمعاهدة. وفي حالة الموافقة، ستعقد جلسة عامة في الأول من ديسمبر لتوقيع المعاهدة. وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٥٩، تلقى فليجر إخطارًا بموافقة وزير الخارجية هيرتر على النص النهائي الكامل للمعاهدة التي تم التفاوض عليه(٣٦٣).

وبهذا التصريح، تمكن فليجر من الانضمام إلى الممثلين الأحد عشر الآخرين، الذين ضمنوا موافقة حكوماتهم أيضًا، في الموافقة على النص النهائي في اجتماع اللجنة الجامعة. وانعقدت الجلسة الختامية للمؤتمر في الأول من ديسمبر ١٩٥٩؛ حيث قام ممثلو الدول المشاركة الاثنتي عشرة بالتعبير علانية عن موافقتهم

على النص، وقدموا بيانات ختامية، ووقعوا على وثيقة ختامية، وفي حفل خاص، وقعوا على معاهدة أنتاركتيكا التي تكونت من ديباجة وأربع عشرة مادة بعد ٤٨ يومًا من المباحثات هى مدة المؤتمر[٣٦٤].

بيد أن التوقيع على المعاهدة شيء، والتصديق عليها ودخولها حيز التنفيذ شيء آخر. فقد نصت معاهدة أنتاركتيكا في مادتها الثالثة عشرة، فيما يتعلق بالتصديق وبدء النفاذ، على أن تخضع هذه المعاهدة لتصديق الدول الموقعة عليها طبقًا للإجراءات الدستورية الخاصة بكل دولة، وأن تودع وثائق التصديق لدى الحكومة الأمريكية التي اختيرت بموجب هذه الوثيقة لتكون حكومة الإيداع. وستقوم حكومة الإيداع بإبلاغ جميع الدول الموقعة عن تاريخ إيداع كل وثيقة تصديق أو انضمام، وعن تاريخ سريان مفعول المعاهدة. وحال إيداع وثائق التصديق من قبل جميع الدول الموقعة، سيسري مفعول المعاهدة بالنسبة إلى هذه الدول [٣٦٥]. وقد تم استيفاء هذه الأحكام في ٢٣ يونية ١٩٦١، عندما قامت الأرجنتين وأستراليا وتشيلي بإيداع وثائق التصديق الخاصة بها مع الولايات المتحدة. فكانت الدول الثلاثة الأخيرة التي تقوم بذلك[٣٦٦]. وبناءً عليه، دخلت معاهدة أنتاركتيكا حيز التنفيذ ليتشكل من بعدها نظام معاهدة أنتاركتيكا.

الخاتمة:

تعاملت الدول التي أعلنت ادعاءاتها على أنتاركتيكا من منطق أنها أرض بلا صاحب. كما منحت الولايات المتحدة نفسها الحق في تقرير مصير أنتاركتيكا وصياغة السياسات القانونية لحل مشكلة السيادة والادعاءات المتعارضة على الرغم من أنها لم تكن دولة مدعية بالأساس على أراضٍ هناك. فقد شكلت طبيعة العلاقات بين بريطانيا والأرجنتين وتشيلي التي تزداد توترا فيما يتعلق بمطالبهم المتداخلة بأراضي أنتاركتيكا معضلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ إذ كيف يمكنها تجنب الانجرار إلى النزاع والحفاظ على علاقات تعاون مع كل الأطراف، وفي الوقت ذاته تأمين المصالح الأمريكية في أنتاركتيكا. فقد كان السعي وراء مصالح فردية ضيقة لكل دولة يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها. وقد دفع هذا التصور الولايات المتحدة إلى محاولة التوصل إلى حل للمشكلة من خلال تشكيل نظام دولي يحكم وينظم الإجراءات والعلاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة في أنتاركتيكا. وكانت معارضة المطالبين الغربيين أنفسهم لفكرة نظام القطب الجنوبي السبب الرئيس وراء الفشل.

وما زاد من تعقيد القضية هو رغبة الولايات المتحدة وبريطانيا، على وجه الخصوص، في حرمان الاتحاد السوفيتي؛ خصمهما في الحرب الباردة من أي مشاركة نشطة في أي نظام للقطب الجنوبي[٣٦٧]. واشتدت هذه الرغبة بعد الإعلانات السوفيتية لعامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ التي أكدت حقه في المشاركة في أي مناقشات دولية حول مستقبل أنتاركتيكا. وإذا كان صناع السياسة الأمريكية ينظرون في البداية إلى ترتيب سيادة مشتركة من ثماني قوى بوصفه أفضل وسيلة لاستبعاد الاتحاد السوفيتي، إلا إن عدم رغبتهم في الإعلان عن مطالبةٍ كانت عقبة قد فرضت نفسها. وقد أتاحت خطة إسكوديرو إمكان وضع ترتيب له نفس الهدف. فقد عملت السياسة الأمريكية المزدوجة آنذاك التي جمعت بين وضع سياسة تقوم على التخلي عن مبدأ هيوز وإعلان ادعاء أمريكي دون إعاقة جهود الوصول إلى حلول لقضية الادعاءات

بين حلفائها في أنتاركتيكا على إعاقة كل منهما الآخر في ظل تفرق السياسة الأمريكية بين وزارتي الخارجية والدفاع وغياب واضح من رأس السلطة التنفيذية ومتخذ القرار وهو الرئيس هاري ترومان.

وبحلول عام ١٩٥٣، كان من الواضح أن المحاولة الأولى لتشكيل نظام أنتاركتيكا قد انتهت بالفشل. إلا إن التطورات المتلاحقة أدت إلى محاولة ثانية لتشكيل نظام دولي هناك. وقد ارتبطت هذه الأحداث بالتخطيط للسنة الدولية لعلوم طبيعة الأرض وتنفيذها. وعلى الرغم من أن نموذج التعاون الدولي في العلوم الذي تم خلال برنامج أنتاركتيكا ضمن السنة الدولية لعلوم طبيعة الأرض، لم يؤدِّ مباشرة إلى ضغط أي من الدول الاثنتي عشرة التي شاركت من أجل تشكيل نظام أنتاركتيكا، فإن التغلغل السوفيتي في المنطقة باعتباره جزءًا من السنة الدولية لعلوم الأرض قد حدث. فقد تم تأطير مشكلة أنتاركتيكا بشكل مختلف نوعًا ما، لا سيما من خلال الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلنده. وعلى الرغم من أن قضايا المطالبات والحقوق ظلت في صميم مشكلة أنتاركتيكا، فإن المشكلة الأساسية بالنسبة إلى هذه الدول، على الأقل، أصبحت مشكلة إخراج السوفييت من المنطقة. وعندما تم الاعتراف بأن هذا الأمر غير عملي، أصبح الهدف هو احتواء الأنشطة السوفيتية ومراقبتها هناك؛ لأنه لم تكن هناك بدائل أخرى.

وإذا كان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في منتصف وأواخر الخمسينيات يبحثان عن طرق لتعظيم تأثيرهما في العالم، فقد كانا يبحثان أيضًا عن طرق لتخفيف حدة التوتر بينهما وظهر هذا جليًّا في مبدأ التعايش السلمي. وهذا بدا واضحًا خلال مؤتمر أنتاركتيكا عندما سعت الدولتان إلى تذليل العقبات التي واجهتهما في المؤتمر عبر الوصول إلى حلول توافقية لا يخرج فيها غالب ولا مغلوب، إلا ما يمثل مساسًا مباشرًا بمصالح كل من الدولتين كما حدث مع مسألتي العضوية وحظر الأسلحة

النووية. ومن ثم كانت معاهدة أنتاركتيكا تأكيدًا على إمكان توافق القوتين العظميين في ذروة الحرب الباردة في حالة ضمان مصالحهما؛ لأن المعاهدة كانت تمثل بديل مناسب عن إعلان ادعاء أمريكي أو سوفيتي في القارة يجعلهما في مواجهة بعضهما البعض أو في مواجهة مع حلفائهما.

وإذا كان قوام القضية الأساسية لمسألة أنتاركتيكا "البحث عن السيادة"، فإن الادعاءات المتداخلة جعلها تدور حول البحث عن "بديل للسيادة". ولم يكن بديل السيادة الذي بدأته معاهدة أنتاركتيكا تدويلًا حقيقيًّا من النوع الذي اقترحته الهند عندما حاولت إثارة "مسألة القطب الجنوبي" في الأمم المتحدة. لكنه كان نظامًا محدودًا يقتصر على الأعضاء فقط؛ حيث تم تعليق مطالبات السيادة، ولم يتم التنازل عنها؛ لأن الموقعين الأساسين استمروا في ممارسة نفوذ سياسي نشط داخل نظام معاهدة أنتاركتيكا. وبالتالي لم تعمل المعاهدة على تقليص النفوذ السياسي للأطراف الاثني عشر الموقعة بقدر ما عملت على إعادة صياغته ومكنتهم من الاحتفاظ به. وكان إجراء "بحث علمي كبير" في أنتاركتيكا هو تذكرة القبول في هذا "النادي الحصري"، لكن هذه العضوية لم تأتي بسعر بخس[٣٦٨].

وأكد هذا الاختيار للمشاركين على العلاقة بين العلم والسياسة في القارة القطبية الجنوبية. فقد كان العلم هو السلاح الأساسي الذي استخدمته الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها ومصالحها السياسية هناك. فلم يكن جعل أنتاركتيكا قارة "العلم والسلام" سوى تحقيق لأهداف سياسية. ولم يكن من قبيل الصدفة أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا استمروا في الهيمنة على المؤسسات العلمية التي أصبحت تمارس سلطة غير مسبوقة في حكم القارة القطبية الجنوبية. فقد تأسست اللجنة العلمية لأبحاث القطب الجنوبي (SCAR) في عام ١٩٥٨ بوصفها طريقة لمواصلة التعاون العلمي للسنة الدولية لعلوم طبيعة الأرض، ويقع مقرها الدولي

الرئيس في معهد سكوت لأبحاث المناطق القطبية Scott Polar Research Institute في كامبريدج[٣٦٩].

وإذا كانت المعاهدة قد جعلت من أنتاركتيكا أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، وأصبحت نموذج وسابقة لمعاهدات حظر التجارب النووية على نطاق أوسع خلال الحرب الباردة مثل اتفاقية حظر التجارب النووية في عام ١٩٦٣، فإنها لم تكن سوى محطة لصراع جديد. فعلى الرغم من أن اتفاقية القطب الجنوبي ١٩٥٩ أكدت على الطبيعة الخاصة للقطب الجنوبي، فإنها فشلت في حل المسائل الخاصة باستغلال وتوزيع الموارد وتنميتها؛ لأنها لم تتضمن أي نصوص بشأن تنظيم كشف واستغلال الموارد الحية أو غير الحية في القطب الجنوبي؛ فخطط التنمية التي قامت بها الأطراف المتشاورة للاتفاقية عرَّضت مصالح باقي الدول الأطراف في الاتفاقية للخطر، بالإضافة إلى تعارضها مع مصالح الدول غير الأطراف في المعاهدة. الأمر الذي أكد عدم فاعلية النظام القانوني لاتفاقية القطب الجنوبي وضرورة الاتجاه نحو اعتبار القطب الجنوبي تراثًا مشتركًا للإنسانية في الوقت الذي تبلورت فيه أبعاد التطور الجوهري الذي انتقل بالقانون الدولي من التعايش إلى التعاون.

ومما ساعد على بروز هذا المدخل ظهور دول العالم الثالث في المجتمع الدولي ومناداتها بتأكيد المصلحة العامة للإنسانية في القطب الجنوبي. فالقطب الجنوبي بوصفه تراثًا مشتركًا للإنسانية يعني أن الأرض والرفوف الجليدية الملاصقة وأعماق البحار والمياه الخاصة بالقطب الجنوبي غير قابلة للتملك باعتبارها قطاعات أو لأي تقسيم آخر؛ فالمطالب الإقليمية في القطب الجنوبي غير شرعية ولا تصلح أساسًا لأي نظام جديد في القطب الجنوبي. وأن السيادة فوق القطب الجنوبي ثابتة للإنسانية جمعاء، وأن تجرى الأنشطة لصالح الإنسانية جمعاء من خلال جهاز دولي يهيئ الاقتسام المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من القطب الجنوبي[٣٧٠].

ومن ثم ستزيد الحاجة إلى مراجعة هذه المعاهدة في السنوات القادمة؛ لأنها أعطت للولايات المتحدة والدول الإحدى عشرة الأخرى الحق في تحديد مصير قارة تزخر بموارد هائلة خاصة في ظل تنافس دولي شديد على هذه الموارد لاسيما الغاز والبترول والحديد واليورانيوم والمياه العذبة. فإذا كانت معاهدة أنتاركتيكا قد نجحت في إنهاء صراع السيادة على أنتاركتيكا، إلا إنها تفتح صفحة أخرى من الصراع على الموارد قد تشهده السنوات القليلة القادمة.

خريطة توضح ادعاءات الدول على القارة القطبية الجنوبية(٣٧١)

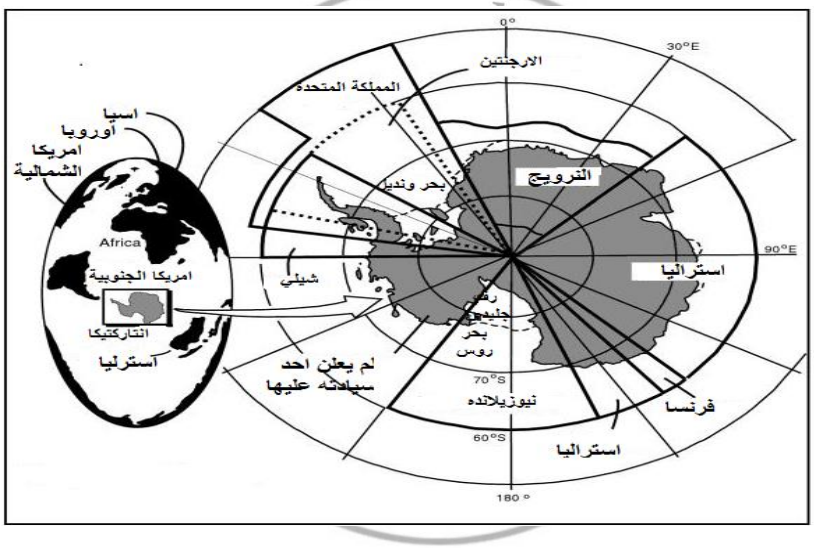

الهوامش

(١)- القارة القطبية الجنوبية أو أنتاركتيكا: تقع في أقصى جنوب الكرة الأرضية، وتبلغ مساحتها ١٢,٥٠٠ مليون كم، أي ما يعادل مساحة أوروبا والولايات المتحدة مجتمعة. ويغطي القطب الجليد الذي يبلغ علوه ٣ آلاف متر، وترتفع فيه سلاسل من الجبال يصل ارتفاعها إلى ٤ آلاف متر، أما المسافة القطبية من البحر إلى البحر فتبلغ ٣٣٣٦٠ كيلو مترًا. وقد اشتق مصطلح "الدائرة المتجمدة الجنوبية" من الكلمتين اليونانيتين anti وarktos اللتين تعنيان معًا "نظير الدب" أو نظير القطب الشمالي الذي يشار إليه بالبرج أركتوس، أو مجموعة الدب الأكبر. انظر:

الزحف الدولي على مجاهل القطب الجنوبي، مجلة المجلات العالمية، المجلد ١، عدد (١١)، يوليو ١٩٥٨، ص ١١.

(2)- سليم أنطون، رحلات حول العالم للكابتن جيمس كوك، تراث الإنسانية، مج ٤، ع٩، ١٩٦٦، ص ٧٥٤؛

Turney, Chris, 1912: The Year the World Discovered Antarctica (Berkeley: Counterpoint, 2012), 11.

(3)- A.G.E. Jones, "Captain William Smith and the Discovery of New South Shetland," *Geographical Journal* 141, no. 3 (1975): pp. 445-461.

(4)- Day, David, *Antarctica: A Biography* (Oxford: Oxford University Press, 2013), p. 20

(5)- لمزيد من التفاصيل حول البعثات التي توجهت إلى الفقارة القطبية الجنوبية انظر:

ماهر زكريا الشيمي، أنتاركتيكا (القارة القطبية الجنوبية)، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد (٥)، ١٩٧٥، ص ٥٩٢؛ الزحف الدولي على مجاهل القطب الجنوبي، ص ١٢.

(6)- جزر الفوكلاند: تبلغ مساحتها ٧٣٨٩ كلم٢. كان الفرنسيون أول من وصل إلى هناك في عام ١٧٦٤، وأطلقوا عليها جزر مالوين Isles Malouines، ثم جاء البريطانيون في عام ١٧٧٠ وأسسوا مركزًا بريطانيًّا في بورت ايجمونت Port Egmont ولكنهم انسحبوا منها في عام ١٧٧٤ تاركين علمهم ولوحة تذكارية من الرصاص محفورًا عليها اسم الملك جورج الثالث، وتبعية الجزر كلها للتاج البريطاني. لكن هذا لم يمنع الإسبان الذين أطلقوا عليها اسم جزر **مالفيناس** Malvinas من البقاء في الجزر حتى عام ١٨٠٦ إلى أن فقدوا الأرجنتين وأرخبيل فوكلاند. **وقامت** الأرجنتين باحتلال الجزر. وفي عام ١٨٣١ أقدم لويس فيرنت Louis Vernet، حاكم الجزر الذي عينته الأرجنتين، على الاستيلاء على ثلاث سفن تجارية بريطانية بحجة انتهاكها لأوامره واقترابها من الجزر. فقدمت الحكومة البريطانية احتجاجًا دبلوماسيًّا للأرجنتين التي لم تبالِ بذلك، فاحتلت بريطانيا الجزر، وطردت الأرجنتين منها في يناير ١٨٣٣. انظر:

سليمان الفيومي: النزاع البريطاني الأرجنتيني حول جزر المالوين، فوكلاند، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد(٥)، أكتوبر ١٩٨٤، ص ص ٢٥٤–٢٥٥.

(7) -Tonnessen, J. N. & Jolnsen, A.O., the History of Modern Whaling, translated by R. I. Christopherson (Australian National University Press, 1982), pp. 179-180, 229.

(8)- Beck, Peter J., "British Antarctic Policy in the Early 20th Century", (Polar Record, Vol. 21, No. 134, 1983), p. 477

(9)– من المهم ملاحظة أن قناة بنما التي تربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهادي لم تستخدم حتى عام ١٩١٤. وعملت جُزر الفوكلاند القريبة مهمة بشكل إستراتيجي بوصفها محطة بحرية للتزود بالوقود.

Hall, Harold Robert, "International Regime Formation and Leadership: The Origins of the Antarctic Treaty", PH.D Thesis, University of Tasmania, 1994, p. 45, note. 15.

(10)– "نظرية القطاع Sector Theory": بنيت في القطب الشمالي على فكرة توزيع الأراضي على أساس جغرافي صرف، وقد أتى بها السيد بورابيه Proirier عضو مجلس الشيوخ الكندي ونظمها الفقيه الروسي لاختين Lkhtine ويحق لكل دولة بمقتضى هذه النظرية أن تمتلك ساحلا في المحيط الشمالي، وتكتسب السيادة على جميع الأراضي الواقعة ضمن مثلث قاعدته الشاطئ المذكور، ورأسه القطب الشمالي، وضلعاه خطا الطول المارانِ من طرفي الساحل شرقًا وغربًا. وقد حاولت بريطانيا الاستناد إلى هذا المبدأ لتعزيز مطالبها في القارة القطبية الجنوبية. انظر

سامي أحمد عابدين: السيادة في القطب الجنوبي، مجلة الدراسات الدبلوماسية، ع ٩، ١٩٩٢، ص ١٨١، هامش ٣١.

(11)– كان زيت الحوت يستخدم في صناعة السمن والصابون والشموع، وأصبح بعد عام ١٩١٤ مادة إستراتيجية مهمة؛ نظرًا إلى أنه أصبح مصدرًا رئيسًا للجرسلين الذي كان مكونًا حيويًّا للمتفجرات المستخدمة في تصنيع الأسلحة.

Kikkert, Peter, Grasping for the Ends of the Earth: Framing and Contesting Polar Sovereignty, 1900-1955, PH.D Thesis, *the University of Western Ontario*, 2015, p. 104.

(12)-Beck, Peter J., "Securing the Dominant 'Place in the Wan Antarctic Sun' for the British Empire: the Policy of Extending British control over Antarctica" (*Australian Journal of Politics and History*, Vol. 29, no. 3, 1983), p. 454.

(13)– استندت الدول الأوربية التي ليست لها صلة جغرافية بنصف الكرة الجنوبي وذات نشاط تاريخي في الاكتشاف، على "نظرية الاكتشاف الأول Frist Discovery" لتأييد مطالبها

في القطب الجنوبي. وتطالب تلك الدول بحقوق سيادية فوق القطب الجنوبي على أساس أنها أول من وضعت قدميها فوقه أو من عبرته عن طريق مكتشفيها. انظر
سامي أحمد عابدين، السيادة في القطب الجنوبي، ص ١٧٩.

Hall, Harold Robert, Antarctica and World Politics: the significance of Political Factors in Antarctic Affairs during the Twentieth Century, M.A thesis, University of Tasmania, 1986, pp. 31-32.

(14)- U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1924, Vol. II, The Secretary of State to the Norwegian Minister (Bryn), Washington, April 2, 1924 (USGPO, Washington, 1924) (here cited as FRUS), pp. 519-520.

(15)-Miller, David Hunter, "National Rights in the Antarctic", Foreign Affairs, Vol. 5, No. 3, 1927, pp. 509-510; Hall, International Regime Formation, p. 49.

(16)– نظرية الاحتلال الفعال Effective Occupation: تصور بعض الكتاب أن الاكتشاف وحده لا يمكن أن يؤسس عليه ادعاءً إقليميًا في القطب الجنوبي، وأنه يمنح حقًا ناقصًا Inchoate Title يبطل زعم تملك الاقليم بواسطة الأطراف الأخرى لفترة غير محددة بعد الاكتشاف الأولي. ومنذ منتصف القرن الثامن عشر، أدخل القانون الدولي على الاكتشاف بعض الشروط الإضافية بحيث صار الاكتشاف لا يحدث آثاره القانونية إلا إذا توافر فيه عنصران؛ أولهما عنصر الحيازة وثانيهما عنصر الإدارة. وكانت العقبة الكبرى لنظرية الاحتلال الفعال، أن مفهوم كل من الحق الناقص والاحتلال الفعال غير واضح، فالممارسة الدولية لم تحدد بدقة تلك الفترة من الزمن التي كان مسموحًا فيها بالحق الناقص، كما يعاب على تلك النظرية عدم وضوح ماهية الأعمال المصاحبة للاحتلال لكي يكون الاحتلال فعالًا، وأنه من الصعوبة بشكل عملي إنشاء درجة معينة من الإشراف على تلك الأرض الشاسعة المهجورة من القطب الجنوبي. انظر:
سامي أحمد عابدين: التراث المشترك للإنسانية في نطاق اتفاقية القطب الجنوبي، المجلة المصرية للقانون الدولي، مج ٤٢، ١٩٨٦، ص ص ٢٥٠–٢٥١.

(17)- Henderson, Gordon G., "Policy by Default: the Origin and Fate of the Prescott Letter", Political Science Quarterly, Vol. 79, No. 1 (Mar., 1964), p. 91.

(18)- Auburn, F. M., Antarctic Law and Politics (London: C. Hurst & Co.; Canberra: Croom Helm, 1982), p. 64.; Kikkert, Op. Cit, p. 145

(19)- Myhre, Jeffrey D., the Antarctic Treaty System: Politics, Law and Diplomacy (New York: Routledge, 2019), p. 24.

(20)- McKercher, Brian, "Reaching for the Brass Ring: the Recent Historiography of Interwar American Foreign Relations", Diplomatic History, Vol. 15, 1991, p. 596.

(21)- Dumbrell, John, the Making of U.S. Foreign Policy, 2nd Ed. (Manchester: Manchester University Press, 1997): pp. 8-9.

(22)- وقد حقق هذا النهج نجاحات ملحوظة على المدى القصير، لكنه أدى إلى إخفاقات رئيسة على المدى البعيد.

Herring, Geroge C., from Colony to Superpower: U.S. Foreign Relations since 1776 (Oxford: Oxford University Press, 2008), pp. 436-473, 444.

(23)-Howkins, Adrian, "the Significance of the Frontier in Antarctic History: How the US West has Shaped the Geopolitics of the Far South", the Polar Journal, Vol. 3, no. 1 2013, pp. 9-10.

(24)- Hall, International Regime Formation, pp. 54-55.

(25)- Porter, Bernard, Empire and Superempire: Britain, America and the World (New Haven: Yale University Press, 2006), p. 65.

(26)- Cohen, Warren, "the American Dream: Empire Without Tears", Global Dialogue, Vol. 5, no. 1-2, 2003, pp. 1-11.

مالك جبر: الإمبريالية الأمريكية وقناة بنما، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢)، اكتوبر ١٩٦٥، ص ص ٣٧-٤٢.

(27)- Kennedy, Duncan, "Toward an Historical Understanding of Legal Consciousness: The Case of Classical Legal Thought in America, 1850-1940," Research in Law and Sociology, Vol. 3 (1980), p. 5, 19 ; Zasloff, Jonathan. "Law and the Shaping of American Foreign Policy: from the Gilded Age to the New Era", NYU Law Review 78, no. 239 (2002): p. 251.

-(28) Wiecek, William M., the Lost World of Classical Legal Thought: Law and Ideology in America, 1886-1937 (Oxford: Oxford University Press, 1998), pp. 12-13, 123-174; Boyle, Francis Anthony, Foundations of World Order: The Legalist Approach to International Relations, 1898-1922 (Durham: Duke University Press, 1999), p. 3; Rosenberg, Emily, "Transnational Currents in a Shrinking World, in A World Connecting," in Emily Rosenberg (ed.) A World Connecting, 1870-1945, ed. (Cambridge: Harvard University Press, 2012), pp. 836-837.

(29)- أكد روت في أثناء عمله وزيرًا للحرب في إدارة روزفلت أن النزاع عندما ينشأ بين دولتين، فإن "الدبلوماسية الجيدة تتمثل في الوصول إلى مثل هذا الموقف الذي يكون فيه الخصم هو

الذي انتهك القانون". فقد أراد روت توفير بيئة دبلوماسية تركز على ما إذا كانت الدولة لديها قانون دولي إلى جانبها، وتروج لنظام قانوني قوي يمكن أن يضع معيارًا واضحًا لممارسات الدول في جميع أنحاء العالم. وأكد روت خلال الحرب الإسبانية الأمريكية أنه يمكن استخدام القوة لضمان الالتزام بالقواعد التي أرادت الولايات المتحدة اتباعها.

Kennedy, Op. Cit, pp. 3-24; Wiecek, Op. Cit, pp. 123-174 ; Zasloff, Op. Cit, pp. 239-373, 290

(30)-Janis, Mark. *the American Tradition of International Law: Great Expectations, 1789- 1914*, Oxford: Oxford University Press, 2004, p. 205.

(31)–كان هذا السبب أيضًا وراء ضم النرويج في عام ١٩٣١ لجزيرة "بيتر الأول Peter I Island" الواقعة داخل الدائرة القطبية الجنوبية.

Norwegian Ministry of Foreign Affairs, Norwegian Interests and Policy in the Antarctic, Report to the Storting (white paper), Aurskog, 2016, p. 10.

(32)- Grattan, C. Hartley, the Southwest Pacific since 1900: a Modern History: Australia, New Zealand, the Islands, Antarctica, (The University of Michigan, 1963), pp. 614-615.

(33)–ادعت كل من الدنمارك والنرويج السيادة على جرينلاند الشرقية. ودافعت الدنمارك أمام المحكمة بأنها قامت بإدارة جرينلاند بأكملها، واستكشفتها واستوطنتها عقب انفصالها عن النرويج بعد عام ١٨١٤. ودافعت النرويج بأن الدنمارك لم تستقر بجرينلاند الشرقية، وأن صياديها رفعوا العلم النرويجي عليها في عام ١٩٣١ واحتلوها باسم النرويج على أساس أنها كانت أرضًا مشاعًا. وقد أصدرت المحكمة حكمها لصالح الدنمارك. واستندت المحكمة في ذلك إلى أن أعمال الدنمارك المتعلقة بالقانون، والاستكشاف، ورسم الخرائط، وما إلى ذلك "تظهر إلى حد كافٍ العنصرين الضروريين لإقامة حق شرعي بالسيادة، أي النية والإرادة لممارسة هذه السيادة وإظهار نشاط الدولة حتى عندما تكون منفصلة عن تاريخ الفترات السابقة". راجع: عمار كوسة: القيمة القانونية للخرائط في التسوية التحاكمية للمنازعات الحدودية والإقليمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١١، ص ص ١٤٤–١٤٦؛

Hall, *International Regime Formation*, p. 54, note 48.

-(34) Kikkert, Op. Cit, p. 294.

(35)– نظر السيطرة الأدنى: نظرًا إلى استحالة الاحتلال الفعال في القطب الجنوبي، فقد لجأت الدول التي لها ادعاءات إقليمية إلى نظرية أخرى مفادها أن الإشراف الأدنى يكفي للمطالبة بالأقاليم غير المأهولة بالسكان أو المتناثرة وغير الكثيفة بالسكان. وعلى الرغم من أن تلك النظرية تجد مصادرها في العديد من القضايا مثل قضية جرينلاند الشرقية وقضية جزيرة

كليبرتون Clipperton Island بين فرنسا والمكسيك في عام ١٩٣١ وجزيرة بالماس Palmas بين هولندا والولايات المتحدة في عام ١٩٢٨، لكنها فشلت في تحديد نوع السيطرة المطلوبة لإنشاء الحق، وكيف تكون السيطرة في الحد الأدنى. أنظر: سامي أحمد عابدين: السيادة في القطب الجنوبي، ص ص ١٨٠-١٨١.

(36)-Moore, Jason K., "Tethered to an Iceberg: United States Policy toward the Antarctic, 1939-1949", (*Polar Record*, Vol. 35, No. 193, 1999), p. 126.

(37)- FRUS, 1947, Vol. 1, International Organizations, Department of State, Policy and Information Statement: Polar Regions (Secret), Washington, January 27, 1947 (Washington, 1972), pp. 1043-1050.

(38)- ذهب بوجز إلى أن مبدأ هيوز تجاهل الظروف البيئية الفريدة للقطب الجنوبي، وأكد أن الاستقرار الفعلي يجب ألا يكون شرطًا لإرساء السيادة. وحث واشنطن على أخذ زمام المبادرة حيال القانون الخاص بالمناطق القطبية، يمكن أن تتفق عليه الدول المطالبة من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف أو مؤتمر دولي. وأراد بوجز أن تحدد الولايات المتحدة تعريفًا خاصًّا للاحتلال للمناطق القطبية. فقد كان يعتقد أنه يجب تصنيفها على أنها "صحارٍ جليدية" وتعامل مثل صحاري إفريقيا، مؤكدًا على أن احتلال"الصحراء الجليدية" لابد أن يتضمن سيطرة الدولة المادية على نقاط الوصول وإخطارًا رسميًّا إلى الحكومات المعنية. راجع:

Moore, Jason Kendall, "Maritime Rivalry, Political Intervention and the Race to Antarctica: US–Chilean Relations, 1939-1949", Journal of Latin American Studies, Vol. 33, 2001, p. 720; Kikkert, Op. Cit, pp. 298-299.

(39)- غادرت البعثة الألمانية إلى أنتاركتيكا في ديسمبر ١٩٣٨. وعندما علمت النرويج بأمر هذه البعثة أعلنت في ١٤ يناير ١٩٣٩ سيادتها على منطقة أرض درونينج مود Dronning Maud Land التي تمتد من حدود تبعية جزيرة فوكلاند في الغرب إلى حدود التبعية الأسترالية لأنتاركتيكا في الشرق. وقد بدأ الالمان عقب وصول البعثة في ١٩ يناير ١٩٣٩ في عمليات رسم الخرائط للمنطقة. وباستخدام طائرتين، أسقطت البعثة خمسمائة رطل من الرماح الفولاذية- التي يمكن أن تهبط في وضع مستقيم في الجليد تعلوها أعلام الصليب المعقوف- فوق مساحات شاسعة للمنطقة. وأعلنت برلين في أعقاب مغادرة البعثة لأنتاركتيكا عن خططها لمتابعة الرحلات في عامي ١٩٣٩ و١٩٤٠. أنظر:

Murphy, David Thomas, *German exploration of the Polar World: A History, 1870–1940* (Nebraska: University of Nebraska Press, 2002), p. 195; Bones, Stian, Norway and past International Polar Years- a historical account, *Polar Research*, Vol. 26, No. 2, 2007, p. 195.

(40)- FRUS, 1939, Vol. II, Diplomatic papers, Vol. II, General, the British Commonwealth and Europe, the Acting Secretary of State to the

Chargé in the United Kingdom (Johnson), Washington, January 6, 1939, (Washington: USGPO, 1956), p. 1.

(41)- FRUS 1939, Vol. II, President Roosevelt to the Secretary of State, Washington, July 13, 1939, p. 7; Moore, Tethered to an Iceberg, p. 127; Kikkert, Op. Cit, p. 360.

(42)- 'Antarctic Is Held Uranium Source', *the New York Times*, 6 November 1946.

(43)- Summerhayes, Colin & Peter Beeching, "Hitler's Antarctic base: the myth and the reality", *Polar Record*, No. 43, Vol. 224, 2007, p. 6.

(44)- FRUS 1939, Vol. II, Memorandum by Mr. Hugh S. Cumming, of the Division of European Affairs, Washington, July 18, 1939, pp. 7-8.

(45)- Moore, Maritime Rivalry, p. 715.

(46)- FRUS, 1939, Vol. II, President Roosevelt to the Commanding Officer of the United States Antarctic Service (Byrd), Washington, November 25, 1939, p. 13.

(47)- FRUS 1939, Vol. II, Acting Secretary of State (Welles) to Diplomatic Officers in the American Republics, Washington, August 8, 1939, pp. 9-10.

(48)- Jacobsson, Marie, *Building the International Legal Framework for Antarctica*, in Paul Arthur Berkman (ed), *Science Diplomacy: Antarctica, Science, and the Governance of International Spaces*, Smithsonian Institution, scholarly Press, Washington, 2011, p. 3.

(49)- Moore, Tethered to an Iceberg, p. 127.

(50)- John White, 'Argentina Claims Antarctic Land in Confl ict with US and Britain', *the New York Times*, 25 July 1939; 'Argentina Listing Antarctic Claims', *the New York Times*, 27 July 1939; Moore, Maritime Rivalry, pp. 721-722.

(51)- "Argentine and Chilean Decrees Related to the Antarctic, 1942-49", *Polar Record*, Vol. 5, no. 39, 1950), p. 479; Mericq, Luís H., *Antarctica: Chile's Claim* (Washington, 1987), p. 59.

(52)- نظرية الجوار Contiguity Theory: طالبت تتشيلي والأرجنتين بأن تكون لهما اعتبارات خاصة لجوارها للقطب الجنوبي. ومع أن نظرية الجوار لها سوابق، إلا ان صلاحيتها باعتبارها مبدأ في القانون الدولي يقابله اعتراض أنه ليست هناك سابقة بشأن تطبيق هذه النظرية من قارة للأخرى، فتطبيق هذه النظرية على القطب الجنوبي غير منطقى وغير معقول لغموضها ولعدم تحديدها للمطالب التي تؤيدها. وأنها ربما تمنح فوائد عظيمة للموقع الجغرافي

الممتاز دون مراعاة للدول التي توجد في ظروف جغرافية غير مواتية، وتطبيقها له تأثير ممزق في العلاقات الدولية بسبب أن مطالب باقي الدول في نصف الكرة الجنوبي سوف تتشابك مع مطالب العديد من الدول التي تقع بعيدًا عن القطب في شأن المشاركة في موارد أنتاركتيكا. سامي عابدين: مرجع سابق، ص ١٧٩؛

Plott, Barry Merrill, *the Development of United States Antarctic Policy*, (Ph.D. dissertation: Fletcher School of Law and Diplomacy, Tufts University, 1969), p. 105.

(53)- Bowers, Claude G., *Chile through Embassy Windows, 1939-1953* (Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1958), pp. 99-101, 120-124.

(54)- Moore, Jason K., *Diplomacy, Public Opinion and the "Fractalization" of U.S. Antarctic Policy, 1946-1959*, PH.D Thesis, University of Tasmania, 2006, pp. 25-26.

(55)- English, R. A. J., "Preliminary Account of the United States Antarctic Expedition, 1939-1941", Geographical Review, Vol. 31, No. 3 (Jul., 1941), pp. 466-478.

(56)– وقامت الأرجنتين في عام ١٩٤٦ بتوسيع حدود مطالبتها الغربية إلى ٧٤ درجة غربًا. انظر:

Szalánczi, József Krisztián, "Antártida Argentina": Argentine Interests and activities in the South Polar region before the Antarctic Treaty (1820–1959), *ÖT KONTINENS*, No. 2014/1. ELTE, BUDAPEST, 2016, pp. 77, 79.

(57)– بحلول نهاية الحرب، أنشأت عملية تابارين أربع قواعد في تبعيات جزر فوكلاند، وتم إنشاء قاعدة خامسة في جزيرة ستوننجتون في موسم ١٩٤٥–١٩٤٦ لإثبات النشاط البريطاني في المنطقة: انظر:

'British Group Explores Regions of Anarctic', *the New York Times*, 24 April 1944; Headland, R. K., *Chronological List of Antarctic Expeditions and Related Historical Events*, Cambridge University Press, 1989, pp. 308-309.

(58)- Beck, Peter J., A Cold War: Britain, Argentina and Antarctica, *History Today*. Jun 1987, Vol. 37 Issue 6, p. 21.

(59)- Christie, Op. Cit, pp. 247; Beck, Peter J., *the International Politics of Antarctica* (New York, 1986), pp. 54, 80, 126.

(60)- Dodds, Klaus, *Pink Ice: Britain and the South Atlantic Empire* (London; New York: I.B. Tauris Publishers, 2002), p. 15.

(61)- Christie, Op. Cit, pp. 264-265; Howkins, Adrian John, "Frozen Empires: A History of the Antarctic Sovereignty Dispute Between Britain, Argentina, and Chile, 1939-1959", Ph.D Thesis, University of Texas at Austin, 2008, pp. 82-94.

(62)- Moore, Fractalization of U.S. Antarctic Policy, p. 26.

(63)- Plott, Op. Cit, pp. 113-114.

(64)- وولتر سوليفان: القارة البيضاء، أرض المغامرة، ترجمة ابراهيم زكي خورشيد، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٥٥.

(65)- Moore, Jason Kendall, "Seven Penguins and an Olive Branch: Antarctic Politics in The New York Times" Estudos Nortamericanos, Vol. 2, N° 4, 2001, pp. 127-128.

(66)- FRUS 1946, Vol. 1, General; the United Nations, Telegram from The Acting Secretary of State to the Ambassador in Ohile (Bowers), Washington, November 22, 1946 (USGPO, Washington, 1972), p. 1495; Moore, *Maritime Rivalry*, pp. 725-726.

(67)- 'Antarctic is Held Uranium Source', *the New York Times*, 6 November 1946; Moore, Tethered to an Iceberg, p. 128.

(68)- FRUS, 1946 , Vol. 1, Memorandum by Division of American Republic Affairs, Washington, November 15, 1946, pp. 1492-1493.

(69)-كرر مساعد وزير الخارجية آنذاك، "دين أتشيسون Dean Acheson"، تعليمات روزفلت السابقة للمستكشفين بوضع ادعاءات مكتوبة هناك لضمان أقصى ميزة لواشنطن في حالة أي تحكيم دولي. انظر:

FRUS, 1946 , Vol. 1, The Acting Secretary of State to the Secretary of the Navy (Forrestal), Washington, December 14, 1946, p. 1497; 'US Maps Formal Claims', *the New York Times*, January 6, 1947.

(70)- FRUS, 1947, Vol. 1, General, The United Nations, The Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, January 30, 1947 (Washington: USGPO,1973), p. 1050.

(71)- Moore, Fractalization of U.S. Antarctic Policy, p. 28.

(72)- FRUS, 1947, Vol. 1, Policy and Information Statement: Polar Regions (Secret), Washington, January 27, 1947, p. 1049.

(73)- Christie, Op. Cit, p. 314.

(74)- Plott, Op. Cit, pp. 123-124.

(75)- FRUS, 1947, Vol. I, the Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, September 8, 1947, pp. 1050-1051.

(76)-Hall, International Regime Formation, p. 72.

(77)- FRUS, 1947, Vol. I, Telegram from the Acting Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, September 22, 1947, p. 1051.

(78)- FRUS 1946, Vol. 1, Memorandum by the Director of the Office of American Republic Affairs (Briggs),Washington, November 15, 1946, p. 1493.

(79)- Kikkert, Op. Cit, p. 33.

(80)-Moore, Tethered to an Iceberg, p. 125, 130; Mazower, Mark, *Governing the World: The History of an Idea, 1815 to the Present* (New York: Penguin Books, 2013), p. 215.

(81)- FRUS, 1947, Vol. I, The Acting Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, December 8, 1947, pp. 1053-1054

(82)- FRUS, 1947, Vol. I, the Acting Secretary of State to the Secretary of the Navy (Sullivan), Washington, December 11, 1947, pp. 1055-1056.

(83)– رفضت كل من الأرجنتين وتشيلي اقتراح اللجوء إلى محكمة العدل، واقترحتا بدلًا من ذلك إمكان إيجاد حل بتعيين حدود قارة أنتاركتيكا بأكملها عن طريق مؤتمر دولي. وكانت واشنطن تفضل التعامل مع مشكلة الادعاءات المتعارضة في أنتاركتيكا من خلال المفاوضات الثنائية بدلًا من الدعوة إلى عقد مؤتمر، التي ينبغي أن تكون الدعوة إليه تتويجًا لهذه المفاوضات، ولإضفاء الطابع الرسمي على اتفاق تم التوصل إليه بالفعل. انظر:

FRUS, 1947, Vol. I, Memorandum of Conversation, by the Acting Chief of the Division of Northern European Affairs (Hulley), Washington, December 23, 1947, pp. 1060- 1061; FRUS, 1948, Vol. 1, part 2, General, the United Nations, Memorandum of Conversation, by the Secretary of State, Washington, February 18, 1948 (U.S. Government Printing Office, 1976), pp. 964-965.

(84)–أيدت الداخلية الأمريكية هذه الخطة؛ لأنها تسمح للولايات المتحدة بالوصول إلى موارد أخرى يحتمل أن تكون ذات قيمة. وقَبِلَت هيئة الأركان المشتركة أيضا بالنظام الخاص –على الرغم من أنها لم تستبعد بعد احتمالية إعلان ادعاء أمريكي على جزء من أنتاركتيكا– لأنه من المحتمل أن يسمح باستبعاد الاتحاد السوفيتي أكثر من مسألة وصاية الأمم المتحدة. وهذا كان هدفا واحدا اتفق عليه المسئولون المدنيون والعسكريون على حد سواء. انظر

FRUS, 1948, Vol. 1, the Secretary of the Interior (Krug) to the Acting Secretary of State, Washington, January 8, 1948, p. 962; Moore, Tethered to an Iceberg, p.128.

(85)- FRUS, 1948, Vol. 1, Telegram from The Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, March 4, 1948, pp. 965-966.

(86)- 'Chilean President Sails to Claim Polar Regions', *the New York Times*, 10 Feb. 1948; 'Chile Sets Up Second Base in Dispute Antarctic Zone', *the New York Times*, 19 Feb. 1948.

(87)- Howkins, Frozen Empires, pp. 157-158.

(88)- 'Britain to Uphold Antarctic ''Titles''', *the New York Times*, 17 Feb. 1948; Milton Bracker, 'Argentines React Sharply', *the New York Times*, 19 Feb. 1948 ; Walter Sullivan, 'New Struggle is on for Antarctic Bases', *the New York Times*, 22 Feb. 1948.

(89)- Moore, *Maritime Rivalry*, p. 729.

(90)- FRUS 1947, Vol. 8, The American Republics, the Acting Secretary of State to President Truman, Washington, December 1, 1947 (Washington, USGPO, 1972), pp. 90-93.

(91)- FRUS, 1948 , Vol. 1, Telegram from the Ambassador in Argentina (Bruce) to the Secretary of State, Bonnos Areas, March 10, 1948, p. 966; the Secretary of State to the Embassy in Argentina, March 17, 1948, p. 968.

(92)- FRUS, 1948 , Vol. 1, Telegram from Secretary of State (Marshall) to Embassy in London, Washington, March 4, 1948, p. 965; see also the Secretary of State to the British Ambassador (Inverchapel), Washington, March 17, 1948, p. 967.

(93)- Christie, Op. Cit, 285; Plott, Op. Cit, p. 130.

(94)– في ٤ مارس ١٩٤٨، التقى جيرمان دونوسو، وزير خارجية تشيلي والدكتور باسكوال دي لا روسا، رئيس اللجنة الأرجنتينية في أنتاركتيكا للتوقيع على "إعلان مشترك بشأن الحقوق التي لا جدال فيها لتشيلي والأرجنتين في أنتاركتيكا الجنوب أمريكية". وكان الإعلان هو الأقوى حول الحقوق المتبادلة لكلا البلدين في السيادة في أنتاركتيكا، وأكد على أن كلتا الحكومتين ستعمل على حماية حقوقهما في القارة الجنوبية والدفاع القانوني عنها. كما نص على أن يجتمع البلدان في وقت لاحق من العام لمواصلة المفاوضات للوصول إلى حدود معترف بها بشكل مشترك في

القارة القطبية الجنوبية. ويعكس هذا البند الأخير حقيقة أن البلدين لم يتمكنا بعد من الاتفاق على الحدود الإقليمية لمطالباتهما. أنظر:

Beck, Peter J., '*International Relations in Antarctica: Argentina, Chile, and the Great Powers*', in Kelly, Philip and Jack Child (eds.), *Geopolitics of the Southern Cone and Antarctica* (Boulder, 1988), p. 103; Howkins, Frozen Empires, p. 162.

(95)- أستيفن أمبروز، الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1938، ترجمة نادية محمد الحسيني، مراجعة ودودة عبدالرحمن بدران، القاهرة، 1994، ص ص 126-127.

(96)- Kennan, George, "Mr. X." (See, "Mr. X," "The Sources of Soviet Conduct", *Foreign Affairs*, Vol. 25 July 1947, pp. 566-82.

(97)- FRUS, 1948, Vol. 1, the Secretary of Defense (Forrestal) to the Secretary of State, Washington, April 12, 1948, p. 972.

(98)- Ibid, pp. 973-974.

(99)- FRUS, 1948, Vol.1, the Acting Secretary of State to the British Ambassador (Inverchapel), Washington, April 12, 1948, p. 974.

(10)- FRUS, 1948, Vol.1, Paper Prepared by the Policy Planning Staff, Washington, June 9, 1948, p. 982.

(101)- Ibid

(102)- Ibid, pp. 984-987.

(103)- FRUS, 1948, Vol.1, Draft Agreement Prepared by the Department of State, Washington, undated, pp. 984-986.

(104)- FRUS, 1948, Vol.1, Footnote No. 1, p. p. 977; The Secretary of Defense (Forrestal) to the Secretary of State, Washington, July 1, 1948, pp. 989-992.

(105)- FRUS, 1948 , Vol. 1, Telegram from the Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, June 26, 1948, p. 989; Telegram from the Ambassador in the United Kingdom to the Secretary of State, London, July 9, 1948, pp. 992-993.

(106)- FRUS, 1949, Vol. 1, National Security Affairs, Paper Prepared in the Department of State, Washington, undated (USGPO, Washington, 1976), pp. 800-802.

(107)- FRUS 1948, Vol. 1, Editorial Note, p. 994; Walter Waggoner, 'U.N.

Antarctic Rule Opposed by Byrd', The New York Times, 17 April 1947.

(108)– يشبه اتفاق عام ١٩٠٨ بين روسيا وألمانيا والسويد والدنمارك للحفاظ على الوضع القائم في منطقة بحر البلطيق.

FRUS 1948, Vol. 1, The Ambassador in Chile (Bowers) to the Secretary of State, Santiago, July 19, 1948, p. 995; Hall, International Regime Formation, p. 97.

(109)- FRUS 1948, Vol. 1, The Charge in Argentina (Ray) to the Secretary of State, Buenos Aires, July 21, 1948, pp. 995-996; Telegram from the Ambassador in Argentina (Brace), to the Secretary of State, Buenos Aires, November 1, 1948, p. 1011.

(110)- "Argentine and Chilean decrees relating to the Antarctic, 1942-1949", *Polar Record*, Vol. 5, No. 39, 1950, p. 479.

(111)- FRUS 1948, Vol. 1, Telegram from The Ambassador in Chile (Bowers) to the Secretary of State, Santiago, October 8, 1948, pp.1009 - 1010.

(112)- Fernandez, Mauricio Jara, "Richard E. Byrd y Ramó n Cañas Montalva: Contrapunto de Dos Visiones Antárticos", in Consuelo León Wöppke, Mauricio Jara Ferdandez et al., ¿ *Convergencia Antártica? Los Contextos de la Historia Antártica Chilena, 1939-1949* (Valparaíso, Editorial Puntangeles, 2005), pp. 151-158 See also; Moore, *Maritime Rivalry*, p. 732.

(113)- FRUS 1948, Vol. 1, The Under Secretary of State (Lovett) to the Secretary of Defense (Forrestal), Washington, August 13, 1948, p. 1000; Paper Prepared by the Department of State, Washington, undated, p. 1001.

(114)- FRUS, 1948, Vol. 1, the Undersecretary of State (Lovett) to Secretary of Defense (Forestal), Washington, August 13, 1948, pp. 1000-1001.

(115)- 'Moscow Renews Claims to Share in Antarctic', *the New York Times*, 18 Feb.1949.

(116)- FRUS 1948, Vol. 1, Memorandum of Conversation, by the Secretary of State, Washington, August 17, 1948, p. 1003.

(117)- FRUS 1948, Vol. 1, Memorandum of Conversation, by the Chief,

Division of Northern European Affairs (Hulley), Washington, October 1, 1948, pp. 1007-1008; Editorial Note, p. 1010.

(118)- Hall, *International Regime Formation and Leadership*, pp. 83-84.

(119)-FRUS, 1949, Vol. 1, National Security Affairs, Editorial Note, (USGPO, Washington, 1976), p. 793; 'Three Nations Bar Warships in Antarctic Area in '49', *the New York Times*, 19 Jan. 1949.

(120)- FRUS, 1949, Vol. 1, National Security Affairs, Memorandum of Conversation by the Chief of the Division of Northern European Affairs (Halley), Washington, March 23, 1949, (USGPO, Washington, 1976), pp. 795-796 See also; Moore, *Fractalization" of U.S. Antarctic Policy*, p. 33; Kikkert, Op. Cit, p. 436.

(121)- FRUS, 1949 , Vol. 1, Memorandum by the Secretary of State (Acheson) for the Excutive Secretary of the National Security Council (Souers), August 29, 1949, pp. 804-806.

(122)- كانت النسخة المعدلة من الاقتراح التتشيلي تنص على: (١) تجميد جميع المطالبات والحقوق في الإقليم جنوب خط العرض ٦٠° جنوبًا لفترة الإعلان (خمس أو عشر سنوات)؛ (٢) تبادل للمعلومات العلمية المتعلقة بأنتاركتيكا بين الحكومات المعلنة ؛ (٣) حرية البحث العلمي في المنطقة للدول المعلنة كافة و (٤) إنشاء لجنة استشارية تتألف من عضو واحد من كل دولة معلنة.

FRUS 1948, Vol. 1, Draft Declaration on Antarctica, Prepared by Department of State, in Memorandum of Conversation, by Division of Northern European Affairs, September 13, 1949, pp. 806-809; Telegram from the Ambassador in the United Kingdom (Douglas) to the Secretary of State, London, November 24, 1948, pp. 1013-1015.

(123)- أيدت نيوزيلنده الاقتراح، لكن كانت هناك اعتراضات أسترالية على الخطة على أساس أن اللجنة الاستشارية قد تعطي الاتحاد السوفيتي دخولًا أسهل للسيطرة في أنتاركتيكا؛ وأن الاحتلال أو النشاط الذي يقوم به الاتحاد السوفيتي أو أي دولة أخرى غير موقعة خلال فترة "الجمود" يمكن أن يعترف به في القانون الدولي باعتباره سندًا في المنطقة؛ وأن مطالبة أستراليا تحتاج إلى دعم البعثات وأنشطة أخرى في إقليم أنتاركتيكا الأسترالي. للمزيد انظر

FRUS 1950, Vol. I, National Security Affairs; Foreign Economic Policy, Memorandum by the Officer in Charge of British Commonwealth and Northern European Affairs (Hulley) to the Director of the Office of North and West Coast Affairs (Mills), Washington, January 4, 1950, pp. 907-908; Memorandum of Conversation, by Mr. Caspar D. Green of the

Office of British Commonwealth and Northern European Affair s, Washington, February 17, 1950, (Washington: USGPO, 1977), pp. 908-909.

(124)- FRUS 1950, Vol. 1, National Security Affairs; Foreign Economic Policy, the Embassy of Soviet Union to the Department of State, Memorandum, June 8, 1950, pp. 911-913; Boczek, Boleslaw A., "The Soviet Union and the Antarctic Regime," *The American Journal of International Law*, (Vol. 78, No. 4 1984), p. 837.

(125)- FRUS, 1951, Vol. 1, National Security Affairs; Foreign Economic Policy, Footnote No. 16 (Washington: USGPO, 1979), p. 1728.

(126) لم ترد بريطانيا وأستراليا ونيوزيلنده على المذكرة، بينما أرسلت فرنسا إشعار بسيط. انظر:
Moore, Jason Kendall, "A 'sort' of self-denial: United States policy toward the Antarctic, 1950–59", *Polar Record*, Vol. 37, No. 200, p.16.

(127)- FRUS, 1951, Vol. 1, Department of State Policy Statement, Washington, July 1, 1951, pp. 1730-1731.

(128)- Hall, International Regime Formation, p. 88.

(129)- FRUS, 1951, Vol. 1, Draft Declaration on Antarctica, Prepared in the Department of State, Washington, November 14, 1951, pp. 1734–1736; Hanessian, John, "The Antarctic Treaty 1959," *International Comparative Law Quarterly*, Vol. 9, 1960, p. 447.

(130) أنور عبدالعليم، الآثار العلمية للسنة الجيوفيزيقية الدولية: ١٩٥٧–١٩٥٨، المجلة، العدد(٣١)، ١٩٥٩، ص ٢٣.

(131)- "British Dismantle Disputed Argentine Base," the New York Times, 20 February 1953; Makin, Guillermo A., "Argentine approaches to the Falkland/Malvinas: was the resort to violence foreseeable?" *International Affairs*, Vol. 59, No. 3 (1983), pp. 393-394.

(132)- Moore, *Fractalization" of U.S. Antarctic Policy*, pp. 36-37.

(133)- Moore, Jason Kendall, "Alliance of Mistrust: The United States, Britain, and Chile in the Quest for Antarctic Sovereignty, 1952–1959", *Estudios Norteamericanos*, Vol. 3. No. 3, 2004, pp. 188-189.

(134)- Moore, Jason Kendall, " Thirty-Seven Degrees Frigid: US-Chilean Relations and the Spectre of Polar Arrivistes, 1950-59", *Diplomacy & Statecraft*, (Vol.14, No.4, December 2003), pp. 74-75; Moore, A 'sort' of self-denial, p. 16.

(135)- Moore, *Alliance of Mistrust*, p. 190.

(136) تَطوّع السفير الأمريكي في تتشيلي للعب دور الوسيط على مستوى شخصي فقط. وكان البريطانيون قد درسوا عرض المسألة أمام مجلس الأمن، ولكن كان هناك احتمالان يحولان دون ذلك. وكان الأول أنهم قد يفتقرون إلى الدعم لإدراج المسألة في جدول أعمال المجلس، وقد لا يكون الحكم في صالحهم. وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تكن ملتزمة بتطبيق هذا الحكم، فإن مجرد تجاهله فيه تقويض "للموقف الأخلاقي" لحكومة صاحب الجلالة. والقلق الآخر أن إشراك مجلس الأمن سيجبر وفد تشيلي على اتخاذ موقف متشدد؛ وبالتالي يؤثر سلبًا على العلاقات الثنائية، أو يسمح بتدحل الاتحاد السوفيتي.

Moore, Alliance of Mistrust, p. 201, note. 24.

(137)- Moore, Fractalization" of U.S. Antarctic Policy, pp. 37-38.

(138)- Moore, A 'sort' of self-denial, p. 17.

(139)-FRUS, 1949, Vol. 1, Memorandum of Conversation, by the Deputy Director of the Office of European Affairs (Thompson), Washington, May 24, 1949, pp. 797-799.

(140)-Dobransky, Steve, "The Return of Antarctica and the Origins and Future of Potential Conflict: The Eisenhower Administration's Formulation of U.S. Antarctic Policy, 1953-1959", American Diplomacy, March 12, 2014, p. 6;

باسل رؤوف الخطيب، القارة القطبية الجنوبية "أنتارتيكا" والمصالح الدولية، مجلة الدبلوماسي، العدد (١٥)، ١٩٩٢، ص ١١٣.

(141) كانت لجنة التخطيط بمجلس الأمن القومي قد أعدت في أواخر يونية ١٩٥٤ مشروع السياسة الأمريكية المبدئي تجاه أنتاركتيكا، ثم وزعتها الوزارات المعنية للتعليق عليها وكتابة التوصيات. انظر:

FRUS: 1952-1954, Vol. I, p. 2, General: Economic and Political Matters, Draft Statement of Policy Proposed by the National Security Council, Washington, June 28, 1954 (Washington, D.C.:GPO, 1983), pp. 1744-1756.

(142)-FRUS: 1952-1954, Vol. I, Memorandum of Discussion at the 206th Meeting of the National Security Council on Thursday, July 15, 1954, p. 1759.

(143)-FRUS: 1952-1954, Vol. 1, NSC 5424/1, Statement of Policy by the National Security Council", Washington, July 16, 1954, p. 1760.

(144)- "U.S. to Send Party to the Antarctic", *The New York Times*, 3 October 1954.

(145) قدر لهذه البعثة أن تمتد من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٩.
"The Last Frontier," *The New York Times*, 5 October 1954; "Antarctic Plan Grows", *the New York Times*, 23 October 1954.

(146)-Moore, Alliance of Mistrust, pp. 90-91.

(147)-Moore, *Fractalization" of U.S. Antarctic Policy*, p. 120.

(148)-Walter Sullivan, "Soviet Joins 1957-58 World Research," *The New York Times*, 11 December 1954.

(149)-FRUS 1955-1957, Vol. XI, United Nations and General Matters, Memorandum from the Acting Executive Officer of the Operations Coordinating Board (Satterthwaite) to the Members of the Board", April 25, 1955, (USGPO, Washington, 1988), pp. 615- 617.

(150)-Dobransky, Op. Cit, p. 16.

(151)-Moore, Alliance of Mistrust, p. 192; Moore, Fractalization of U.S. Antarctic, p. 122

(152)-FRUS: 1955-1957, Vol. XI, Memorandum for the Files, by the Director of the Office of British Commonwealth and Northern European Affairs, May 25, 1955, pp. 618- 619.

(153)-FRUS: 1955-1957, Vol. XI, Staff Study Prepared by the Operations Coordinating Board, March 29, 1955, pp. 611-612.

(154)-Hall, International Regime Formation, p. 107.

(155)-FRUS: 1955-1957, Vol. XI, Memorandum of Discussion at the 258th Meeting of the National Security Council, Washington, September 8, 1955, pp. 620-622.

(156)-Moore, Fractalization of U.S. Antarctic Policy, p. 40; Dobranskyp. Op. Cit, p. 18.

(157)-Moore, A sort of Self-denial, p. 17.

(158)-FRUS: 1955-1957, XI, "Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, September 14, 1955, p. 625.

(159)– أشار كايسي أيضًا إلى ضرورة إجراء هذه المشاورات قبل حدوث أي تطورات جديدة. وتذهب شابلي إلى أن الدافع المباشر لمعاهدة أنتاركتيكا كان قلق أستراليا الذي أبداه كايسي في اجتماع مجلس الأنزوس حول بقاء الاتحاد السوفيتي في أنتاركتيكا. ولكن تظهر الوثائق غير ذلك. فقد كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن هذا الاحتمال والقيام بشيء حيال ذلك قبل أن يكون كايسي على بينة بأهمية العمل السوفيتي: راجع:

FRUS: 1955-1957, XI, Editorial Note, p. 634; Shapely, Deborah , the *Seventh Continent:*

Antarctica in a Resource Age (Washington: Resources for the Future, 1985), p. 89; Hall, H.

Robert, "Casey and the Negotiation of the Antarctic Treaty" in Jabour-Green, J. & Haward,

M. (eds.) The Antarctic: Past, Present and Future, Antarctic CRC Research Report #28.

Hobart, 2002, p. 30.

(160)-FRUS: 1955-1957, Vol. XI, Memorandum of Discussion at the 272d Meeting of the National Security Council, Washington, January 12, 1956, p. 642.

(161)– أنهت لجنة التخطيط بمجلس الأمن القومي مراجعتها للسياسة وأدرجت نتائجها في وثيقة مجلس الأمن القومي ٥٥٢٨ (NSC 5528)، وسلمت تقريرها إلى مجلس الأمن القومي في ١٢ ديسمبر ١٩٥٥. وقدمت ثلاثة مسارات بديلة للعمل بالنسبة إلى الولايات المتحدة. دعا البديل (أ) لاستمرار السياسة الحالية للحفاظ على حقوق الولايات المتحدة ورفض الاعتراف بإدعاءات الدول الأخرى. ودعا البديل (ب) إلى المطالبة في الوقت الحالي فقط بالجزء الذي لم يطالب به أحد من أنتاركتيكا (بين خطي طول ٩٠ إلى ١٥٠ غربًا). ودعا البديل (ج) إلى المطالبة بالجزء غير المطالب به وكل المناطق الأخرى التي يمكن المطالبة بها على أساس النشاط الأمريكي فيها. واستنتجت وثيقة مجلس الأمن القومي أنه من "وجهة نظر مكافحة الأنشطة السوفيتية والمطالبات المستقبلية، فإن كلًّا من مساري العمل التي تنطوي على ادعاءت أمريكية (البديل ب أو ج) ستتفوق على الحفاظ المستمر على "حقوق" الولايات المتحدة (البديل أ). وعند مقارنة البديل (ب) والبديل (ج)، سيكون البديل (ب) متفوقًا قليلًا، في أن ادعاءات الولايات المتحدة في نزاع مع الادعاءات القائمة للآخرين من شأنه أن يضعف أي معارضة لادعاءات سوفيتية لاحقة بطريقة مماثلة متعارضة وبالمثل مستندة أيضا إلى النشاط. وأعلنت هيئة الأركان المشتركة أنها مع الرأى القائل بأن مسار العمل وفق البديل (أ) يخدم المصالح العسكرية الأمريكية بشكل أفضل. ودعمت الخارجية توصيات مجلس الأمن القومي، وبالتالي، لم تتفق مع رأي هيئة الأركان. وكان هذا السبب كافيًا لبقاء السياسة الامريكية كما هى.

FRUS: 1955-1957, Vol. XI, National Security Council Report: NSC 5528, Washington, December 12, 1955, pp. 632-637; Dobransky, Op. Cit, pp. 19-20.

(162)-Moore, Fractalization of U.S. Antarctic Policy, p. 40

(163)-Hall, International Regime Formation, p. 122.

(164)-FRUS: 1955-1957, XI, Memorandum from the Assistant Secretary of State for European Affairs to the Under Secretary of State (Hoover), Washington, February 24, 1956, p. 643.

(165)-Ahluwalia, K., 'The Antarctic Treaty: Should India Become a Party to it," the Indian Journal of International Law I (1960-61), pp. 474- 475.

(166)– إبراهيم عبدالحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف قرن، المسار والمؤثرات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٣، ص ١٧٦.

(167)-Jara, Mauricio, India and Antarctica in 1956 in Boletín Antártico Chileno, 2 nd SCAR Workshop on the History of Antarctic Research, Santiago, 21 to 22 September 2006, p. 33.

(168)-Ibid,

(169)-Moore, A sort of Self-denial, p. 18.

(170)-FRUS: 1955-1957, XI, Memorandum from the Director of the Office of United Nations Political and Security Affairs (Adams) to the Assistant Secretary of State for International Organization Affairs (Wilcox) , Washington, November 6, 1956, pp. 646-647.

(171)-FRUS: 1955-1957, XI, Telegram from the Department of State to the Mission at the United Nations, Washington, September 3, 1956, p. 644.

(172)-Moore, A 'sort' of Self-denial, p. 18.

(173)-Jara, Op. Cit, p. 34.

(174)– ذكر المندوب الهندي أن بلاده سحبت الطلب حتى يُتاح لها الوقت لإعداد البند – الاستخدام السلميِ لقارة أنتاركتيكا– بشكل أفضل وإقناع الحكوماتِ الأخرى بأهميته. وفسّرت الخارجيةِ الأمريكية هذا التعليق على أن الهند 'ربما تعيد تقديم الموضوع في اجتماع لاحق للجمعية العامة.

FRUS: 1955-1957, Vol. XI, Memorandum from the Acting Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Rubottom) to the Secretary of State, Washington, December 4, 1956, pp. 652-653.

(175) امتنعت الهند عن التصويت الذي أدان العدوان السوفيتي على المجر، وعارضت قرارًا يطالب بانسحاب القوات السوفيتية من هناك. وانضمت الهند بعد ذلك إلى من انتقدوا الاتحاد السوفيتي، لكن جاءت تصريحات مسئوليها متأخرة للغاية، وبعد أن لحق الضرر بصورة الهند.
Jara, Op. Cit, p. 34.

(176) – وهم بريطانيا وفرنسا والنرويج وتشيلي والأرجنتين وأستراليا ونيوزيلنده.
Dobransky, Op. Cit, p. 21.

(177)-FRUS: 1955-1957, Vol. XI, Letter from the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Murphy) to the Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Sprague), Washington, March 11, 1957, p. 657.

(178)-FRUS: 1955-1957, Vol. XI, Editorial Note, p. 658.

(179)-FRUS: 1955-1957, Vol. XI, Letter from the Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Sprague) to the Deputy under Secretary of State for Political Affairs (Murphy)," April 19, 1957, p. 662; Dobransky, Op. Cit, pp. 22-23.

(180) أشارت وكالة المخابرات إلى أنه من الصعب إبعاد السوفييت عن القارة القطبية الجنوبية؛ لأنهم هناك بالفعل، وعلى ما يبدو أنهم يسيرون في اتجاه البقاء هناك.

FRUS: 1955-1957, Vol. XI, Memorandum for the Files, by the Officer in Charge of River Plate Affairs (Watrous), March 25, 1957, p. 660; Memorandum from the President's Special Assistant for National Security (Cutler) to the National Security Council, April 26, 1957, p. 666.

(181) تم تعديل الاقتراح المبدئي لوزارة الخارجية والسَماح بالتعاون مع الوكالات المتخصصة داخل الأمم المتحدة مع منع المنظمة نفسها من ممارسة أي اختصاص على أنتاركتيكا.

FRUS: 1955-1957, Vol. XI, NSC 5715, Draft Statement of Policy by the National Security Council on Antarctica, May 22, 1957, pp. 675-689.

(182)-FRUS: 1955-1957, XI, National Security Council Report, NSC 5715/1, Washington, June 29, 1957, pp. 693-710.

(183)-FRUS: 1958-1960, Vol. II, United Nations and General International Matters, Memorandum of Discussion at a Department of State-Joint Chiefs of Staff Meeting, Washington, January 10, 1958 (U.S. Government Printing Office, 1991), p. 465.

(184)-Hall, International Regime Formation, p. 124.

(185)-Ibid, p. 125; Jacobsson , Op. Cit, p. 6

(186)-Hall, Robert and Marie Kawaja, "Australia and the Negotiation of the Antarctic Treaty", in Marcus Haward and Tom Griffiths (eds.), *Australia and the Antarctic Treaty System: 50 Years of Influence* (Sydney: University of New South Wales Press, 2011), p. 79.

(187)-Pope, P.N.D., "British Influence on the Antarctic Treaty System 1959-1964", M.A Thesis, Darwin College, Cambridge University , 1997, p. 61; Hall, H. Robert, "Casey and the Negotiation of the Antarctic

Treaty" in Jabour-Green, J. & Haward, M. (eds.) The Antarctic: Past, Present and Future, Antarctic CRC Research Report #28. Hobart, 2002, p. 31.

(188)-FRUS: 1955-1957, XI, Telegram from the Department of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, August 23, 1957, pp. 710-711.

(189)-Hall, International Regime Formation, pp. 127-128.

(190)-Ibid, p. 129.

(191) دخل دانيلز السلك الدبلوماسي الأمريكي في عام ١٩٢٧ وخَدم في عدة مناصب، كانت تتركز بشكل رئيس في أمريكا اللاتينية؛ حيث شغل منصب السفير الأمريكي في هندوراس (١٩٤٧) والإكوادور (١٩٥١–١٩٥٣). وتَقاعد من السلك الدبلوماسي في ١٩٥٣ لكنه وافق على العَودة لقبول هذا التعيين بالرتبةِ الشخصية للسفير. وكان دانيلز يعرف القليل عن أنتاركتيكا وقت تعيينِه، لكن كانت لديه خبرة في شؤون أمريكا اللاتينية –خصوصًا النزاعات بين الأرجنتين وتشيلي وبريطانيا. وكان الشخص الذي اختاره دالاس في البداية لشغل المنصب، وهو نورمان أرمور Norman Armour، كان أيضًا خبيرًا في شؤون أمريكا اللاتينية. وهذا يشير إلى أن دالاس شَعرَ بأنّ المنصب يتطلب شخصًا مثقفًا يجيد التعاملات الدبلوماسية مع كل من تشيلي والأرجنتين. راجع:

Quigg, P. W., *a Pole a part: the Emerging issue of Antarctica* (New York, 1983), p.142; Hall, Casey and the Negotiation of the Antarctic Treaty, p. 31.

(192)-Howkins, Frozen Empires, p. 311.

(193) كانت هناك مخاوف بريطانية إزاء احتمال طرح مسألة أنتاركتيكا فى الأمم المتحدة، وكان – يفضل الوصول إلى اتفاق بين الدول المطالبة خارجها. وأكد الوفد البريطاني: "نعتقد أنه من المفيد توضيح الخطط من أجل عقد مؤتمر إلى الأمين العام قبل طرحها علنا. وسيثبت تأثيره، بشكل أو بآخر، أنه عاملَ مهم.

Howkins, Frozen Empires, p. 311, note. 25.

(194)-Ibid.

(195)-Hall, International Regime Formation, pp. 132-133.

(196)-FRUS: 1955-1957, XI, Memorandum from Paul C. Daniels to the Secretary of State, Footnote No. l, p. 716; Hall, International Regime Formation, p. 133.

(197)-FRUS: 1955-1957, XI, Memorandum from Paul C. Daniels to the Secretary of State, Washington, December 9, 1957, p. 717.

(198)-Hall, International Regime Formation, p. 134.

(190)-FRUS: 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Special Adviser on Antarctica (Daniels) to the Secretary of State, Washington, January 14, 1958, pp. 466-467.

(200)-Howkins, Frozen Empires, p. 312

(201)-Hall, Australia and the Negotiation of the Antarctic Treaty, p. 80.

(202)-FRUS: 1958-1960, Vol. II, Memorandum of Discussion at a Department of State-Joint Chiefs of Staff Meeting, Washington, January 10, 1958, pp. 464-465.

(203)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum of Discussion at the Department of State-Joint Chiefs of Staff Meeting", January 24, 1958, pp. 467-468.

(204)-Ibid, pp. 469-470.

(205)-Hall, International Regime Formation and Leadership, p. 136.

(206) ربما شجع هذا البيان تلك التعليقات العامة التي أدلى بها رئيس الوزراء البريطانيِ، هارولد ماكملان، خلال زياراته إلى أستراليا ونيوزيلنده في أواخر يناير وأوائل فبراير ١٩٥٨ عندما كُشِفَ بأنّه ناقش أمور القطب الجنوبي مع كل من حكومتي الكومنولث. وفي نفس اليوم تقرير الديلي تلجراف، سفارة الولايات المتحدة في لندن أخبرت وزارة الخارجية بأن المقالة تضمّنت ملخّصًا دقيقًا جدًّا للموقف البريطانيِ بشأن القارة ولاحظتْ أن الخارجية البريطانية كانت منزعجة جدًّا من هذا التسريب. انظر:

FRUS, 1958-1960, Vol. II, Circular Telegram from the Department of State to Certain Diplomatic Posts, Washington, February 15, 1958, p. 471, note 2; Macmillan, Harold, *Riding the Storm, 1956-1959*, Macmillan Melbourne, Toronto, London, 1971, pp. 398-399; Moore, alliance of Mistrust, p. 192; Howkins, Frozen Empires, p. 316.

(207)-Dobransky, Op. Cit, p. 29

(208)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Circular Telegram from the Department of State to Certain Diplomatic Posts, Washington, February 15, 1958, pp. 471-472.

(209)-Hall, Australia and the Negotiation of the Antarctic Treaty, p. 81.

(210)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, National Security Council Report, NSC 5804/1, Washington, March 8, 1958, pp. 479-487.

(211)-Ibid, pp. 485-486

(212)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum of Discussion at the 357th Meeting of the NSC, Washington, March 6, 1958, pp. 472-476.

(213)-Ibid, pp. 474-475; Dobransky, Op. Cit, p. 30.

(214)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum of a Conversation, Embassy of New Zealand, Washington, March 10 , 1958, pp. 496-497.

(215)-Hall, International Regime Formation, pp. 143-144.

(216) –في إبريل ١٩٥٤ انشق فلاديمير بتروف Vladimir Petrov، السكرتير الثالث وقنصل السفارة السوفيتية في أستراليا منذ عام ١٩٥١ عن الاتحاد السوفيتي، وطلب اللجوء مع زوجته إلى أستراليا. وقدم بتروف للسلطات الأمنية الأسترالية أدلة وثائقية وشفوية على التجسس السوفيتي في أستراليا. وردت الحكومة السوفيتية على هذه التطورات من خلال استدعاء سفيرها وجميع الموظفين على الفور، وإخراج موظفي السفارة الأسترالية من موسكو. وقد خلقت القضية ضجة سياسية في أستراليا، ورفضت الحكومة الأسترالية بشدة المبادرات السوفيتية لاستئناف التمثيل الدبلوماسي الرسمي حتى يونية ١٩٥٩. وفي ضوء الموقف الذي اتخذته الحكومة الأسترالية تجاه الاتحاد السوفيتي في هذا الوقت، ربما لم تكن الحكومة ترغب في أن يُنظر إليها على أنها تصالحية إذا عُرف خبر دعمها للإدراج المبكر للاتحاد السوفيتي من جانب حزب العمال، الذي يمكن أن يستخدم هذه المعلومات دليلًا على المعايير المزدوجة للحزب الليبرالي، ومن الرأي العام الذي حذره الحزب الليبرالي باستمرار من الغدر السوفيتي. انظر:

Millar, T. B., Australia in Peace and War (Canberra: Australian National University Press, 1978), pp. 346-349; Nilsson, Ebony, On the Left: The Russian Social Club in Early Cold War Sydney, Australian Historical Studies, Vol. 50 Issue 1, Feb2019, p. 78.

(217) –من المفترض أن المشاركين في الاجتماع اطلعوا على مشروع مذكرة حول المؤتمر المقترح في أنتاركتيكا، والذي كان من المقرر إرسالها إلى الدول المعنية بما في ذلك الاتحاد السوفيتي. ومن المفترض أيضًا أن هذا المشروع احتوى على إشارة إلى الهدف المحدد في توجيه السياسة الأمريكية في مذكرة مجلس الأمن القومي ١/٥٨٠٤ في ٨ مارس ١٩٥٨، والذي حدد الهدف من وضع "قواعد موحدة وغير تفضيلية تنطبق على جميع الدول ومواطنيها لأي تطور محتمل للموارد الاقتصادية في المستقبل. ويشير السؤال الذي طرحه دانيلز إلى اعتراض أستراليا المستمر حول إدراج أيّ بند يتعلّق بإستغلال اقتصادي في أيّ ترتيب قطبي. انظر:

FRUS, 1958-1960, Vol. II, National Security Council Report, Washington, March 8, 1958, p. 485; Howkins, Frozen Empires, p. 317.

(218) –تم التأكيد على وجهات نظر البريطانيين ونيوزيلنده والأستراليين التي تم الإعراب عنها في هذه الاجتماعات إلى وزير الخارجية دالاس عندما ناقش مسألة أنتاركتيكا سريعًا مع رئيس

وزراء نيوزيلنده ووزير الخارجية البريطاني ووزير الخارجية الأسترالي في ١١ مارس ١٩٥٨ في اجتماع مجلس السيتو SEATO في مانيلا.

FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum of a Conversation, Embassy of New Zealand, Washington, March 10, 1958, Footnote No. 3, p. 497; Hall, International Regime Formation, pp. 145-146.

(219)-Moore, A sort of Self-denial, p. 19.

(220) –لتحقيق هذا الهدف، أشارت المذكرة إلى أنه يمكن تحقيق ذلك بتجميد الوضع القانوني الراهن في القارة القطبية الجنوبية في بداية المعاهدة ومدتها. وبموجب هذا الإجراء، لن تكون هناك حاجة لأي دولة للتخلي عن أي مطالبة بالسيادة كانت قد أكدته؛ ولن تكون هناك دولة ملزمة بالاعتراف بأي ادعاءات تؤكدها دول أخرى؛ ولن يتم الحصول على أي حقوق جديدة أو مطالبات أكدها أي بلد بعد أن تصبح المعاهدة سارية المفعول وخلالها. وإذا كان ينبغي إنهاء المعاهدة في أي وقت، فإن الوضع القانوني في أنتاركتيكا سيعود إلى الوضع السابق. انظر:

FRUS, 1958-1960, Vol. II, Aide Mémoire from the Department of State to Certain Embassies, Washington, March 24, 1958, pp. 497-499.

(221) –طلبت المذكرة وجهات نظر هذه الدول حول موعد ومكان انعقاد هذا المؤتمر. ولم تأتِ المذكرة على ذكر قواعد تتعلق باستغلال الموارد، وهو هدف في توجيه السياسة الأمريكية NSC 5804/1 في مارس ١٩٥٨. وربما كان هذا الحذف نتيجة للاتفاق بين دانيلز مع الممثل الأسترالي في الاجتماعات الرباعية في ١٣ مارس ١٩٥٨.

(222)-Hall, International Regime Formation, pp. 146-147.

(223)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Preliminary Notes on the Operations Coordinating Board Meeting, Washington, April 23, 1958, p. 501.

(224)-Ibid., p. 502; Howkins, Frozen Empires, p. 318.

(225)-Hall, International Regime Formation, p. 151

(226)-Ibid, p. 152.

(227)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Editorial Note, pp. 502-503; Hall, International Regime Formation, p. 153.

(228)-*The Department of State Bulletin,* XXXVITI, 988 (Jun e 2, 1958), pp. 911-912.

(229) –فطين أحمد فريد: الحرب الباردة وسياسة حافة الهاوية ١٩٤٥–١٩٩١، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٣٣١) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٩، ص ص ٦٩–٩٠.

(230) –كان إقتراح أيزنهاور "للسماء المفتوحة" في عام ١٩٥٥ والاقتراح الأمريكي في عام ١٩٥٧

لنظام تفتيش دولي في القطب الشمالي – وكلاهما رفضه الاتحاد السوفيتي– محاولات أخرى لتخفيف التوتر الأمريكي–السوفيتي بتخفيض خطر الهجوم المفاجئ، وخطر الخطأ في التقدير. انظر: ألان تُد: ديمقراطيات ودكتاتوريات، سادات أوروبا والعالم ١٩١٩–١٩٨٩، تعريب مروان أبو حبيب، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص ٢٩٦–٢٩٧.

(231)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Circular Airgram from the Department of State to All Diplomatic Posts, Washington, June 20, 1958, pp. 503-505.

(232)-Daniels, P. C., "The Antarctic Treaty," in R. S. Lewis and P. M. Smith, (eds.), *Frozen Future: a Prophetic Report from Antarctica* (New York, 1973), pp. 37-38.

(233) طلبت الهند في ١٥ يولية ١٩٥٨ بطرح "مسالة القارة القطبية الجنوبية على جدولِ أعمال الجلسةِ الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتّحدة التي كان من المقرر عقدها في وقت لاحق من ذلك العام، ولكن في سبتمبر ١٩٥٨ سحبت الهند بند الإدراج كما فعلت من قبل في عام ١٩٥٦.

Ahluwalia,Op.Ci[t, pp. 474-475; Hall, International Regime Formation, p. 161.

(234) –ما بين ١٣ يونية وأوائل نوفمبر ١٩٥٨، عقد ٢٤ اجتماعًا تحضيريًا مرة أو مرتين أسبوعيًّا.

FRUS, 1958-60, Vol. II, Circular Airgram From the Department of State to All Diplomatic Posts, Washington, June 20, 1958, p. 503.

(235)-Beck, Peter J., "Preparatory Meetings for the Antarctic Treaty 1958-59", (*Polar Record*, Vol. 22, No. 141, 1985), pp. 654- 655.

(236) –كان من الواضح أن ليدوفسكي لم يفكر في مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية أو مؤتمر لمجرد التوقيع على أساس المُسوّداتِ المتفق عليها مسبقًا. كما كشف ليدوفسكي في حديث مع مندوب نيوزيلنده، وايت لويد Lloyd White، عن اعتقاده أن وفود المؤتمر ستضم مسئولين كبارًا مفوضين، وأن المؤتمر سيبحث جوهر المعاهدة

Hall, International Regime Formation, p. 163.

(237)-Howkins, Frozen Empires, p. 324.

(238)-Hall, International Regime Formation, pp. 164-165.

(239)-Howkins, Frozen Empires, pp. 324-325.

(240)-Hall, International Regime Formation, pp.165-166.

(241)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Status Report on Antarctica, Washington,

August 24, 1958, pp. 505-506; Memorandum from the Special Adviser on Antarctica (Daniels) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Murphy), Washington, November 6, 1953, pp. 512-515.

(242)-Howkins, Frozen Empires, p. 325, note. 72.

(243)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Special Adviser on Antarctica (Daniels) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Murphy), Washington, November 6, 1953, p. 513.

(244)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Murphy) to the Secretary of State, Washington, January 20, 1959, p. 519.

(245) –في تحليله لهذه المرحلة من الاجتماعات التحضيرية، قام بيك بتقييم دور دانيلز، مشيرًا إلى تأثيره في صنع السلام، والتغلب على نقاط الخلاف من خلال تحذيراته اللطيفة، وموقفه العام التوفيقي تجاه ليدوفسكي عندما عبّرت وفود أخرى عن إحباطها من الموقف السوفيتي.

Beck, Preparatory Meetings for the Antarctic Treaty, p. 663.

(264)-Hall, International Regime Formation, p. 168.

(247) –فيما يتعلق بمشروع المادة الأولى، على سبيل المثال، كان المندوب السوفيتي يرغب في أن تنص على منع القواعد العسكرية والمناورات وأختبارات الأسلحة. وأراد السوفييت والأستراليون أيضًا حذف الفقرة التي تمنع استعمالَ المعدات والموظفين العسكريينِ للأغراض السلمية –وهى الفقرة التي كانت تفضلها الولايات المتّحدة والأرجنتين وتتشيلي؛ لأن عملياتهم اللوجستية القطبية كلها تقريبًا قامت بها قواتهم العسكرية.

FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Director of the Antarctica Staff (Owen) to the Deputy Assistant Secretary of State for International Organization (Walmsley), Washington, March 13, 1959, pp. 539-540.

(248)-Ibid, pp. 541-542.

(249)-Hall, International Regime Formation, pp. 169-170.

(250)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Director of the Antarctica Staff to the Deputy Assistant Secretary of State for International Orgnization Affairs (Walmsley), Washington, March 13, 1959, p 541.

(251)-Quigg, Op. Cit, p. 146.

(252)-Hall, International Regime Formation, p. 171

(253)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Preliminary Notes on the Operations Coordinating Board Meeting, December 10, 1958, p. 514.

(254) –كانت تشمل خطط الاتحاد السوفيتي أيضًا إنشاء شبكة من القواعد العلمية الجديدة، واستخدام كاسحات جليد تعمل بالطاقة النووية، وضم البولنديين في أبحاث أنتاركتيكا، وحتى إطلاق أقمار صناعية من القطبين الشمالي والجنوبي. فقد كان يعتقد أن إطلاق المركبات الفضائية من القطب سيكون أكثر أمنا بسبب انخفاض وجود طبقة إشعاعية من الجسيمات المكهربة، على الرغم من أن وكالة المخابرات لم تكن مقتنعة بأن الاتحاد السوفيتي يمتلك القدرات التقنية التي تتيح له القيام بعمليات الإطلاق هذه، ولكن اكتشف الأمريكيون أنهم كانوا متخلفين عن السوفييت في مجالات علم المحيطات، والسفر عبر القطاع غير المطالب به، والمراقبة عن طريق نظم الصواريخ وتتبع الأقمار الصناعية.

FRUS, 1958-1960, Vol. II, Preliminary Notes on the Operations Coordinating Board Meeting, Washington, January 14, 1959, pp. 515-517; Howkins, Frozen Empires, p. 325.

(255)-Hall, International Regime Formation , p. 172.

(256)-Ibid, p. 173.

(257)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Editorial Note, May 26, 1959, p. 566; Howkins, Frozen Empires, p. 326.

(258)-*The Department of State Bulletin*, June 2, 1959, p. 895.

(259)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum of Discussion at the 48th Meeting of the Informal Working Group on Antarctica, Washington, July 23, 1959, pp. 566-568.

(260) –حل فيليبوف محل ليدوفسكي في إبريل ١٩٥٩ بوصفه رئيسًا للوفد السوفيتي.

(261)-Ibid, pp. 570-571.

(262)-Ibid, p. 572; Hall, International Regime Formation, p. 175.

(263)-Hall, International Regime Formation, p. 175.

(264)-Ibid, p. 178.

(265)-Moore, Jason Kendall, "The Constructive Limits of Antarctic History, Yankee Imperialism, and Chilean–Australian Relations through 1959", *Revista de Historia,* años 13-14, Vols. 13-14, 2003-2004, p. 177.

(266)-Hall, Casey and the Negotiation of the Antarctic Treaty, p. 33

(267)-Hall, Australia and the Negotiation of the Antarctic Treaty, p. 85.

(268)-T. B. Millar, ed., *Australian Foreign Minister: The Diaries of R.* G. *Casey1951-1960* (London: Collins, 1972) p. 316.

(269)-Beck, Preparatory Meetings for the Antarctic Treaty, p. 663; Quigg, Op. Cit, p. 146.

(270)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum of a Conversation, Soviet Embassy, Washington, May 11, 1959, pp. 563-566.

(271)-Ibid, pp. 564-565.

(272)-Hall, Australia and the Negotiation of the Antarctic Treaty, p. 86.

(273)-Hall, International Regime Formation, p. 182.

(274)-Ibid.

(275)-Dodds, Klaus, "The Great Game in Antarctica: Britain and the 1959 Antarctic Treaty", *Contemporary British History*, (Vol. 22, No. 1, March 2008), p. 58

(276)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Preliminary Notes on the Operations Coordinating Board Meeting, Washington, October 7, 1959, p. 580.

(277)-Howkins, Frozen Empires, pp. 326-327.

(278) –كان فليجر Phleger مستشارًا قانونيًّا في وزارة الخارجية من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٧، وعمل عضوًا في وفود الولايات المتحدة إلى العديد من المؤتمرات الدولية الرئيسة خلال الخمسينيات.

(279) –أصر الممثل الفرنسي على أن: "هذه الفقرة تنطوي على إنكار قانوني لحقوق فرنسا في القارة القطبية الجنوبية؛ وبالتالي فهي غير مقبولة من جانب فرنسا".

FRUS, 1958-60, Vol. II, Memorandum from the Head of the US Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, October, 21, 1959, p. 586.

(280)-Hall, International Regime Formation, p. 186.

(281)-Millar, Op. Cit, p. 330; Hall, Australia and the Negotiation of the Antarctic Treaty, p. 87.

(282)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Editorial Note, p. 580.

(283)-U.S. Department of State, *the Conference on Antarctica, Washington, October 15- December 1, 1959: Conference Documents, the Antarctic*

Treaty and Related Papers. (Washington: U.S. Government Printing Office, 1960), pp. 1-39.

(284)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the U.S. Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 16, 1959, p. 581.

(285) –تم الاتفاق على أن تقتصر المشاركة في هذه الاجتماعات عادة على رؤساء الوفود الاثني عشر أو الممثلين المعنيين. وكان هناك ما لا يقل عن أربعة اجتماعات إضافية لرؤساء الوفود قبل ٤ نوفمبر. وفي مذكرتين من فليجر إلى وزير الخارجية هيرتر، بتاريخ ٢٠ أكتوبر و٢١ أكتوبر، يشير رئيس المؤتمر إلى مؤتمرات رؤساء الوفود التي عقدت في هذين التاريخين. وتم عقد اجتماعين آخرين في ٣٠ أكتوبر و ٣ نوفمبر.

FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the U.S. Delegation to the Conference on Anarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 20, 1959, pp. 583-585; Memorandum From the Head of the U.S. Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 21, 1959, p. 585.

(286)-Hall, International Regime Formation, pp. 190-191.

(287)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the U.S. Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washin gton, October 20, 1959, p. 584.

(288)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the U.S. Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 19, 1959, p. 582.

(289)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 30, 1959,

(290)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Circular Telegram from the Department of State to the Embassies in the Countries Participating in the Confe rence on Antarctica, Washington, October 24, 1959, pp. 588-589; Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica to the Secretary of State, Washington, October 26, 1959, pp. 590- 592.

(291)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the U.S. Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 20, 1959, p. 583.

(292)-Howkins, Frozen Empires, p. 330.

(293)-Hall, International Regime Formation, p. 192.

(294)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the US Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, October 21, 1959, p. 585.

(295)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of Washington, October 30, 1959, p. 600.

(296)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum From the Head of the U.S. Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 21, 1959, p. 587.

(297)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum From the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 26, 1959, p. 591.

(298)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum From the Head of the Delega tion to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 28, 1959, p. 595.

(299)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum From the Head of the U.S. Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 21, 1959, p. 587.

(30)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum From the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 28, 1959, pp. 595-596.

(301) –قدمت بريطانيا أيضًا نصًّ مماثلًا.

FRUS, 1958-1960, Vol. II, Circular Telegram from the Department of State to the Embassies in the Countries Participating in the Conference on Antarctica, Washington, October 24, 1959, p. 588.

(302)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum From the Head of the

Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State , Washington, October 26, 1959, p. 590.

(303)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum From the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 29, 1959, p. 597; Howkins, Frozen Empires, p. 333.

(304) –يشير تقرير فليجر إلى وزير خارجية حوَّل الجلسة الأخيرة للجنة الأولى المنعقدة في ٣٠ أكتوبر إلى أن الأطراف اتفقوا بالإجماع على أن المعاهدة لم تفرض التزامات إلا على الأطراف، وأن فوائد المعاهدة تخص الأطراف فقط. علاوة على ذلك تم التوصل إلى هذا الاتفاق بشأن الانضمام وفق المسار الذي اقترحته نيوزيلنده مع الممثل السوفيتي الذي ينص على أنه "بروح التراضي، يمكن قبول مثل هذا النص". وفي ضوء التطورات المتعلقة بالموقف السوفيتي من مسألة الانضمام، الذي تمت مناقشته في المرحلة الثانية من المفاوضات، فإن دقة رواية فليجر حول هذه النقطة تمثل إشكالية. انظر:

FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 30, 1959, p. 600.

(305)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Circular Telegram from the Department of State to the Embassies in the Countries Participating in the Conference on Antarctica, Washington, October 24, 1959, p. 588.

(306)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorand um From the Head of the Dele gation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 26, 1959, p. 590; Howkins, Frozen Empires, p. 334.

(307)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 28, 1959, p. 595.

(308)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 29, 1959, p. 596.

(309)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State , Washington , October 30, 1959, p. 599.

(310)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the U.S. Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretar y of Sta te, Washington, October 20, 1959, p. 584.

(311)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum of a Conversation Between the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) and the Head of the Soviet Delegation (Tunkin), October 28, 1959,p p. 593-594.

(312)-Howkins, Frozen Empires, p. 331.

(313)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the US Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 28, 1959, p. 595.

(314)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the US Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 20, 1959, p. 584.

(315)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the U.S. Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 21, 1959, p. 586.

(36)-Hall, International Regime Formation, p. 200; Howkins, Frozen Empires, p. 335.

(317)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of th e Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 26, 1959, p. 591

(318)-Ibid, p. 592.

(319)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, October 29, 1959, p. 598.

(320) –تنص الفقرة الثانية من مشروع المادة الرابعة على أن "لا تشكل أي أعمال أو أنشطة تجري في أثناء نفاذ المعاهدة الحالية أساسًا لتأكيد أو دعم أي مطالبة بالسيادة الإقليمية في أنتاركتيكا أو إنشاء أي حقوق للسيادة في أنتاركتيكا. ولن يتم تأكيد أي مطالبة أو توسيع لمطالبة قائمة بالسيادة الإقليمية في أنتاركتيكا في أثناء سريان المعاهدة الحالية".

Ibid; Memorandum of Discussion at the 48th Meeting of the Informal

Working Group on Antarctica, Department of State, Washington, July 23, 1959, p. 574

(321)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica to the Secretary of State, Washington, October 29, 1959, p. 598

(322)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, November 7,1959, pp. 606-609.

(323) –أثار الممثل الفرنسي ضجة في اجتماع رؤساء الوفود في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩ فيما يتعلق بالمادة الرابعة عندما أشار إلى أنه على الرغم من وجود اتفاق حول النسخة الفرنسية من الفقرة الفرعية ١ (أ)، فإن هذه النسخة لم تترجم بشكل صحيح إلى الانجليزية. وأضاف أن النسخة الفرنسية وافقت عليها أعلى سلطة في فرنسا وسيكون من المستحيل تنفيذ أي معاهدة لها صيغة مختلفة. وفي أعقاب مناقشة هذا الأمر، تم الاتفاق على وجود سوء فهم حول النسخة التي تمت الموافقة عليها. ووافق الممثل الفرنسي والبلجيكي وقبل الآخرين أن الترجمة الإنجليزية الصحيحة للصيغة الفرنسية للمادة الرابعة (أ) ستكون "تنازل أي طرف متعاقد عن حقوق أو مطالبات سابقة بالسيادة الإقليمية في أنتاركتيكا". ثم اتفق الاطراف، دون التزام، على النظر في هذه الصيغة. وأشار الممثل الفرنسي بعد ذلك إلى أنه يأمل أن يتضمن محضر المؤتمر الموافقة الفرنسية على أن هذه الترجمة صحيحة، وأن الصيغة الفرنسية لا تهدف إلى المساس بأي حال بموقف الأطراف التي لا تعترف بمطالب السيادة الفرنسية أو أي مطالبات أخرى للسيادة. انظر:

FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Merchant), Washington, November 20, 1959, pp. 624-625; Millar, Op. Cit, p. 333

(324) –وفي ١٦ نوفمبر، أعاد رؤساء الوفود تأكيد موافقتهم على المادة المتعلقة بالسلطة القضائية التي تخضع لمراجعة فرنسية نهائية مع مستشارها القانوني. انظر:

FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, November 7, 1959, pp. 607-608; Memorandum from the Head of the Delegation to the Confe rence on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 11, 1959, p. 610; Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 16, 1959, p. 616.

(325)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the

Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 6, 1959, p. 603.

(326)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, November 7, 1959, p. 609.

(327) –تم التوصل في النهاية إلى حل وسط بشأن نقطة الخلاف هذه، فالنص النهائي للمعاهدة ينص على استعراض المعاهدة بعد مرور ٣٠ عامًا إذا طلب أي من الأطراف المتعاقدة ذلك، والانسحاب من المعاهدة في ظروف معينة بعد أن تكون قيد التنفيذ لمدة ٣٤ سنة على الأوهى قل. فهي مدة ليست قصيرة للنظر إليها على أنها مؤقتة، ولكنها ليست طويلة بما يكفي للنظر إليها على أنها غير محددة.

FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 11, 1959, p. 610

(328)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum From the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 6, 1959, p. 604.

(329)-Hall, International Regime Formation, p. 205.

(330)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Footnote No. 3, p. 607.

(331)-Hall, International Regime Formation, p. 205.

(332)-Ibid, p. 206.

(333)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum From the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 16, 1959, p. 616.

(334)-Hall, International Regime Formation, p. 206.

(335)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 13, 1959, p. 615.

(336)-Ibid.

(337)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum From the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Merchant), Washington, November 17, 1959, p. 619.

(338)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Deputy under Secretary of State for Political Affairs (Merchant) to the Head of the Delegation to the Confernce on Antarctica (Phleger), Washington, November 19, 1959, p. 622.

(339)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum From the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Merchant), Washington, November 19, 1959, pp. 623-624.

(3340)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Merchant), Washington, November 20, 1959, p. 625.

(341)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 24, 1959, p. 628

(342)-Ibid, p. 629.

(343)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memoradum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 3, 1959, p. 601

(344) –أضافَ الممثل السوفيتيَ أيضًا بأن حكومته لا يمكِن أن تقبل معاهدة لا تحتوي أي بندٍ حول هذا الموضوعِ.

Ibid.,

(345) –قدّمت الحكومة السوفيتية إلى الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٥٩ مشروعًا لنزع السلاح بشكل عام وشامل، وتضمن المشروع تحقيق نزع السلاح ولجميع الدول على ثلاث مراحل وفي ظرف أربع سنوات. وتبعًا لذلك فقد اقترح أن يجري في المرحلة الأولى تخفيض في القوات المسلحة، وأن يتم في المرحلة الثانية حل الفرق الباقية من هذه القوات المسلحة وإزالة القواعد الحربية في الأراضي الأجنبية، وأن تدمر في المرحلة الثالثة جميع أنواع الأسلحة النووية والصاروخية. إلا أنّ اللجنة التي شكلت داخل الأمم المتحدة لتبني خطوات نزع السلاح في عام ١٩٥٩ لم تخطُ بالاتفاق أى خطوة إلى الأمام، إذ اكتفت الوفود الغربية في اللجنة برقابة الأسلحة. انظر:

إياد طارق العلواني: سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية ١٩٥٦– ١٩٦٤، دار سردم للنشر، ٢٠١٦، ص ١٤٦.

(346)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 4, 1959, pp. 602-603.

(347)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 11, 1959, p. 609; Howkins, Frozen Empires, p. 335.

(248) –كما أشير في المناقشة حول المادة الثانية (البحث العلمي)، فإن الموضوعات المرتبطة بالتفجيرات النووية والتحقيقات العلمية في أنتاركتيكا قد أصبحت قضايا انتخابية في الأرجنتين مع الصحافة والأحزاب السياسية الأرجنتينية التي أعربت عن قلقها إزاء احتمال حدوث تداعيات إشعاعية من الانفجارات النووية، تحت ستار البحث العلمي في أنتاركتيكا، تلوث جنوب الأرجنتين وشيلي. انظر:

FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the US Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Deputy under Secretary of State for Political Affairs (Merchant), November 12, 1959, p. 612.

(349)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 12, 1959, p. 613.

(350)- FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 16, 1959, p. 616

(351)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Merchant) to the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger), Washington, November 17, 1959; p. 617.

(352)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Merchant,) Washington, November 17, 1959, p. 618.

(353)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Deputy

Under Secretary of State for Political Affairs (Merchant), Washington, November 17, 1959, pp. 619-620.

(354) –في ختام تقرير عن هذه التطورات في المؤتمر إلى نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية، ذكر فليجر أنه بعد الاجتماع، حذّر الممثل السوفيتي من إدخال عناصر في المفاوضات كانت سببًا للاختلافات بين الاتحاد السوفيتي وغيرها من القوى النووية في مناسبات أخرى. واقترح أن هناك تفسيرين للموقف السوفيتي: (١) أنهم لا يريدون أي حظر للتفجيرات النووية في المعاهدة ؛ أو (٢) إذا تم التعامل مع هذا الموضوع في المعاهدة، فسيتم التعامل معه بطريقة لتحسين الموقف السوفيتي في محادثات حظر التجارب في جنيف.

Ibid, p. 620.

(355)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Merchant), Washington, November 18, 1959, p. 621.

كان هذا المشروع مزيجًا من اقتراحات جنوب إفريقيا واليابان.

(356)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Merchant), Washington, November 19, 1959, p. 624; Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 23, 1959, p. 626.

(357)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Secretary of State, Washington, November 24, 1959, pp. 628, 629.

(358)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Merchant), Washington, November 25, 1959, pp. 629-630.

(359)-Ibid.

(360)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Memorandum from the Head of the Delegation to the Conference on Antarctica (Phleger) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Merchant), Washington, November 28, 1959, p. 631.

(361)-Ibid.

(362)-FRUS, 1958-1960, Vol. II, Editorial Note, p. 632.

(363)-U.S. Department of State, *the Conference on Antarctica,* pp. 43-56.

(364) –باسل رؤوف الخطيب، من التاريخ الدبلوماسي، معاهدة انتارتكا، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد (١٠)، ١٩٩٣، ص ص ١٤١–١٤٢.

(365) –صدقت بريطانيا على المعاهدة في ٣١ مايو ١٩٦٠؛ جنوب إفريقيا في٢١ يونية ١٩٦٠؛ بلجيكا في ٢٦ يونية ١٩٦٠؛ اليابان في٤ أغسطس ١٩٦٠؛ الولايات المتحدة في ١٨ أغسطس ١٩٦٠؛ النرويج في٢٤ أغسطس ١٩٦٠؛ فرنسا في ١٦ سبتمبر ١٩٦٠؛ نيوزيلنده في ١ نوفمبر ١٩٦٠؛ الاتحاد السوفياتي في٢ نوفمبر ١٩٦٠؛ الأرجنتين في ٢٣ يونية ١٩٦١؛ أستراليا في ٢٣ يونية ١٩٦١؛ وتشيلي في ٢٣ يونية ١٩٦١.

(366)-Beck, International Politics, p. 40.

(367) –أنفقت الدول الأثنتا عشرة المشاركة في أبحاث القطب الجنوبي خلال السنة الدولية لعلوم طبيعة الأرض فيما بينها ٢٨٠ مليون دولار.

Collis, Christy and Klaus Dodds, Assault on the unknown: the historical and political geographies of the International Geophysical Year (1957–1958), Journal of Historical Geography Vol. 34, 2008, p. 564.

(368)-Howkins, Frozen Empires, p. 353.

(369) –سامي أحمد عابدين، التراث المشترك للإنسانية في نطاق اتفاقية القطب الجنوبي. المجلة المصرية للقانون الدولي، مج (٤٢)، ١٩٨٦، ص ص ٢٦٥–٢٦٧.

(370)-Berkman, Paul Arthur, Science into Policy: Global Lessons from Antractica, Academic Press, 2002, p. 45.

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-seventh year · Founded in 1974

Vol. 65 July 2021
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)